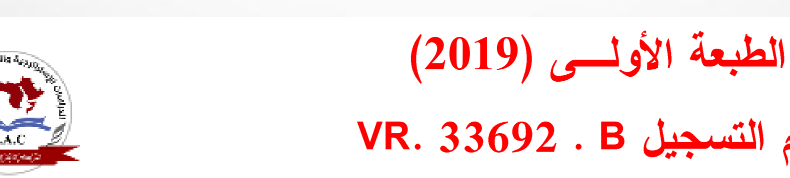
احمد قاسمي /سليم جداي

تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي للدول الخليجية





الطبعة الأولـــى (2019)

رقم التسجيل VR. 33692 . B

احمد قاسمي /سليم جداي تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي للدول الخليجية المركز الديموقراطي العربي



The impact of social networking sites on the social security of Gulf countries







Germany:
Berlin 10315
Gensinger.Str: 112
http:// democraticac.doc



المركز الديموقراطي العربي

Democratic Arab Center
Strategic, Political & Economic studies



تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي للدول الخليجية

العنوان بالإنجليزية

The impact of social networking sites on the social security of Gulf countries

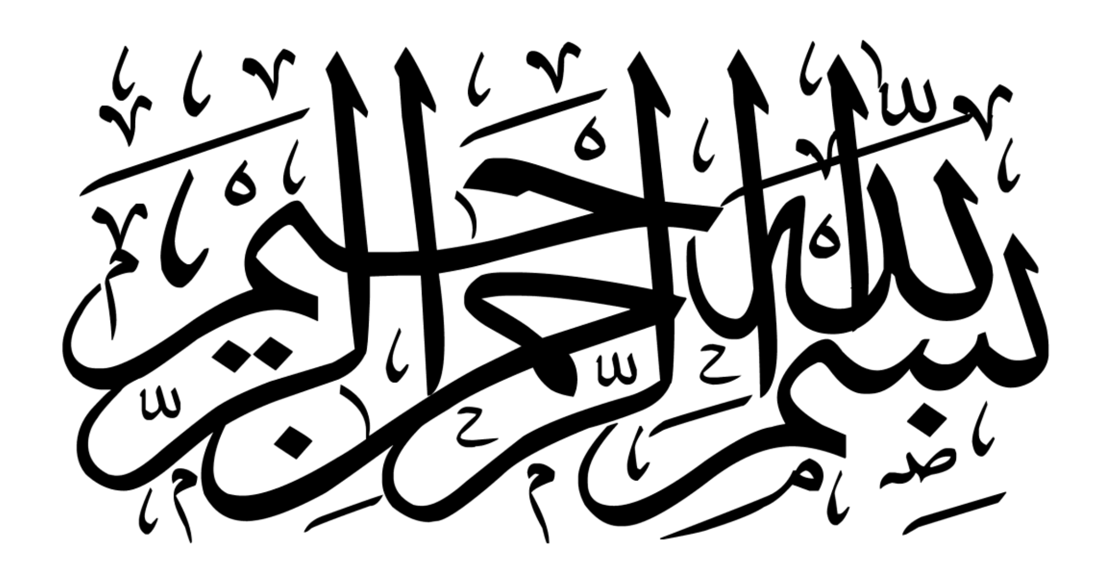
المؤلف: احمد قاسمي /سليم جداي

طبعة الأولى

2019

كتاب :تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي للدول الخليجية
المؤلفين: احمد قاسمي /سليم جداي
رقم تسجيل الكتاب: VR. 33692 . B
تصميم الغلاف: أ. المصطفى بوجعبوط
ترتيب الصفحات: الهطاري وئام
الطبعة : الأولى
الناشر:
المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
برلين _ألمانيا

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
:Germany
Berlin 10315 GensingerStr: 112
Tel: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098
mobiltelefon : 00491742783717
E-mail: book@democraticac.de



الإهداء الأول سليم جداي

بسم الله الرحمان الرحيم أولا وأخيرا الذي أعاننا في إتمام هذا العمل .

واهدي هذا العمل المتواضع إلي والديا – أبي رحمه الله والي أمي حفظها الله- والي أخوتي حنان، خولة، رأفت وكل عائلة جداي .

كما لا انسي كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وأولهم الأستاذ سعدي عبد المجيد والأستاذ محمد الصديق بوحريص والأستاذ عباد أمير كما لا ننسى الأستاذة خليفي زهرة من معهد المحاماة تونس والأستاذة رشا العشري من جامعة القاهرة .

كما نهدي هذا العمل إلي الأصدقاء والرفاق والزملاء:حليم، محمد، وليد، الطاهر . .

الإهداء الأول احمد قاسمي

بسم الله الرحمان الرحيم أولا وأخيرا الذي أعاننا في إتمام هذا العمل .

واهدي هذا العمل المتواضع إلي والديا – أبي رحمه الله والي أمي حفظها الله- والي إخوتي البروفيسور فيصل، عمر، محمد علي،و السبتي والي أبنائي : إياد، ميار، نورسين . وإلي زوجتي التي صبرت عليا وشجعتني، كما لا أنسى أستاذي الذي اشرف عليا في الماجستير محمودي عبد القادر ، وأستاذي الذي يشرف عليا في الدكتور سليمان أعراج

كما اهدي هذا العمل إلي الأصدقاء والزملاء في العمل بدائرة الشريعة ولاية تبسة .

مقدمة:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة ,تحولات جذرية في المفاهيم السياسية والدولية ,وظهور ظاهرة العولمة ,فلم تعد المسائل التقليدية العسكرية مهيمنة في الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية و بل تعددت إلى قضايا ومفاهيم جديدة , تهتم بالجانب الغير العسكري, من بينها التوسع في مفهوم الأمن ,ومسالة الأمن المجتمعي وتأثره بما أفرزته ظاهرة العولمة ,التي تعد ظاهرة لفتت أنظار الجميع فمنهم من أيدها واعتبرها أنها أحدثت تغيرات ايجابية ضخمة, ومنهم من انتقدها ورأي بأنها تعدت سيادة الدول ,وأثرت علي خصوصيات المجتمعات من خلال تطور مهامها ,حيث فتحت مجالا واسعا لتجسيد مفهوم القرية الكونية ,ومن أهم ما افرزنه ظاهرة العولمة هو مواقع التواصل الاجتماعي , التي تعد شبكات اجتماعية تسهل التواصل بين مستخدميها في مجتمع افتراضي ,وقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة مؤثرة في الأحداث اليومية ,بحيث أتاحت الفرصة لجميع الشباب السياسيين وباحثين لنقل أفكارهم ,ومناقشة قضاياهم السياسية والاجتماعية ومايرغبون في نقله متجاوزين في ذلك ,الحدود الطبيعية إلى فضاءات جديدة لا رقيب لها ,وحتى الحكومات والمنظمات الحكومية والغير حكومية ,أصبحت تستخدم هذه المواقع من اجل إيصال الأفكارها وتوجهاتها, لتحقيق أهدافها المختلفة وهذا ماأثر على الأمن المجتمعي ,وخاصة في المجتمعات الخليجية وعليه فقد أصبحت تلك المواقع تسيطر على أفكار و أوقات الأفراد والشباب خاصة ,وأصبحت شديدة الالتصاق بهم مع وسائل متعدد, واستخداماتها المتنوعة ,مما يؤدي إلي ولوج بعض الثقافات الغربية على المجتمع وبالتالي يتأثرا لأفراد فكريا وعقديا بما يتم نشره في مواقع التواصل الاجتماعي , مما ينعكس سلبا على مستوي الأمن الاجتماعي ,للفرد وللمجتمع على حد سواء حيث تساهم الشائعات الكاذبة والأخبار الملفقة بتأثر أفكار الأفراد ,وطريقة تفكيرهم وفقدانهم الثقة في أنفسهم , وبمجتمعاتهم , ونظرا لخطورة التعامل العشوائي لمواقع التواصل الاجتماعي والتجاوزات ,وأثارها لسلبية على السلم الأهلي ,والسلامة الاجتماعية ,والأمن الشامل ,وما ينتج عن ذلك من مخاطر وتحديات أمنية كبيرة ,فالأمر يستدعي إلى وجود إستراتيجية لضبط مواقع التواصل الاجتماعي ,بهدف الحد من مخاطرها ,وتفعيل الأوجه الايجابية للاستفادة منها بما يعود بالنفع علي السلم والأمن المجتمعي والوطني.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الدراسة في وسيلة مهمة من وسائل العولمة الحديثة، والتي تتمثل في مواقع التواصل

الاجتماعي التي أصبحت ذات انتشار واسع ومتزايد في المجتمعات الخليجية على وجه الخصوص، والمجتمعات الإنسانية عامة، ونسعى في هذه الدراسة إلي الكشف على وظائف تلك المواقع ومدى تأثيرها على امن المجتمعات في الدول الخليجية :

- دراسة مواقع التواصل الاجتماعي وتأثيرها علي الأمن المجتمعي .
- التعرف علي احد مستويات الأمن وهو الأمن المجتمعي .
- ارتباط مسالة الأمن المجتمعي بظاهرة العولمة ,وما أفرزته من مفاهيم مما جعلها مسالة حساسة في الدول الخليجية .
- تكتسي هذه الدراسةأهمية بالغة باعتبار الأمن المجتمعي ,مرتبطا بالدولة في حد ذاتها, والدول المجاورة لها .
- إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية ولاقتصادية والثقافية التي تميز الدول الخليجية .

أهداف الموضوع:

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على طبيعة الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في القضايا المجتمعية التي تواجه الدول الخليجية كهدف رئيسي لهذه الدراسة، كما تسعى هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- شرح مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي, ومفهوم الأمن المجتمعي.
- تحديد تأثير مواقع التواصل الاجتماعي علي الأمن المجتمعي
- معرفة أبعاد التأثير في مواقع التواصل الاجتماعي .
- دراسة حالة الدول الخليجية وتأثرها بمواقع التواصل الاجتماعي .
- الضبط التقني الالكتروني لمواقع التواصل الاجتماعي .
- الضبط الاجتماعي من خلال الترشيد والتوجيه .
- الضبط الأمني من خلال التوعية الأمنية لرواد مواقع التواصل الاجتماعية .
- الضبط القانوني من خلال القوانين والتشريعات والأحكام الضابطة .
- الوقوف علي معوقات ضبط مواقع التواصل الاجتماعي.
- وضع تصور استراتيجي شامل لمواجهة وضبط مواقع التواصل الاجتماعي.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الدوافع الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الأمن المجتمعي وتأثره بمواقع التواصل الاجتماعي .
- حساسية هذا الموضوع في الوطن العربي بصفة عامة ودول الخليج العربي بصفة خاصة.
- محاولة إثراءالمجال السياسي بمثل هذه المواضيع التي تعتبر اجتماعية .

الدوافع الموضوعية:

- معرفة طبيعة الانعكاسات التي تحدثها مواقع التواصل الاجتماعي في دول الخليج .
- خصوصية مسالة الأمن المجتمعي التي تشكل مصدرا للخوف في الدول الخليجية وهي تعد من التهديدات الأمنية الجديدة.
- التعرف على مواقف الدول الخليجية.

الإشكالية :

سيتم في هذه الدراسة التطرق إلي مشكلة مواقع التواصل الاجتماعي ,والدور الذي تلعبه في التأثير علي الأمن المجتمعي في الدول الخليجية ,وعليه تظهر لنا معالم الإشكالية التالية في :

- كيف يتحدد دور مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير علي الأمن المجتمعي في الدول الخليجيةِ؟

وتتضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية :

1. كيف نشأة مواقع التواصل الاجتماعي وما هوالأمن المجتمعي ؟
2. كيف أثرت مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي ؟
3. ماهي مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي علي الأمن المجتمعي ؟
4. ماهي الاستراتيجيات الملائمة لضبط مواقع التواصل الاجتماعي ؟

الفرضيات:

في محاولةللإجابةعلي هذه التساؤلات والوصول إلي نتائج ,تم اختبار الفرضية التالية:

يمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أنيكون لها تأثير علي الأمن المجتمعي في الدول الخليجية وذلك من خلال المساهمة في زيادة الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي لمستخدميها.

المناهج المستخدمة :

باعتبار المنهج هو القاعدة المستخدمة في جميع البحوث العلمية,ونظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد علي المناهج التالية:

المنهج التاريخي:وهو الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلوماته ,والبيانات العلمية في دراسة الموضوع ,وهو الأكثر المناهج التقليدية شيوعا ,فهو لا يكتفي بسرد الوقائع ,ولكن يقدم تصورا للظروف المحيطة بموضوع الدراسة ,من خلال الرجوع إلي الدور والمدى الثقافي للدول لخليجية ,من ناحية العادات والتقاليد وكذالك من ناحية تأثيرات العولمة علي هذه الثقافات والعادات والتقاليد.

المنهج دراسة الحالة:

وهو الطريق الذي يهدف إلي التعرف على وضعية واحدة ومعينة وبطريقة تفصيلية ودقيقة وبعبارة أخرى فالحالة التي يتعذر علينا أن نفهمها ويصعب علينا إصدار الحكم عليها نظرا لوضعيتها الفريدة من نوعها، يمكننا أن نركز عليها بمفردها ونجمع جميع المعلومات المتعلقة بها، وهذا ما سوف نقوم به في دراستنا من خلال الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي في الدول الخليجية، حيث أننا سنقوم بالتحليل والتعرف على جوهر الموضوع ثم نتوصل الي نتيجة واضحة بشان تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على امن المجتمعات الخليجية.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة** الباحث سلطان خلف المطيري بعنوان :شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق الأمن المجتمعي ,دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,كلية العلوم الإستراتيجية ,قسم الدراسات الإقليمية والدولية ,حيث ركز في هذه الدراسة على دور شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق الأمن المجتمعي ,وقد شملت دراسته المملكة السعودية ,واقتصرت إشكالية الباحث على طبيعة شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق الأمن المجتمعي.
2. دراسة الباحث طاهر حسن ابوزيد بعنوان :دور المواقع الاجتماعية التفاعلية في توجيه الرأي العام الفلسطيني وأثرها علي المشاركة السياسية ,دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية .,ركز في هذه الدراسة علي مساهمة, مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام الفلسطيني للمشاركة السياسية ,واقتصرت إشكالية دراسته حول تأثير وعلاقة مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام .
3. دراسة الباحث احمد يونس محمد حمودة بعنوان :دور شبكات التواصل الاجتماعي في

تنمية مشاركة الشباب الفلسطيني في القضايا المجتمعية ,دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في قسم الدراسات الإستراتيجية بجامعة الدول العربية , واقتصرت إشكالية دراسته حول تأثير شبكات التواصل علي التنمية المجتمعية للشباب الفلسطيني إزاء القضايا الثقافية والصحية والاجتماعية .

4. دراسة ميدانية للأستاذة نبيلة جعفري بعنوان :انعكاسات شبكات التواصل الاجتماعي علي الهوية الثقافية للشباب الجامعي الجزائري موقعفايس بوك نموذجا ,في جامعة العربي بن مهدي أم البواقي الجزائر, اقتصرت هذه الدراسة علي التعرف علي انعكاسات استخدام موقع فايس بوك ,من طرف الشباب الجامعي الجزائري علي معالم هويته الثقافية .

تقسيم الدراسة :

سيتم في هذه الدراسة تناول, في ثلاثة فصول إضافةإلي المقدمة وخاتمة, يهدف**الفصل الأول**إلي التأصيل ألمفاهيمي والنظري ,لمواقع التواصل الاجتماعي والأمن المجتمعي ,حتى يتم التمكن من فهم الموضع في الجانب العملي ,ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث ,يدرس المبحث الأول مفهوم العولمة وإفرازاتها كالانترنت و الإعلام الجديد وصولا إلي مواقع التواصل ,بينما يدرس المبحث الثاني ماهية مواقع التواصل الاجتماعي ونشأتها ,ومحدداتها وأبرزهاأما المبحث الثالث فيدرس أهم النظريات المفسرة للأمن المجتمعي .

أما **الفصل الثاني** :فيحتوي دراسة تحليلية لمواقع التواصل والأمن المجتمعي ,حيث تطرقنا في المبحث الأولإلي الأطر النقدية للأمن المجتمعي , وربطناها بدول الخليج كذلك تطرقنا إلي مفهوم الامننة وفي الأخير تكلمنا علي الأمن المجتمعي وتأثره بمواقع التواصل الاجتماعي ,وذلك من اجل ربط الموضوع ببعضه البعض وفي المبحث الثاني تطرقنا إلياي ديولوجيا مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالأمن المجتمعي وهنا تكلمنا علي مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالمجتمع الخليجي ,كذلك تطرقنا إلي تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي علي الأمن المجتمعي في دول الخليج وقمنا بذكر، وسائل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في تهديد الأمن المجتمعي لدول الخليج أما في المبحث الأخير فقد تطرقنا إليالأطر السياسية والأمنية لمواقع التواصل الاجتماعي في دول الخليج أي ما يعرف بالتأثيرات السياسية والأمنية, وكذلك قدمنا سلبيات وايجابيات مواقع التواصل الاجتماعي.

أما**الفصل الثالث** :فقد تطرقنا إلي الرهانات والاستراتيجيات لمواقع التواصل الاجتماعي وقسمنا الفصل إلي أربعة مباحث ,المبحث الأول يدرس مواقع التواصل الاجتماعي والتحولات في دول الخليج ,أما المبحث الثاني فيدرس مخاطر مواقع التواصل في دول الخليج وقد تطرقنا فيه إلي عدة أزمات ,أما

المبحث الثالث فيدرس الثقافة السيبرانية بشكل عام وفي دول الخليج بشكل خاص ,أما في المبحث الرابع فقد تطرقنا إلي الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام وفي دول الخليج بشكل خاص .

حدود الدراسة :

سنركز في هذه الدراسة علي مدي تأثير مواقع التواصل الاجتماعي علي الأمن المجتمعي, في الدول الخليجية, وبالتالي فالدراسة مركزة علي منطقة الخليج العربي .أما الحدود الزمنية للدراسة فقد تركزت من 2012م إلى 2017م وهو الزمن الذي شهدت فيه مواقع التواصل الاجتماعي انتشارا كبير في دول الخليج العربي .

الفصل الأول

تمهـــيد:

لقد استطاع الإنسان أن يطور نفسه عبر الأزمنة والعصور وذلك حسب مجموعة من التقنيات التي ساهم في تطويرها هذا العقل البشري ومن بين هذه التقنيات تقنية الاتصال التي استطاع أن يطورها بما يتناسب مع حاجاته، واستطاع الوصول إلي طرق لتوصيل المعلومات من مكان لأخر بشكل سريع جدا وكانت الحاجة إلي تدوين المعلومات وتنقلها من أهم الصعوبات التي واجهته .

وفي عصرنا هذا يستخدم الإنسان حاليا الكثير من أنظمة المعلومات بين الأجهزة المختلفة في تناقل المعلومات، وعند اختراع شبكة الانترانت حدثت ثورة تقنية وتكنولوجية كبيرة استطاعة أن تربط جميع مناطق العالم معا علي الرغم من الحواجز الطبيعية والسياسية التي تفصل بينها ولقد مرت هذه التقنيات بمراحل حتى وصلت إلي الشكل الذي نراه الآن، حيث أصبح الإنسان قدرا علي الوصول إلي أية معلومات يريدها باستخدام جهاز صغير يحمله في جيبه[1] .

المبحث الأول :الثورة التقنية وظهور مواقع التواصل الاجتماعي :

إن ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وفرت فتحا تاريخيا نقل الإعلام إلي أفاق غير مسبوقة وأعطي مستخدميه فرص كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود بلا رقابة إلا بشكل نسبي محدود ولهذا تثير علاقة مواقع التواصل الاجتماعي بالإعلام إشكاليات عدة لا يمكن اختزالها في البعاد التقنية المستحدثة في مجال البث والتلقي ، إذ تجعلها عاملا محددا لتحولات الثقافية وتستبعد أنماط التواصل الجديد[1].

المطلب الأول : مفهوم شبكة الانترنت

كلمة الانترنت internet مشكلة من جزأين الجزء الأول inter أصله الكلمة التي اشرنا ليها سابقا inter connexion وتعني ربط أكثر من شيء ب بعضه البعض والجزء الثاني net واصلها network وتعني شبكة، كما يطلق على الانترنت عدة تسميات منها the net والشبكة العالمية world net أو الشبكة العنكبوتية the web ،أو الطريق الالكتروني السريع للمعلومات super higway electronic وهي عبارة عن شبكة حاسوبية عملاقة تتكون من شبكات اصغر حيث يمكن لأي شخص متصل بالانترنت أن يتجول في هذه الشبكة وان يحصل علي جميع

[1]–مراد شلباية،ماهر جابر، **مقدمة إلي الانترنت**،(دار المسيرة،ط1، 2010م)،ص56.

[1]– منال محمد عباس،**القيم الاجتماعية في عالم متغير**،(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية).ص 43.

المعلومات المتوفرة ضمن هذه الشبكة[2].

إن شبكة الانترنت هي التطور الطبيعي لاستخدام الشبكات الواسعة حيث يتم ربط العديد من شبكات الكمبيوتر الواسعة مع بعضها البعض لتكوين شبكة الانترنت ،وفي أيامنا الحالية أصبحت شبكة الانترنت تصل ألاف الشبكات الواسعة مع بعضها والتي تمتد لمساحات جغرافية وقد أصبحت الانترنت حاليا من أهم وسائل الاتصال وتبادل المعلومات حول العالم[3] .

المطلب الثاني: العولمة ودورها في ظهور مواقع التواصل الاجتماعي :

1/ العولمة:

لغة: العولمة هي الترجمة الحرفية لكلمة "globalisation "وهذه الكلمة تعني إعطاء الشيء صفته العالمية، والخروج به من نطاق المحلية أو الإقليمية.

واصل هذه الكلمة بالانجليزية هو "globe" وتعني كرة، أو كرة جغرافية، أو أي جسم بشكل كروي. وهي مشتقة من اللاتينية ،من كلمة "globue" والاشتقاق الانجليزي لكلمة "globalization".

وجاء في المعجم websters إن مصطلح العولمة: يعني اكتساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبقه عالميا[1].

اصطلاحا: لقد ظهرت العولمة في أدبيات العلوم الاجتماعية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة ولكنها ليست مفهوم مجرد، وإنما لعملية مستمرة يمكن ملاحظتها في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاتصالات....الخ.

إن صياغة مفهوم واضح ومحدد للعولمة يعد مسألة صعبة للغاية نظرا لتعدد مفهوماتها واختلافها باختلاف الباحثين واتجاهاتهم ،فالعولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات ،تعطي معظم أنحاء العالم ولذلك فالعولمة بعد مكاني ،كما إنها تتضمن تعميقا في مستويات التفاعل والاعتماد المتبادل بين الدول والمجمعات التي تشكل العالم[2] .

---

[2]– يامين محمد بودهان، **الشباب والانترنت**، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،ط1، 2012م)، ص14.

[3]– مراد شلباية، ماهر جابر، **مقدمة إلي الانترنت**،(دار المسيرة،ط1،2010م–1430ه)، ص17.

[1] – محمد سيد فهمي ،**العولمة من المنظور الاجتماعي** ،(دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،ط1،2009م)، ص18–19.

[2] – عثمانية لخميسي، **عولمة التجريم والعقاب**، (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2006م)،ص67–68.

فالعولمة إذا هي تجسيد للتطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة والمتلاحمة ،التي تؤدي إلي انكماش العالم من حيث المكان والزمان ،وبالتالي زيادة وعي الأفراد فهي حقيقة حياتية جديدة ولها علاقة بكل ثورة معلوماتية من حيث السبب والنتيجة[3] .

لقد شهدت عقود الثمانينات والتسعينات من القرن 20 تركيزا ملحوظا علي موضوع المعرفة وعلاقتها بثورة التكنولوجيا ولاتصالات من ناحية وعلاقتها بتنامي المجتمع ألمعلوماتي من ناحية أخرى، وقد جاء ذلك مصاحبا للوعي الكامل بالأهمية الوظيفية للمعرفة والناتج بدوره عن تغلغل تقنيات المعلومات والاتصالات في بنية الحياة الاجتماعية، وتحكمها بشكل عضوي بشبكة العلاقات الاجتماعية للإنسان المعاصر مما ساعد علي ظهور المجتمع ألمعلوماتي هذا إلي جانب عوامل دولية أخرى أهمها ظاهرة العولمة ،ومن اجل تسهيل فهم القصد من العولمة التي حملت لنا معها مفهوم المجتمع ألمعلوماتي إن جاز هذا التعبير فلبدا من التعريف بجوهر هذا المجتمع ،فهو حسب رأيي العديد من الباحثين "المجتمع الذي تتاح فيه لكل فرد فرصة الحصول علي معلومات موثقة من أي شكل ولون ومذهب واتجاه من أي دولة من دول العالم دون استثناء، عبر شبكات المعلومات الدولية بغض النظر عن البعد الجغرافي وبأقصى سرعة وفي الوقت المناسب للمشاركة في عملية التبادل الإعلامي " وقد نالت ظاهرة العولمة وتجلياتها الاتصالية والمعلوماتية والثقافية اهتماما كبير لتأثيرها على وظائف الاتصال والإعلام في مجتمع المعلومات حيث تقوم على الارتباط الشديد بين دول العالم عبر استخدام تكنولوجيا الاتصال وقد أدى ذلك إلي تحويل العالم بطابعه المادي إلي عالم رقمي وافتراضي ،حيث انتقلت كافة مجالات الحياة لتأخذا طابع رقميا يدور في فلك الفضاء الالكتروني كما شهد العالم اتجاها لانتشار الموجة الديمقراطية والتوجه نحو اقتصاد السوق وكان لذلك انعكاسات علي القيم والمعتقدات والأفكار[1] .

وكنتيجة لذلك تضائل دور الحدود السياسية لتصبح مؤشر على ارضي الدول فقط حيث ساعدت العولمة على الثورة الإعلامية وتنوع وسائل الاتصال فنحن نعيش اليوم عصر التكنولوجيات والمعلومات والتواصل الاجتماعي.

ومن التعريف المتعددة التي تمثل تيارات مختلفة هي:

أنتوني جيد ينز عام 1990م: العولمة بأنها مرحلة جديدة من مراحل بروز وتطور الحداثة، تتكاثف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل بين الداخل والخارج ويتم فيها ربط المحلي

---

[3] –السيد رشاد غنيم، **دراسات في علم الاجتماع المعاصر**، بيروت–لبنان، دار النهضة العربية، ص.106

[1] – محمد سيد فهمي، **العولمة في المنظور الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره،ص 16–17.

هناك تداخل بين مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد والإعلام البديل والإعلام الاجتماعي، ومن الممكن إن يحل المفهوم الأول محل الثاني، للمزيد انظر مقال :د .بشرى جميل الراوي بعنوان **دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير** ص 15–36.

والعالمي بروابط اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية.

يقول اكبر احمد ومي ستنجر دونان في عام 1994م أننا نستخدم اصطلاحا العولمة لنشير بها أساسا إلي التطورات السريعة في التكنولوجيا الاتصالات والموصلات والمعلومات، والتي قربت أقصى أصقاع العالم من بعضها حتى أصبحت قريبة المتناول .

أما مالكوم والتر مؤلف كتاب العولمة عام 1995م فيعرفها بأنها كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلي دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد.

ويعرفها نوينغ: على أنها عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات ،بشكل يرتب وينضم نظام الاقتصاد الحالي، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تفرز القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في احد أجزاء العالم، نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم.[2]

ومن التعريفات التالية نقول بان العولمة كان لها الدور الكبير في ظهور مواقع التواصل الاجتماعي وذلك من خلال الانتشار من الجزء إلي الكل أي الانتشار العمودي والانتشار الأفقي.

فالعولمة هي المحرك الرئيسي الذي ساهم في ظهور هذا الإعلام الجديد والذي يسمى بشبكات ومواقع التواصل الاجتماعي ،فقد تطورت هذه المواقع من الاستخدام الضيق إلي الاستخدام الواسع والشامل وكل ذلك بفضل العولمة.

المطلب الثالث :ماهية التفاعلية في وسائل الإعلام:

وهي قدرة المتلقي علي المشاركة في البيئة الوسطية للإعلام والتأثير عليها بالتفاعل مع الأجهزة بما يحقق تلبية اختياراته والمشاركة مع القائم بالاتصال في بناء المحتوى وتقديمه، والقدرة علي التجول الحر في المحتوى والاختيارات المتعددة التي يتميز بها هذا المحتوى لتلبية حاجة المتلقي إلي محتوى ذو خصائص معينة، وفي إطار الدعم الفني التفاعلي[1] .

يرى فليدمان أن التفاعلية مفهوم أخر غير طرق الوصول والتجول في قاعدة البيانات الالكترونية، بفعالية بين ألاف الصور والفيديوهات والنصوص في التالف كمصدر واحد للمعلومات.

---

[2]- عثمانية لخميسي،**عولمة التجريم و العقاب**، مرجع سبق ذكره ،ص 70-71-72.

[1] – عبد الحميد محمد، **الاتصال والإعلام علي شبكة الانترنت**،(عالم الكتب، ط1، 2005م)، ص 64.

هذا وتصنف المواقع الاجتماعية ضمن مواقع الجيل الثاني ويب (2.0) لأنها أتت من مفهوم بناء مجتمعات " بحث يستطيع المستخدم التعرف إلي أشخاص لديهم اهتمامات مشتركة في شبكة الانترنت، والتعرف علي المزيد من المواقع في المجالات التي تهمه ،ومشاركة صوره ومذكراته وملفاته مع العائلة الأصدقاء وزملاء العمل، ومع التطور الذي يشهده العالم في مجال التقنية والاتصالات انتشرت المواقع الاجتماعية وذاع صيت هذه المواقع بين المجتمعات والشباب بشكل كبير في أنحاء العالم لتصبح الأشهر استخداما في العالم بين مرتدي الانترنت[2] .

الاتصال التفاعلي:ارتبط الاتصال بشكل وثيق بتطور استخدام الأفراد والجماعات لتكنولوجيا الاتصال الحديث وخصوصا الانترنت، وطبقا للخدمات التي يقدمها نظام الاتصال عبر الانترنت وتبع للأغراض التي يستهدفها الأفراد من خلال استخدامهم له حيث تتركز في ثلاثة خدمات رئيسية يقدمها الانترنت لمستخدمي هذه الشبكة :

1-الاتصال: حيث يتم الاتصال بأشكال ومواقف مختلفة من فرد لأخر ،أو من فرد لجماعة أو جماعات أخرى، وقد يتم لأغراض بحثية أو شخصية، وللاتصال الجماعي أو تبادل الحوار والنقاش.

2-التفاعل : الأفراد يلجئون لاستخدام الانترنت من اجل الاتصال والتسلية أو التعلم وغالبا ما يتم اللجوء لأغراض اجتماعية كالتثقيف.

3-الإعلام والمعلومات الالكترونية: فالأفراد يستخدمون الانترنت نشر واسترجاع المعلومات التي تغطي مجال واسع من الأنشطة الإنسانية والمعرفية[3].

المبحث الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي علي الشبكة العنكبوتية:

إن الفضاء السيبراني هو وطن جديد لا ينتمي إلي الجغرافيا ولا إلي التاريخ وهو وطن بدون حدود وبدون ذاكرة وبدون تراث، انه الوطن الذي تبنيه شبكة الاتصال المعلوماتية الالكترونية،التي أصبح لها تأثير متزايد علي الإفراد والدول وكذا علي

بنية الحركات الاجتماعية، ويتباين مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي بحسب اختلاف الحقل المعرفي للباحثين، حيث تندرج في إطار الذي طرأ علي تطبيقات الجيل الثاني للويب الذي أضاف الميزة التفاعلية وإمكانية المشاركة في تأسيس محتوى الشبكات الاجتماعية [1].

---

[2] – يحي يحياوي،**في العولمة والتكنولوجيا والثقافة–مدخل إلي تكنولوجيا المعرفة**، (بيروت لبنان ، الطليعة للطباعة والنشر،ط1، 2002م)،ص 173–174.

[3] - عبد الحميد محمد،مرجع سبق ذكره،ص45.

[1] - صادق عباس مصطفى، **الصحافة والكمبيوتر**، (دار العربية للعلوم،بيروت،ط1، 2009م)،ص50.

المطلب الأول: نشأة وتطور مواقع التواصل الاجتماعي:

إن ظهور مواقع التواصل نتج عن وجود شبكة الانترنت العالمية، وبالتالي هذا الظهور وفر نقلة تاريخية في مجال التواصل البشري، واسهم في نقل الإعلام إلي أفاق غير مسبوقة وأعطت مواقع التواصل و شبكاته المستخدمين فرص كبرى للتأثير والانتقال عبر الحدود، وبلا رقابة إلا بشكل نسبي أو محدود، وعليه فان نشأة تلك المواقع والشبكات قد مرت بمراحل متعدد نوضحها كما يلي :

المرحلة الأولى:

بدأت هذه المرحلة مع ظهور مجموعة من المواقع الاجتماعية أواخر التسعينات مثل classmates.com عام 1995 للربط بين زملاء الدراسة، وموقع sixdegees.com عام 1997 حيث ركز الموقع علي الروابط المباشرة بين الأشخاص، وظهرت في تلك المواقع الملفات الشخصية للمستخدمين وخدمة إرسال الرسائل الخاصة لمجموعة من الأصدقاء، وظهر أيضا عدة مواقع أخري مثل "لايف جور نال وموقع "كاأي ورلد" عام 1999 وكان ابرز ما ركزت عليه مواقع التواصل الاجتماعي في بدايتها خدمة الرسائل القصيرة والخاصة بالأصدقاء وهذا ما عرف بالمرحلة الأولى[2].

المرحلة الثانية :

وخلال هذه المرحلة بدأت مجموعة من التطبيقات علي الويب (مدونات، مواقع المشاركة، الوسائط المتعدد وغيرها...) وخلال هذه المرحلة تبلورت برمجيات (الويب 2) التي اهتمت بتطوير التجمعات الافتراضية مركزة علي درجة كبيرة من التفاعل والاندماج و التعاون، وقد ارتبطت هذه المرحلة بشكل أساسي بتطوير خدمة شبكة الانترنت، وتعتبر مرحلة اكتمال الشبكات الاجتماعية، ويمكن أن نؤرخ لهذه المرحلة من انطلاق موقع – ماي سبيس- وهو الموقع الأمريكي المشهور، ثم موقع الفايسبوك عام 2003م .

ونلاحظ انه قد شهدت المرحلة الثانية من تطور المواقع الاجتماعية الإقبال المتزايد من قبل المستخدمين علي مواقع الشبكات العالمية، وتناسب ذلك مع تزايد مستخدمي الانترنت علي مستوى العالم

المرحلة الثالثة:

---

[2] -بنان الدخيل و مشاعل البشير، **بحث المواقع الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع السعودي**،(الرياض ،2009م-1429هـ.)،ص39.
للمزيد انظر إلي دورية إعلام الشرق الأوسط بعنوان :**مواقع التواصل الاجتماعى وتشكيل الوعى السياسى**، حمدي احمد عمر علي ،2014م.
كذلك: عمر عبد الحكيم عبد الله: **دور وسائل الإعلام فى تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي**:رسالة ماجستير غير منشورة، (معهد البحوث والدراسات القاهرة، 2009م)،54-76.

وتعتبر الميلاد الفعلي لمواقع التواصل الاجتماعي كما نعرفها اليوم وكان ذلك مع بداية عام 2002م حيث ظهر موقع "فرن ديستر" الذي حقق نجاحا دفع غوغل إلي محاولة شرائه سنة2003م ،وفي النصف الثاني من نفس العام ظهر في فرنسا موقع " سكاي روك" كمنصة للتدوين، ثم تحول بشكل كلي الي شبكة اجتماعية 2007، وقد استطاع موقع "سكاي روك" تحقيق واسع ليصل عام 2008م إلي المركز السابع في ترتيب المواقع الاجتماعية وفقا لعدد المشتركين.

ومع بداية 2005 م ظهر موقع "ماي سبيس" الأمريكي الشهير الذي تفوق علي غوغل في عدد مشاهدات صفحاته، ويعتبر موقع "ماي سبيس" من أوائل المواقع لاجتماعية وأكبرها علي مستوى العالم ومعه منافسه الشهير فيسبوك، والذي كان قد بداء في الانتشار المتوازي مع "ماي سبيس"، عام 2007م فأتاحت تطبيقات للمطورين، وهذا أدى إلي زيادة عدد مستخدمي "فيسبوك" بشكل كبير، وعلي مستوى العالم ونجح في التفوق علي منافسه "ماي سبيس"، وأيضا ظهرت عدة مواقع أخرى مثل "تويتر" "انستغرام" "يوتوب" ...الخ لتستمر ظاهرت مواقع التواصل الاجتماعي في التنوع والتطور إلي يومنا هذا[1] .

المطلب الثاني: مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي وخصائصها:

1) مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي:

تعرف مواقع التواصل الاجتماعي علي أنها منظومة من الشبكات الالكترونية عبر الانترنت، تتيح للمشترك فيها إنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه من خلال نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهويات نفسها .

ولكن تلك المواقع تطورت مع الزمن لتصبح علي شكل مواقع كبيرة تضم في محتواها الكثير من الصفحات الشخصية للمشتركين، يتم إنشائها ب سهولة بدلا من إنشاء موقع متكامل، وتحمل تكلفته، وبالتالي انتقلت تلك المواقع لتصبح مواقع هامة مثل موقع الفيسبوك و تويتر وغيرهم .

وبالتالي فان مواقع التواصل الاجتماعي أخذت تطلق علي أنظمة الكترونية اجتماعية علي الانترنت، وتعتبر الركيزة الأساسية للإعلام الجديد أو البديل، التي تتيح للأفراد والجماعات التواصل فيما بينهم عبر هذا الفضاء الافتراضي.[1]

---

[1]- بنان الدخيل ومشاعل البشر، مرجع سبق ذكره،ص74-75.
للمزيد انظر: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة المعرفة بالقضايا السياسية لدى الشباب الجامعي الأردني**، اشرف عصام فريد صالح، رسالة لنيل شهادة ماجستير في الإعلام،(جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، 2016م)، ص 60-130.

[1]- نادية بن ورقلة، **شبكة التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي**، (رسالة ماجيستر، جامعة الجلفة،د.ت)، ص05.

وقد أتى مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي من مفهوم شبكة الانترنت العامة، فهو مصطلح يشير إلي تلك المواقع علي شبكة الانترنت والتي ظهرت مع ما يعرف بالجيل الثاني للويب (ويب2) حيث تتيح التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي، وتتنوع أشكال وأهداف تلك المواقع الاجتماعية فبعضها عام يهدف إلي التواصل العام وتكوين الصدقات حول العالم، وبعضها الأخر يتمحور حول تكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدود ومنحصر في مجال معين مثل شبكات المحترفين، وشبكات المصورين، وشبكات الإعلاميين[2] .

ويعرف الديلمي مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها شبكات تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يشاءون، وفي أي مكان من العالم، حيث ظهرت علي شبكة الانترنت منذ سنوات وتمكنهم أيضا من التواصل المرئي والصوتي، وتبادل الصور والآراء مع إمكانيات توطيد العلاقات الاجتماعية بينهم.

ويرى المقدادي مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها شكل مبسط من أشكال التواصل الإنساني لأنها تسمح بالتواصل مع عدد من الناس(أقارب أصدقاء وزملاء ...الخ) عن طريق مواقع وخدمات الكترونية توفر سرعة توصيل المعلومات علي نطاق واسع، فهي مواقع لا تعطيك معلومات فقط بل تتزامن وتتفاعل أثناء إمدادك بتلك المعلومات، وبذلك تكون أسلوب لتبادل المعلومات بشكل فوري عن طريق شبكة الانترنت[3].

2)خصائص مواقع التواصل الاجتماعي:

التعريف بالذات: وهي الخطوة الأولى للدخول لمواقع التواصل الاجتماعي وهي إنشاء صفحة معلومات شخصية، وهي الصفحة التي يضعها المستخدم ويطورها، ويقوم بالتعريف بنفسه من خلال النص والصورة والتعليقات والفيديوهات وغيرها من الوظائف الأخرى

تكوين مجتمع افتراضي: تسمح مواقع التواصل الاجتماعي للأفراد من تكوين وخلق صدقات يبادلونهم الاهتمام والمحتوى، فهي تساهم في تجسيد المجتمع الافتراضي المتواجد منذ بداية تطبيقات الانترنت غير أن مواقع التواصل الاجتماعي دعمت الاتصال وطورته في منظومة شبكية الكترونية عالمية .

التفاعلية: من خلال أن المواقع تفاعلت منذ وجودها فهي تبني من خلالها مصلحة مشتركة ذات الاهتمام الواحد مثل الدين، السياسة،الاقتصاد، الثقافة، فالتفاعلية تمكن المتلقي في المشاركة عكس الإعلام القديم[41].

[2]- راضي زاهر، **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**،(، مجلة التربية،العدد15،جامعة عمان الأهلية).

[3] – د. حسني عوض، **اثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب**، (جامعة القدس المفتوحة،2011م)، ص 42.

[1]– موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **خدمة الشبكة الاجتماعية**، تاريخ التصفح 05 مارس 2018م .

المطلب الثاني: مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي وخصائصها:

1)الفيسبوك: (facebook):

فيسبوك هو احد مواقع الواصل الاجتماعي التي رغم أن عمرها لا يزيد 13 سنة تقريبا إلا أنها أصبحت الأشهر والأكثر استخدما وتأثيرا علي مستوى العالم، ويرجع تاريخ إنشائه إلي فيفري عام 2004 بواسطة الشاب صاحب 19 سنة مارك زوكربرغ وذلك في غرفته في جامعة هارفارد، وقد كان الموقع في البداية متاحا لطلاب جامعة هارفارد فقط ثم فتح لطلبة الجامعات الأخرى، وبعدها لطلبة الثانويات ولعدد محدود من الشركات، ثم أخيرا تم فتحه لأي شخص يرغب في فتح حساب خاص به(locke.2007) وألان يملك الموقع أكثر من 2 مليار مشترك في نهاية 2017 بمعني أخر أن شخص واحد من بين خمسة أشخاص علي الأرض لديه حساب في موقع فيسبوك وبحوالي 75 لغة [2].

ويري مخترع الفيسبوك إن هذا الموقع هو عبارة عن حركة اجتماعية social movement وليس مجرد أداة أو وسيلة للتواصل وانه سوف يسيطر علي كل نواحي الأنشطة الاجتماعية علي الشبكة العنكبوتية .

2)تويتر (twitter):

هو احد مواقع التواصل الاجتماعي، التي انتشرت في السنوات الأخيرة، ولعبت دور كبيرا في الأحداث السياسية والاجتماعية في العديد من البلدان، تويتر اسمه من مصطلح (تويت) الذي يعني (التغريد) ، واتخذ من العصفور رمزا له، وهو خدمة مصغرة تسمح للمغردين إرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدي (140 حرف) للرسالة الواحدة، ويجوز للمرء أن يسميها نصا موجزا لتفاصيل كثيرة، ويمكن لمن لديه حساب في موقع تويتر أن يتبدل مع أصدقائه تلك التغريديات من خلال ظهوره علي صفحاتهم الشخصية[1] .

كانت بداية ميلاد هذه الخدمة الصغيرة (تويتر) أوائل العام 2006م، عندما أقامت شركة (obvious) الأمريكية علي إجراء بحث اخذ هذا الموقع بالانتشار، باعتباره خدمة حديثة في مجال التدوينات المصغرة، وبعده أطلق عليه اسم تويتر وذلك في افريل من عام 2007م .

[2] – نحو مجتمع المعرفة، **المعرفة وشبكات التواصل الالكتروني** ،سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية، (جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار 39، ، 2012م–1433هـ)، ص06.

الوعي السياسي : هو الفهم العام للمناخ السياسي وما يحركه من تجاذبات ومخططات من الفاعلين السياسيين داخل القطر أو خارجه نظرا للترابط العالمي للأحداث للمزيد انظر : **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي و الاجتماعي لدى الشباب العربي** مقال للأستاذة نادية بن ورقلة (جامعة الجلفة الجزائر).

[1]– مبارك زوده، **دور الإعلام الاجتماعي في صناعة الرأي العام" الثورة التونسية نموذج"**،(رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011–2012)، ص.116

وهو موقع لا يقل أهمية عن الفيسبوك ويعتبر المنافس الأكبر له .

3)الانستغرام (instagram) :

ويعتبر شبكة هواة التصوير بجدارة، وهو موقع من المواقع الاجتماعية التي استخدمت حديثا وهو عبارة عن تطبيق في الهواتف الذكية يطلق عليه اسم الجيل الجديد لمواقع التواصل الاجتماعي والخالية من النصوص الكتابية وقد استحوذت عليه شركة فيسبوك مقابل 1 مليار دولار، وأصبحت شعبية الانستغرام في تزايد وانتشار يوما بعد الأخر وقد أتاح هذا التطبيق لمستخدميه إمكانية مشاركة الصور ومقاطع الفيديو القصيرة، فهذا الموقع مستند في الأساس علي هذين العنصرين وقد أطلق هذا الموقع في أكتوبر عام 2010م ،وكان عبارة عن موقع يتيح لمستخدميه التقاط الصور فقط وفي عام 2013 تم تطوير هذا التطبيق وتجاوز عدد مستخدميه في نفس العام (2013) 300 مليون مستخدم .

4الواتساب (WHATSAPP) :

هو تطبيق إرسال فوري محتكر متعدد المنصات للهواتف الذكية، ويمكن من إرسال الفيديوهات والوسائط الصوتية، تأسس من طرف الأمريكي بريان أكتون والأوكراني جان كوم وكلاهما كان يعمل في مؤسسة ياهو! ويقع مقرها في كاليفورنيا. ويعتبر الوتساب موقع من مواقع التواصل الاجتماعي.

5)اليوتوب(youtube):

اختلفت الآراء حول موقع اليوتوب وما إذا كان هذا الموقع موقع تواصل أم لا، حيث تميل بعض الآراء إلي اعتباره موقع مشاركة الفيديوهات Vidéo sharing site غير أن تصنيفه كموقع من مواقع التواصل الاجتماعي هو التصنيف الصحيح وذلك حسب استخداماته.

فقد تأسس موقع اليوتيوب كموقع مستقل في الرابع عشر فيفري عام 2005م بواسطة ثلاثة موظفين هم الأمريكي تشاد هيرلي ،و التايواني تشين، والبنغالي جاود كريم الذين يعملون في شركة pay pal المتخصصة في التجارة الالكترونية .

ويقوم موقع يوتيوب علي فكرة مبدئية هي البث ويعتبر أهم موقع علي شبكة الانترنت من خلال مشاركة الفيديوهات التي تحمل عليه يوميا سواء (فنية أو سياسية أو اجتماعية ...).

ويستطيع مستخدميه تحميل وتبادل مقاطع الفيديو، ونشرها في جميع أنحاء العالم في وقت وجيز.[1]

[1]- عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات**، (دار الشروق عمان،ط1، 2008م)،ص 217-218.
التنشئة السياسية : هي عملية يتم بمقتضاها تلقين الأفراد القيم والمعارف والمعايير والاتجاهات السياسية المستقرة ولها عدة اتجاهات. للمزيد انظر : أ.فارح سماح، **التغيير الاجتماعي والتنشئة السياسية**،مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،(جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم علم الاجتماع العددان 2-3، جوان 2008م)

المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية في تفسير الأمن المجتمعي :

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الصعبة والمعقدة، حيث ارتبط المفهوم التقليدي للأمن بالجانب العسكري، والتي اقتصرت علي الحروب والصراعات وكيفية استعمال الدولة للقوة المسلحة لمواجهة هذه المخاطر، مما أدى إلي بروز مفهوم موسع للأمن شمل كل الجوانب لاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، وهو ما سنقدمه في فصلنا هذا من خلال إبراز مفهوم الأمن المجتمعي[2] .

المطلب الأول: المقاربة البنائية :

تزامن ظهور البنائية مع نهاية الثمانينات التي شكلت عقبت فشل العديد من النظريات والتي تسمى النظريات التفسيرية، حيث أخفقت هذه النظريات بالتنبؤ بنهاية الحرب الباردة، في ظل قوة أطروحة البنائيين بزعامة (وأندت) في تلك الفترة خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أقدم عليها ميخائيل غورباتشوف.

فقد أظهرت دراسات وأندت A.Wandet 1992م بان الأمن ليس مسالة حتمية بل هو حالة إدراك وان صناع القرار هم من يضعون هذا الإدراك، فالإدراك الأول سلمي والإدراك الثاني فوضوي وهما نتيجتين للإدراك.

وبالتالي فان المعضلة الأمنية ليست ظاهرة حتمية بل هو تصور عقلي ناتج عن إدراك صانع القرار وبالتالي يمكن بنائه لصالح الأمن والسلم عوض الحرب والنزاع ومنه فان غاية الأمن حسب وأندت هو ما تريد الدولة تحقيقه وفعله .

كما تتلخص أطروحات النظرية البنائية حول الأمن في النقاط التالية:

- بني النظام الدولي هي بني اجتماعية .
- الفوضى الدولية والبحث عن المصلحة والقوة من صناع القرار.
- البنائية تنطلق من فراضية أساسية بان الدول هي التي تصنع المحيط الدولي .
- الشروط المادية ليست المحدد للأمن كالقوة الاقتصادية والعسكرية وإنما هناك محددات أخرى كالقيم، معايير ثقافية، الإيديولوجية و الهويات بكافة أنواعها كهوية الفرد والتي تعتمد أساسا علي المميزات الجسدية التي تميز كل

---

[2]– قسوم سليم،**دراسات الأمن البيئي المسالة البيئية ضمن حوار المنظرات في الدارسات الأمنية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، (جامعة قالمة، الجزائر)،ص.

للمزيد حول المقاربة البنائية ومفهومها وتوجهاتها انظر: حمايدي عز الدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،(جامعة قسنطينة، 2005م)،ص 65–120.

كائن بشري علي الأخر، والهوية الوطنية والقومية أي هوية امة من الأمم أو مجموعة من المجموعات الثقافية داخل دولة فالأمن ألهوياتي يعد عنصرا لا غنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية، كون الأمن ألهوياتي قائم علي الاعتزاز بالذات الثقافية والحضارية والانفتاح والحوار مع الثقافات الأخرى .

- الأفكار تلعب دور مهم في تحقيق الأمن والاستقرار وتقليص العنف والحروب أمور يمكن تحقيقها إذا تمت تغيير طريقة التفكير بالنسبة للدول وبالتالي لصناع القرار.

فالبنائية نجحت في محاور الهوية، الخطاب السياسي ،القيم الثقافية، كل هذه المحاور هي التي تأثر في العلاقات الدولية وهي التي ترسم معالم النزاع والسلم والاستقرار.
الفوضى ليست معطى موضوعي بل هو تكوين ذاتي وهي نتاج لا تضعه الوحدات السياسية بل هو نتاج البنى الاجتماعية ، فالنظام الدولي في حالة الفوضى لا يمكن أن يشكل مجتمع، فالمجتمع موجود ولكن السلطة المنظمة للعلاقات غير موجودة[1] .

وبناء علي هذا يمكن القول أن الأطروحات البنائية في الأمن قد أحدثت ثورة فكرية تنظيري من خلال إدخال متغيرات جديدة لفهم سلوكيات الدول، حيث أعطت الصبغة الاجتماعية للعلاقات الدولية مركزة علي الخطاب السائد داخل المجتمع الذي سيساهم بشكل كبير وفعال في فهم سلوكيات الدول.

المطلب الثاني : مدرسة كوبنهاغن

تقتبس مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية خاصة في تصورها للأمن كبناء اجتماعي والتركيز علي هوية الفواعل، وكيفية تشكيلها لمصلحهم الأمنية . كما تمثل المدرسة أعمال الباحثين أمثال: باري بوزان، أول ويفر، جاب دي وايلد، مورتنكيلستروب وغيرهم[2].

توسيع مفهوم الأمن عند كوبنهاغن :

اقترح باري بوزان فكرة توسيع وقدم المحاور الرئيسية التالية المتمثلة في قطاعات الأمن:

القطاع السياسي ويمكن تقسيم البعد السياسي إلي بعدين

[1]- هيدلي بول، **المجتمع الفوضوي: دراسة في نظام السياسة العالمية، مركز الخليج للدراسات والأبحاث**: (الإمارات العربية المتحدة،2002م)، ص.51.
[2]- معمري خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة- دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2008)،ص75.

بعد النسق الدولي (وحدة، تفاعل، بنية)

بعد المستوى الداخلي (حماية الأفراد وضمان أمنهم)

إن بعد النظام الدولي يبدو أكثر أهمية للحديث عن الأمن الدولي ، لان حدود الأمن الوطني مرتبطة ومعرفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي وهو شرط يمكنه الحديث بكل مصداقية عن الأمن الوطني، فالوحدات السياسية تتطور في هذه البيئة وهي مهيكلة بهذا النظام في شكل بنية مزدوجة حسب "وأنت" لكن تعني باختصار غياب سلطة عالمية مجسدة في الحكومة .

كما يمكن الإشارة أيضا إلي مشكلة الحدود في إطار القطاع السياسي لأمن الدولة، حيث تجد الكثير من الوحدات السياسية في المحيط وخاصة في إفريقيا والشرق الأوسط صعوبات جمة لشرعية الحدود الموروثة عن الاستعمار

القطاع العسكري : الأمن العسكري يخص مستويين :

- قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول
- مدركات الدول حول بعضها البعض من حيث نوياه السياسية والأمنية في ما يخص نظام واستقرار الدول، وكذا أنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها .

ويرى باري بوزان أن الدول الصناعية يمكن في أي وقت أن تتحول عند الضرورة الي دول منتجة للأسلحة فنسيجها الصناعي وتطورها العلمي والمعرفي يسمح بذلك .

القطاع الاقتصادي : يرى باري بوزان أن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساس حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والمكنيات المالية اللازمة وضمان للأسواق لتوفير مستوى معيشة مضمون واستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن الاضطرابات الاجتماعية وضعف التماسك والتكفل الاجتماعي، كالعقوبات وضعف توفر الثروات المختلفة.

القطاع المجتمعي: يتمحور الأمن المجتمعي أساس حول استمرارية حياة المجتمع والدولة، في الحدود التي تسمح بتطور الطبيعي للمجتمع في لغته،ثقافته، ديانته، عادته وتقليده وكل خصائص هويته الوطنية . ويعتبر تهديد كل ما يتعارض مع الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة إلي الخطر[1] .

---

[1]– خالد بشكيط ، <u>دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي</u>، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر،2010–2011م).ص 53.

القطاع البيئي : بالنسبة للقطاع البيئي فالأمن يقوم علي وحدتين مرجعيتين هما :

التهديدات الطبيعية والتهديدات الاجتماعية .

بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر التهديدات الكونية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، الفيضانات، الجفاف، والتصحر، وتتمثل في التهديدات الاجتماعية، أي في كل ما يضر بالبيئة وسلمتها وينتج أساس عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيمائية، استنزاف الثروات الطبيعية بما يحدث اضطرابا وإخلال في النظام الطبيعي .

هدف النظرية هنا هو تغيير المجتمع علي جميع المستويات والأصعدة، وتحقيق التحرر البشري، والموازنة بين التطبيق والممارسة، والجمع بين المعرفة والغاية، والتوفيق بين العقل النظري والعملي ،والحقيقة والقيمة.

المطلب الثالث : مقاربة الأمن الإنساني :

لقد كانت أفكار الأمن التقليدية التي شكلتها الحرب الباردة الي حد كبير تتعلق أساسا بقدرة الدولة علي مواجهة التهديدات الخارجية، إلا انه بعد نهاية الحرب الباردة حدث تحول في التفكير بشان الأمن بعد التراكمات المعرفية والنظرية والتطورات الحاصلة داخل النظام الدولي، ومن هنا أصبح المجتمع الدولي في حاجة ماسة إلي نموذج جديد للأمن حيث أصبحت التحديات والتهديدات الأمنية تتجاوز قدرة الدولة بالرغم من إن هذه الأخير لا تزال المسئولة الأساسية عن الأمن، إلا أنها كثيرا ما فشلت في الوفاء بالتزاماتها الأمنية نظرا لتسارع وتيرة التحديات والتهديدات، بل أصبحت في بعض الأحيان مصدرا لتهديد بالنسبة لمواطنيها[1].

وهذا ما يستوجب تحويل الاهتمام من امن الدولة إلي امن الإنسان كون هذا الأخير أصبح اليوم مكملا لأمن الدولة ويعزز حقوق الإنسان ويقوى التنمية البشرية فهو يسعي لحماية الناس من التهديد والصراع بكل إبعاده ومستوياته.

حيث تشير بعض معطيات وتقارير الأمم المتحدة انه في الفترة الممتدة بين 1989 م إلي غاية 1998م شهد العالم 61 نزاع مسلح كانت جميعها أهلية واثنيه(عرقية) وحروب داخل الدول .

لهذا فانه أصبحت الحاجة ماسة لإعادة النظر في مفهوم الأمن من الساحة الداخلية والخارجية، بالرغم من الاعتراف الكامل بأهميته وضرورتيه أي الاعتماد علي بعده الإنساني "Humansucrity" وقد برز مفهوم الأمن الإنساني مع نهاية لحرب الباردة، والذي يشكل مقاربة شاملة للأمن إذ انه لا يقتصر علي التهديدات المرتبطة بالمجال العسكري والاقتصادي فقط، باعتباره مقاربة جديدة لكيفية تحقيق الإحساس بالطمأنينة وليس باستخدام منطق الإدارة العقلانية للتسلح أو حركات الاستقرار، بل قائمة علي فلسفة ديناميكية لحقوق الإنسان أي ربطها بمفاهيم كينونة الإنسان وكرمته وحقه في البقاء في عالم امن وايكولوجي وصحي .

وكان أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني في 1994م في تقرير صادر عم برنامج التنمية للأمم المتحدة الذي حرره كل من الباكستاني (محبوب الحق) الحائز علي جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1998م والهندي "أمارتيا سن " "A.Sen ".

فقد عرف الأمن الإنساني بأنه: "امن الإنسان بالدرجة الأولى من امن الأرض وامن الأفراد وامن الأمم،

[1]– الطيب البكزش: **التر ابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان**، المجلة العربية لحقوق الإنسان،ع10،(المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان 2003م)،ص.165.

والأمن يكون من خلال التنمية وليس الأسلحة وهو امن الأفراد في كل مكان"[2] .

فالأمن الإنساني ينطلق من فكرة أساسية مفادها توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد وهو شرط أساسي للمجتمعات وبدون تحقيق الأمن الإنساني لا يمكن تحقيق الأمن القومي، وبالتالي يمكن القول بان الأمن الإنساني يعني التحرر من المعانات الإنسانية الناتجة عن الكوارث الكونية التي هي من صنع الإنسان علي المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وهذا من خلال التركيز علي أن حماية الأفراد لا يتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة أساسية.

[2] – خاد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مرجع سبق ذكره،ص35.
للمزيد حول البنائية انظر ستيفن وولت، **العلاقات الدولية: عالم واحد ،نظريات متعددة**، ترجمة زقاغ عادل وزيدان زياتي، نقلا عن الرابط: تاريخ التصفح:05 مارس 2018.
httpm:// zeggagh/polreview.html.2005

الفصل الثاني

تمهيد:

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي مواقع إلزامية لدى السباب والأفراد بشتى أعمارهم، فهم يتواصلون ويشاركون بآرائهم سواء بالنصوص، أو الصور، أو الفيديوهات،ويبدو أن هذه المواقع قد أعطت لهذه الفئة من الأفراد جميع الأولويات التي تجعلهم، يعبرون عن أرائهم وتوجهاتهم، ومقترحاتهم، وهم يفعلون ذلك في ظل سياقات الصداقة وحب التعرف وتبادل الأفكار، وتعد مواقع التواصل الاجتماعي من الوسائل التكنولوجية الحديثة التي سمحت للملايين من البشر من التواصل وتبادل الثقافات والأفراد دون أن يمنعهم من ذلك عائق ولا عوامل سواء جغرافية أو قانونية أو زمنية أو عوامل أخرى مثل السن أو النوع أو المهنة أو الجنسية وهؤلاء تجمعهم علاقات وأفكار وميولا متبادل واهتمامات مشتركة ما جعل مواقع التواصل الاجتماعي القرية الكونية التي تجمعهم .

المبحث الأول :الأطر النقدية للأمن المجتمعي في دول الخليج

الأمن عموما – والمجتمعي منه خصوصا- هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع الجماعية المشتركة، وهو مطلب أساسي يطلع إليه الفرد منذ بداء الخليقة، وفي أي مرحلة من مراحل حياته، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، العديد من الجهود المميزة لتحقيقه سواء علي مستوى الأسرة أو المدينة أو الدولة، أو المستوى الدولي والإقليمي، لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية[1] .

المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي:

رأينا في الفصل الأول النظريات و المقاربات المفسرة للأمن المجتمعي وشرحها الموسع له، وتوسيعه إلي أبعاد أخرى إلي جانب البعد العسكري، للتعامل مع جميع التهديدات الجديدة ليتجاوز بذلك التهديدات الموجهة إلي الدولة إي الموضوع المرجعي التقليدي للدراسات الأمنية الواقعية، نحو الكيانات والتنظيمات الاجتماعية الأخرى التي تعرض نفسها كمراكز جديدة للتهديد، وتعتبر مدرسة كوبنهاغن أولى المدارس المراجعة، انطلاقا من إسهامات العديد من المفكرين، مستمدة أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر "باري بوزان" barrybuzan "الناس الدولة، والخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" الصادر عام 1991م كما تركز دراسات مدرسة كوبنهاغن علي التحليلات الاجتماعية للأمن ومن ابرز مفكريها نجد باري "بوزان""B.Buzan " واوولوايفر Ole

[1] – سلطان خلف المطيري،شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق الأمن المجتمعي،رسالة ماجستير في العلوم الإستراتيجية(جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية،سنة 2015)، ص.118

"Weaver" و جاب دوويلد"JaabDewilde" والعديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت لواء معهد كوبن هاغن لدراسات السلام "Copenhagenpeacere search instition"[2]

الثغرة التي أحدثها باري بوزان في دراسة الأمن، سمحت بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلي قطاعات جديدة (اقتصادية، بيئية سكانية، هوياتية...الخ) وبتعميقها بإدخال موضوعات جديدة مرجعية، أو وحدات تحليل مثل الدولي، الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد، مهد الطريق لأصحاب مدرسة كوبنهاغن لتطوير مفهوم الأمن المجتمعي.

ويرى منظرو مدرسة كوبنهاغن إلي وضع "المجتمع" لموضوع مرجعي للأمن، مقابل للدولة التي حسب رأيهم لم تعد الطرف المهدد فقط، ولكن أيضا، مصدر للتهديد.

مدرسة كوبنهاغن هي واحدة من الاتجاهات الفكرية، التي توازي ظهورها مع الوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة، وقد حاولت أن تحل محل المفهوم العسكري للأمن مفهومها يتجاوز الطرح التقليدي وهو الأمن المجتمعي، انطلاقا من دراسة الوضع الدولي عقب سلسلة التطورات التي شهدها هذا الوضع، إذ أن ظروف هذه الفترة استدعت إعادة النظر في نوع التهديدات الجديدة وهي تهديدات تمس بدرجة أولى المجتمع، وتغير نوع التهديدات بدئ جليا في عجز النظرة التقليدية للأمن في التعامل مع هذا الوضع الدولي.[1]

ففي إطار مدرسة كوبنهاغن ينظر إلي الحقل الاجتماعي/ المجتمعي علي انه المصدر الأكثر خطورة لعوامل الأمن، فتنامي العنف المجتمعي والمشاكل الاجتماعية، كلها تعتبر من صميم الأمن المجتمعي،فتغيير الموضوع المرجعي من الدولة إلي المجتمع ، أدى بشكل مباشر إلي تغيير علامة "الأمن القومي" إلي "الأمن المجتمعي" ويعتبر باري بوزان واحد من الذين حاولوا تقديم صياغة متكاملة للأمن المجتمعي، والذي يشير حسب اعتقاده إلي" استطاعت المجتمع البقاء والدوام علي مقوماته تحت ظروف متغيرة باستمرار لتهديدات محتملة ،بل أكثر من ذلك الاستمرارية في ظروف مقبولة للتطور والحفاظ علي الأسس اللغوية، والثقافية والعادات والتقاليد.[2]

---

[2] – ايدابير احمد، **التعبية الاثنية والأمن المجتمعي (دراسة حالة مالي)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية**،(جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سنة 2012/2011)، ص 76.

[1] – عبد النور بن عنتر:**البعد المتوسطي للأمن الجزائري(الجزائر واوربا والحلف الأطلسي)**،(الجزائر،المكتبة العصرية،2005م،ط2،ص.25.

[2] -The copenhagen school(international relation):=http://www.wikipedia/**widening security/the-copenhagenscoul**(international relation),html.

بمعنى انه يعرف قدرة المجتمع علي الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة، أو الفعلية، فحسب "وايفر" ومعاونه بشكل أكثر تحديدا، هو حول الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور الأنماط التقليدية للغته وثقافته، وتكوين الجمعيات والمؤسسات الدينية، والهوية الوطنية والأعراف، فحسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح (الهوية) بدورها هي "القيمة المهددة"، وعليه الأمن المجتمعي هو الأوضاع حيث تدرك المجتمعات التهديد في شروط الهوية[3].

وعليه فان "اوولوايفر " "OleWaever"، يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر انسجاما، وتوافقا لتحليل الرهانات الجديدة، فالبعد المجتمعي الذي رمز إلي واحد من قطاعات الدولة في تصور باري بوزان، كون أن نظرته للأمن تأتي من زاوية العمل، من اجل بقاء الدولة والسهر علي ديمومتها، وخاصة منها قطاع الأمن المجتمعي، بحيث يراه" باري بوزان" كعنصر مكون لأمن الدولة، فكا القطاعات الأمنية التي قام بتقسيمها ينظر إليها من زاوية أنها مجموعات متفرعة ترجع كلها إلي جذع وحيد هو الدولة، هذه الأخيرة التي تعود عليها كل التساؤلات الأمنية[1].

يرى ويفر انه بفعل جملة من الظواهر (العولمة و الظواهر العابرة للحدود، البناء الأوربي وظهور عرقيات قومية في أوربا الشرقية، الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية، تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية، الاندماج في كيانات أوسع ..)فان المجتمع مهدد أكثر من الدولة فهذه الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها بينما ترى المجتمعات هويتها مهدد من طرف هذه الظواهر، المتقاطعة وهذا ما يحدث في طول الخليج حاليا نسبتا إلي ظاهرة العولمة، وبالتالي فمن الآن فصاعدا فان الخوف المرتبط بانعدام الأمن، بالسلوكيات الغير مدنية، بضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة هو الذي يشغل الأفراد أكثر وهذا الواقع الذي تعيشه دول الخليج اليوم بفعل العولمة[2] .

وعليه فان الأمن المجتمعي مرادف للبقاء ألهوياتي(من الهوية)، وهذا يعني التمييز بين نحن وهم بمعني أنا كل ما يشكل تهديدا وجوديا "لبقاء نحن" سواء كان (امة،عرق، جماعة دينية...) يعتبر تهديدا ضد الأمن الاجتماعي ذاتيا أكثر منه موضوعيا، كما يقول "وايفر"متذكرا التحليل والفرز، ولتحليل هذه الرهنات فان الأمن الاجتماعي يبدو مفهوما نظريا ملائما ومتماسكا حسب "وايفر" الذي طور تصوره للأمن الاجتماعي، انطلاقا من المفردات التي ادخلها" باري بوزان" ، ولخص "وايفر" تصنيف "بوزان" في شقين أساسيين: الأمن القومي، والأمن الاجتماعي، فلأول

---

[3] – قوجلي سيد احمد: **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الأمنية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام ،سنة 2011) ص126-127.

[1] – ايدابير احمد، مرجع سابق ،ص. 77.

[2] –حجار عمار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي، إستراتيجية جديدة تحتوي جهوي شامل**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم سياسية،2002م)، ص 69-70.

يعني بالسيادة وبقاء النظام، والثاني يخص الهوية وبقاء المجتمع، وبتركيزه علي الأمن الاجتماعي وهو محل دراستنا اقترح "وايفر" نقل الموضوع المرجعي من الدولة إلي المجتمع ورفع هذا الأخير، إلي مصاف موضوع مستقل .

ومنه فالدراسات الأمنية تحتاج إلي تبني" فهم ثنائي" للأمن، يمزج بين امن الدولة الذي يدور حول السيادة والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية، فالبقاء بالنسبة لأي دولة يختصر في حمايتها لي سيادتها، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس[3].

ومن ازدواجية امن الدولة والأمن المجتمعي،بذلك الأمن المجتمعي لازال يحتفظ بوصفه قطاع من امن الدولة، لكن ألان هو أيضا الموضوع المرجعي للأمن، احد أسباب هذا التحرك هو إن العديد من الجماعات التي إما لا تكون ،او لا تتناسب سواء جغرافيا أو سياسيا أو كليهما مع الدول القائمة، لهذا السبب يشير وايفر أن الأمن المجتمعي مهم في حد ذاته ،لان الجماعات (التي لا تملك دولة)، هي أيضا عبارة عن حقائق سياسية هامة ومهمة، وردود أفعالها علي تهديدات ضد هويتها ستكون ذات مغزى سياسي[1] .

وتهمنا هذه النقطة عند إسقاطها علي دول الخليج وما يحدث لها، جراء ظاهرة العولمة التي تنبثق عنها مواقع التواصل الاجتماعي والتي أثرت علي مجمل هوية المجتمع الخليجي، فالدراسات الأمنية تقول بان الأمن مبني على ثنائية أي أن الأمن المجتمعي مرتبط بالأمن الوطني وهذا الارتباط هو عبارة عن علاقة تأثير وتأثر فالأمن المجتمعي هو الجزء المهم في الأمن الشامل الوطني أو الفرع الحساس والمتعلق هنا بالهوية، فقد تجاوزت تغيراته ومتغيراته ما فوق الدولاتية حيث أن الأمن المجتمعي أصبح يتأثر داخليا وخارجيا .

أما داخليا فهي عبارة عن لا تجانس ولا اندماج وهذا ما يؤدي إلي وجود أزمات وانقسامات داخل الدولة الواحد او عدة دول وكمثال على ذلك أزمة اليمن وكذلك انتشار الفكر الوهابي فالمثال الأول يختص فيما يحدث داخل الدولة الواحدة اما المثال الثاني الفكر الوهابي فهو ما يحدث داخل عدة دول .

أما خارجيا فهنا يأتي الدور المهم لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث أنها أدت إلي نشر مصطلح المواطنة المفترضة او الولاء المفترض أو العصبية الخيالية التي عادة ما تأثر على المجتمعات الخليجية وكمثال على ذلك انتشار الثقافات الغربية في المجتمع الخليجي مثل إقامة الحفلات، سياقه المرأة للسيارة ...الخ

ومن هنا نقول بان الأمن المجتمعي هو مقوم أساسية من مقومات الأمن الشامل .

---

[3] – مرجع نفسه،ص 78.

[1] – قوجلي سيد احمد، مرجع سابق،ص126.

المطلب الثاني: مفهوم الامننةSecuritization:

تعتبر نظرية الامننة(إضفاء الطابع الأمني) ،أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية ،ظهرت النظرية لأول مرة في إعمال "اوولوايفر" الذي تطرق فيها إلي تأثير البنية الخطابية علي تشكيل الفعل الأمني بقوله" يمثل شئ ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب انه كذلك". وبأكثر دقة، تشير فكرة الامننة إلي البناء الاستطرادي للتهديد،كما يمكن أن تعرف علي أنها" المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما إن يعلن مسالة محددة أو فعل أخر علي انه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة[2].

وهكذا تصبح قضية ما تهديدا امنيا متى تم تاطيرها عبر خطاب امني، علي أنها تشكل تهديدا وجوديا ويتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر أعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي، وفي هذا الصدد يقول "Jorg Monar"، هي الانتقال من مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلي وضع ومنزلة خاصة يصبح فيها لفاعل معين الشرعية المطلقة في استخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد .

تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاغن للأمن، علي اعتباره قبل كل شيء مسعى وان الفاعلين، ينزعون إلي إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية، بهدف تبني مسار الامننة، وهو مسار ترتكز أسسه على تعريف ذاتي لتهديد ضد البقاء[1].

إن إسهامات مدرسة كوبنهاغن مهمة أيضا في تحليل الجوانب الموضوعية والذاتية، حيث وضحت كيف تصير قصية ما مشكلة امنية، يقول "وايفر" إن مسالة اجتماعية تصبح رهانا امنيا – محددة للسلوك- بالممارسة الاستدلالية، الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين، إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام، يتم تامين او بالأحرى امننة رهان اجتماعي لتقديمه علي انه يتعلق، ضمانا أو صراحة بالأمن، وبالتالي الحصول علي معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية امننة، وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، وبالتالي فان وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرع عن استخدام وسائل استثنائية[2].

وهذا ما حدث في قضية مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي مؤخرا.

ويرى أنصار هذه النظرية أن الامننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسالة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما- حكومة،برلمان، أو أي سلطة سياسية

[2] – ايدابير احمد،المرجع سابق ،ص.79.
[1] – قوجلي سيد احمد،مرجع سابق،ص128.
[2] – ايدابير احمد،مرجع سابق،ص81.

أخرى، وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل، عبر الخطاب، وكان له قبول واسع لدى الجمهور، ويرتبط هذا القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة، التي تتضمن شكل الفعل الخطاب، موقع ومنزلة الفعل المؤمن، الظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد، بالإضافة إلي شرط أخر وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل، فتقديم مسالة علي أنها تهديد فعلي، يعني القول علي حد تعبير "باري بوزان" إذ لم نعالج هذه المشكلة، فكل شيء أخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نكون موجدين، او لن نكون أحرار للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الامننة الناجحة، بالتحرك نحو الامننة"Securitization move"[3].

يرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن وعلي رأسهم "باري بوزان "و"وايفر"، بان إطار الامننة يستند في تحديده علي ثلاثة معاني

أولا: شكل الفعل البنى امنيا، مع التركيز علي خطاب الفاعلين المهيمنين، الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين.

ثانيا: سياق الفعل، محدد بدقة مع التركيز فقط علي لحظة تدخل .

ثالثا: يتحدد إطار الامننة في معنى أن طبيعة الفعل، معرفة فقط من ناحية مهددات الأمن .

وتتجاهل هذه النظرة الموسعة الأهمية المركزية للسبيل الذي عبره يكون الأمن، كهدف معياري أو كتعبير عن قيم مركزية.[1]

وهذا ما أحدثته مواقع التواصل الاجتماعي في الدول الخليجية، حيث أدركت ضمن سياقات خاصة، مما أصبحت تعبر وتأكد على أن الأمن يكون ذا معنى فقط، وعليه فقد دخلت الامننة حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، وهذا بفعل أفعال وردود أفعال المجتمع الداخلي تجاه قضايا معينة التي أصبحت كتهديدات أمنية مثل (نقل الثقافات،المواطنة المفترضة، عمليات الابتزاز، نشر الشائعات، الإرهاب الالكتروني [2].

[3] – زقاغ عادل، **المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الامننة وصناعة السياسة العامة** ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (الجزائر)، جوان 2011،ص108.

[1] -قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**،دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،(كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2010)،ص120.

[2] – سلطان خلف الله المطيري، مرجع سابق.ص119.

ومن هنا نقول بان نظرية الأمننة قد طرحت نفسها وبقوة أمام ما تفعله مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة من خلال خطابات السياسيين الخليجيين، والمؤتمرات والندوات التي يقوم بها مجلس التعاون الخليجي والاتفاقيات حول الحد من خطورة هذه المواقع التي أصبحت تشكل دور كبير في التأثير والتعبئة السياسية والاجتماعية على المجتمعات الخليجية وأصبحت تشكل خطورة كبيرة أيضا وذلك من خلال ما ينشر فيها من إشاعات و أكاذيب تؤدي في بعض الأحيان إلي صراعات داخلية وخارجية فالأخبار الكاذبة في هذه المواقع لعبت دورا كبيرا في زعزعة الأمن الاجتماعي داخل المجتمعات الخليجية فمثلا انتشار فيديوهات تبين أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تحتفل بعيد الحب كذلك انتشار صور للمقرئ الكلباني وهو في صالات القمار وفي الأيام الأخيرة انتشار فيديو في مواقع التواصل يبين حالة من الصراعات في القصر الملكي بالرياض رغم أن الأخبار الرسمية تفند ذلك قبلها انتشار فيديو للشيخ السديسي وهو يثني علي الرئيس الأمريكي ترامب ويلقبه برجل السلام فمواقع التواصل قد لعبت دور كبير في زعزعة الاستقرار الاجتماعي وذلك من خلال الاحتيال والسرقة الالكترونية والابتزاز، مما اوجب أمننة هذه المواقع .

المطلب الثالث:الأمن المجتمعي وتأثره بمواقع التواصل الاجتماعي:

لقد عرفنا في المطلب الأول بالأمن المجتمعي وسنحاول في هذا المطلب إدراج توجهات الأمن المجتمعي وتأثره بمواقع التواصل الاجتماعي، فقد احتوت معظم مفاهيم الأمن علي عناصر مشتركة وقيود هامة، أظهرت العيد من التوجهات .

أ. **التوجه الأول من حيث نتيجته:**

فأصحاب هذا الاتجاه يرون بان الأمن عبارة عن مجموعة من الأحاسيس والمشاعر تتكون لدى الأفراد، بان مصالحهم مصونة ومحمية، وهو شعور الفرد بالاطمئنان لانعدام التهديدات الحسية علي شخصه وحقوقه ولتحرره من القيود التي تحول دون استفاءه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ب. **التوجه الثاني من حيث وصفه:**

حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه بان الأمن باعتبار وصفه هو حالة، أو وضع قائم يسود الدولة ويحفظها من أي تهديد يعرض مصالحها للخطر، ومن ابرز التعريف في هذا المجال هو تلك الحالة من الاستقرار الذي يجب أن تشمل المنطقة بعيدا عن آية تهديد سواء من الداخل أو الخارج.

ويتبين أن الأمن من حيث وصفه هو الوضع الذي تكون فيه الدولة أمنة، عندما لا تضطر بالتضحية بمصلحها المشروعة لكي تتجنب التهديدات، وتكون قادرة علي حماية تلك المصالح.

ج. **التوجه الثالث من حيث وسائل تحقيقه:**

ترتبط وسائل تحقيق الأمن في المجتمع بالإمكانات التي تستطيع الدولة تحقيقها بثبات، أي الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها، للحفاظ علي كيانها ومصلحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية.[1]

ومن خلال التوجهات الثلاثة للآمن نستنتج أن الأمن له دور كبير في تحقيق الاستقرار والنمو المجتمعي، وان مصالح الأفراد بمختلف مجلاتها ترتبط ارتباط وثيق بوجود الأمن ويتضح ذلك من خلال العناصر التالية:

1- يعتبر الأمن الاجتماعي عامل فاعل في عملية التنمية وفي تحسين محيط الحياة، وفي تكوين الانتماء الصادق غير المزيف للوطن.
2- يساهم الأمن الاجتماعي في تنمية الأفراد علي اختلاف طبقاتهم، وفي تطوير مردود الإصلاح الاقتصادي
3- يعتبر ركيزة أساسية وقاعدة مركزية، تستند عليها حياة الأفراد داخل المجتمع.

ومن هذا المنطلق فان ضبط مواقع التواصل الاجتماعي وحماية الأفراد المستخدمين لها، من التغرير بهم ومن الاعتداء عليهم، وهدم القيم والاعتداء علهم بسلب الخصوصية ونشر الرذيلة والشتم والقذف والابتزاز يصب في مصلحة تحقيق الأمن المجتمعي، ويساهم في توفير الأمن والأمان للأفراد والمجتمعات[1] .

المبحث الثاني :إيديولوجيا مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالأمن المجتمعي

إن مواقع التواصل الاجتماعي لا تعمل بمعزل عن سياقها، أي المجتمع الافتراضي، وإذا كانت الفرضية الأساسية للمجتمع الافتراضي من نشأته، ترتكز علي مشاركة الاهتمامات، فان الأفراد أو الجماعات عن النفاذ إلي المواقع الاجتماعية يحتكمون إلي الاهتمامات، التي تعد بدورها محددا إيديولوجيا ينطوي علي عنصر اختيار يستمد مرجعيته من الأطر الفكرية الحاكمة للمستخدمين حيث أن، الدخول إلي مواقع التواصل والخروج منها يعتمد علي التغيرات التي تطرأ على معتقدات وأفكار المستخدمين.[2]

[1] – المرجع نفسه.ص120.

[1] – سلطان خلف الله المطيري، مرجع سابق،ص120-121.

[2] –د.جمال السويدي، <u>**وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية**</u> ،من القبيلة إلي الفايسبوك (دولة الإمارات)، ط2،سنة 2013، ص83.

المطلب الأول: مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالمجتمع الخليجي

لقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في جمع العديد من المتفاعلين على مستوى العالم في مكان واحد افتراضيا، بشكل يسمح بتبادل الأفكار والآراء، وتبادل وجهات النظر وحرية التعبير، مما يسمح للثقافات بالتبادل، ويتيح مجال أكثر للتأثير المجتمعي من خلال تلك المواقع الاجتماعية فالتفاعلات تتم علي خلفية السياق العالمي وتتبلور متغيراتها علي الصعيد المحلي وذلك عبر عدة متغيرات يتم الوقوف عليها في النواحي التالية:

أولا: المتغيرات الاجتماعية: تتلخص المتغيرات الاجتماعية للمواقع في محورين، يتمثل المحور الأول في تكوين الصدقات، بينما يتمثل المحور الثاني في عضوية الجماعات ويمكن طرحهما من خلال السياق التالي[3].

أ- التعارف وتكوين الصدقات: لقد سهلت مواقع التواصل الاجتماعي من تكوين الصدقات، حيث تجمع بين الصدقات الواقعية والصدقات الافتراضية، والفرضية الأساسية التي تتواكب مع تكوين الصدقات هي مشاركة الاهتمامات، وقد نجحت هذه المواقع الاجتماعية في الجمع بين أصحاب الاهتمامات عبر الفضاء ألمعلوماتي، وإمكانية تفعيل هذه الصدقات ويمكن تبلورها في تأسيس رأس مال اجتماعي، يمكن أن يتيح الإمكانية لفرص يتأرجح مداها بين السياق الواقعي والسياق الافتراضي، كما أنها تتيح فرصة التواصل ليس فقط في إطار السياقات المحلية، ولكن علي الصعيد العالمي .

ب- التكتل وعضوية الجماعات: سمحت مواقع التواصل الاجتماعي إن تجمع في طياتها الجماعات الاجتماعية ذات الاهتمامات المتجانسة، ومن الممكن أن تأسس هذه الجماعات بين أفراد المجتمع المحلي أو يتم الاشتراك فيها على مستوى الصعيد العالمي[1].

ثانيا: المتغيرات السياسية:

إن عضوية الأفراد سواء في الجماعات المتشكلة عبر المواقع الاجتماعية، فتح الباب للممارسة السياسية في الفضاء ألمعلوماتي، فالشائن السياسي أصبح متغير أساسي بالنسبة للمواقع الاجتماعية، إذ أن المواقع الاجتماعية ساهمت في تأرجح التفاعلات السياسية بين عالمين، الأول هو العالم الواقعي، والثاني هو العالم

[3] – عبد الجليل موسي ادم،**كيف ساهمت وسائل التواصل في أضعاف العادات والتقاليد وتقليص العلاقات الاجتماعية** (مؤتمر الدوحة التاسع لحوار الأديان خلال الفترة 24.26 أكتوبر سنة 2011)،(الدوحة قطر)، ص12 .

[1] – جرار ليلي احمد،**المشاركة بموقع الفايسبوك وعلاقته باتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو العلاقة الأسرية**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الشرق الأوسط ، كلية الإعلام، عمان، 2011م)، ص.98

الموازي والمتمثل في مواقع التواصل الاجتماعي المنتشرة عبر الفضاء الرمزي وتتجلى أساسا وبوضوح في النواحي السياسية وهي .[2]

أ- تعبئة الرأي العام:

تلعب الجماعات المنتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي دور فعالا في تعبئة الرأي العام، اتجه بعض القضايا السياسية ويمكن صياغة بعض الوقائع على سبيل المثال وليس الحصر، المثال الأول يتعلق بالاحتجاجات الجماهيرية فقد أضحت مواقع التواصل الاجتماعي مجالا للاحتجاجات والتشجيع على الإضرابات ونشر القضايا السياسية والدليل على ذلك ما وقع في الآونة الأخيرة في السعودية من احتجاجات على قرار سياقه المرأة للسيارة كذلك إقامة الحفلات الغنائية والفيديو الذي انتشر في 2017 وإشاعة أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تهنئ الناس بعيد الحب والمثال الثاني هو متمثل في الدعاية الانتخابية، والدليل علي ذلك تكوين جماعات عبر مواقع التواصل على الصعيد العالمي والمحلي لنشر البرامج الانتخابية، وتجميع اكبر عدد ممكن من المستخدمين، وتستخدم في جمع التأييد الشعبي وتزخيم المواقع بجماعات تعمل في هذا المنحى، فقد أضحت مواقع التواصل الاجتماعي بوابات للممارسة السياسية[3].

ب-ظهور المواطنة الافتراضية:

إن مواقع التواصل الاجتماعي فتحت المجال أمام ممارسة قضايا المواطنة عبر الانترنت، والتي أطلق عليها المواطنة الافتراضية، فعند الحديث عن لمواطنة لا يغيب البعد السياسي إذ ارتبطت المشركات أحيانا، بالبحث عن حقوق ووجبات اجتماعية سياسية النشأة، فأصبح هناك ممارسة لحقوق المواطنة في المجتمع الافتراضي، وهناك أيضا قضايا يتم سحبها من الواقع إلي المجتمع الافتراضي الذي يعد بوابة جديدة للعبور وتحقيق المواطنة مع الأخذ في الاعتبار أن قضايا المواطنة الافتراضية عالمية النشأة ومحلية المردود[1].

ج - تفعيل دور المجتمع المدني:

كما تساهم مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة تفعيل دور المجتمع المدني، حيث أن هناك العديد من منظمات المجتمع المدني كالجمعيات، والمؤسسات التربوية والشركات، قد بنت لها قواعد في المجتمع الافتراضي عبر مواقع

---

[2] – د.جمال السويدي، مرجع سابق،ص 85.

[3] – الرعود عبد الله ممدوح مبارك، دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في مصر وتونس، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط كلية الإعلام، عمان،2011م)،ص61.

[1] – جرار ليلي احمد، ،مرجع سابق،ص99-.100

التواصل الاجتماعي، وأخذت تروج من خلال هذه المواقع للبرامج والسياسات، التي تتبناها ودعوة المستفيدين إلي برمجها ومشاريعها[2].

ولقد كان لمواقع التواصل الاجتماعي اثر ودور بارز في حياة المجتمعات العربية عامة والمجتمعات الخليجية خاصة ومن أهم هذه الأدوار:

- سهولة التعارف والتواصل بين البشر، فقد حققت مواقع التواصل الاجتماعي قفزة مجتمعية في التعارف والاتصال بين الشباب العربي .
- إبراز الفردية وانعدام الوصاية في التعبير والاختيار والنشر، حيث يستطيع أي شخص أن يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي دون أي وصاية في طرح أرائه وأفكاره
- أضحت مواقع التواصل الاجتماعي ملاذا للأقليات والمستضعفين، فبعض الأقليات في الدول العربية استطاعت أن تستفيد من الفراغ الافتراضي، وانتشار صفحات الكترونية بأعداد كبيرة في كل مواقع التواصل بشرح متطلباتها وما تتعرض له من اضطهاد، الأمر الذي دفع بالكثير من المنظمات الدولية بالاهتمام بهذه الأقليات، والدفاع عنها وكذلك حال الفئات التي شعرت بالظلم الاجتماعي .
- نشر الوعي والسهولة والسرعة في تداول المعلومات،فبعض المدونات والمنتديات توفر معلومات عن القضايا والموضوعات المثارة مثل الأحداث السياسية التي جرت في اليمن ماخرا، بل إنها تتيح الفرصة لتلقى الأسئلة والإجابة عنها، وتعمل مواقع التواصل في طريق ذو اتجاهين، تضم من ينشر معلومة ومن يستفيد منها ، مع تبادل الأدوار.
- صقل المعرفة وزيادة الثقافة من خلال التواصل مع ثقافات جديد أخرى .
- التجارة الالكترونية حيث تقوم شركات كبيرة بعرض منتجاتها علي مواقع التواصل الاجتماعي .
- التعبير عن الذات فمعظم واقع التواصل الاجتماعي تعكس رأي صاحبها وتعبر عن شخصيته، واهتماماته وأفكاره وطموحاته.
- كسر احتكار الدولة لوسائل الإعلام، فقد استطاعت مواقع التواصل بما وفرته من قنوات اتصال وإعلام متعددة المرئي والمسموع بنشر الآراء والأفكار دون تدخل الدولة وأجهزتها .

ومنه نستنتج أن مما سبق ذكره أن علاقة المجتمع بمواقع التواصل الاجتماعي أصبحت علاقة ضرورية فلا يمكن الاستغناء عن تلك المواقع بحيث أنها ارتبطت بحياة المجتمع في مختلف المجالات[1] .

---

[2]– الرعود عبد الله ممدوح مبارك، ، مرجع سابق،ص 62-63.

المطلب الثاني : تأثير استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي

لقد أصبح من الممكن، ولن نبالغ إذا قلنا من السهل ارتكاب الجرائم مثل الاختلاس، والسرقة أو جرائم التزوير عن بعد باستخدام تكنولوجيا حديثة، ومواقع التواصل الاجتماعي، وأصبحت وسائل الأمان والحماية المحسوسة، وصناديق الحفظ وأماكن التخزين، لا تكفي وحدها لتحقيق الأمان المنشود لحماية المعلومات والخصوصية من لصوصها، وقد ظهر حديثا مصطلحات مثل (Cybercrime)، والذي يعني النوع الجديد من الجرائم التي يتم ارتكابها بواسطة الحواسيب وشبكة المعلومات، بل لقد وصل الأمر إلي إطلاق الحكومة الأمريكية سنة 2003م مبادرة خاصة تهتم بحماية المجال ألمعلوماتي، التي أطلقت عليها (Cyberspace)، وقد بدأت العديد من الدول المتقدمة في السير في نفس الاتجاه في سبيل إيجاد الحلول التي تعمل على الحد من ظاهرة الجرائم الالكترونية[2].

ومن هنا يمكن القول إن الاستخدام السيئ لمواقع التواصل الاجتماعي، يمكنه التأثير على الأمن المجتمعي ،حيث يمكننا تصنيف الجرائم التي تتم عن طريق استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتقنياتها، إلي عدة أقسام ولكل قسم يختص بنوع معين من الجرائم التي يمكن ارتكابها وهي كالتالي :

1- جرائم تهدف لنشر معلومات: في مثل هذا النوع يتم نشر معلومات سرية تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، عن طرق الاختراقات لشبكات المعلومات، ونشر هذه المعلومات على الملا، ومن أمثلة ذلك نشر معلومات بطاقات الائتمان البنكية، وأرقام الحسابات المصرفية، وأيضا نشر المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بدول أو أشخاص.

2- جرائم تهدف لترويج الإشاعات: وهنا يتم نشر معلومات مغلوطة وغير صحيحة تتعلق بالأشخاص أو المعتقدات أو الدول، بهدف تكدير السلم العام في البلدان، وكذلك نشر الإشاعات عن بعض الأشياء، وإحداث البلبلة في المجتمعات مثل ما وقع في اليمن عن مقتل الرئيس السابق ومتوافر من معلومات خاطئة حول مقتله ومن قتله .

3- جرائم التزوير الالكترونية: وها يتم استخدام وسائل التكنولوجيا في عملية التزوير، بغرض تحقيق هدف معين، مثل تزوير البطاقات الاتمانية، تزوير جوازات السفر وغيرها من الوثائق الرسمية، والثوبوتية التي يمكن تزويرها باستخدام وسائل تكنولوجية متقدمة، وكذلك يندرج تحت عمليات التحويل المصرفي الوهمية، من حسابات إلي أخرى، عن طريق اختراق شبكات المصارف.

---

[1] – سلطان خلف الله المطيري، المرجع نفسه، ص .114

[2] – ، المرجع نفسه،ص.116

4- جرائم تقنية المعلومات: واهم مثال لها هو عملية القرصنة التي تحدث للبرامج الحاسوبية الأصلية، والتي يتم عمل نسخ منها لتباع في الأسواق، بدل من النسخ الأصلية، مثل برامج التشغيل أو البرامج التطبيقية غالية الثمن، والتي يتم تقليدها، عن طريق قراصنة محترفين في هذا المجال[1].

ونلاحظ انه مع ظهور تقنيات مواقع التواصل الاجتماعي ظهر بعض الأفراد الذين يحاولون تطويع هذه التكنولوجيا لأغراضهم السيئة، في تحقيق أهداف رخيصة وخبيثة، وتعمل علي ابتزاز مالي وأخلاقي في المجتمع، وتضر بكيان المجتمع واستقراره، وتعمل هذه السلوكيات علي التأثير السلبي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية[2].

المطلب الثالث: وسائل مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في تهديد امن المجتمع :

إن أنواع جرائم مواقع التواصل الاجتماعي، والتقنية الحديثة كثيرة، ومتنوعة حيث لم يوضع لها معايير محددة من اجل تصنيفها، وهذا راجع إلي التطور المستمر للشبة والخدمات التي تقدمها، ولجاء بعض الباحثين إلي تقسيم جرائم التقنيات الحديثة إلي عدة مجالات، فمنها الجرائم الواقعة على الأشخاص، والجرائم الواقعة على الأموال، وجرائم السرقة والاحتيال، وجرائم التزوير، وجرائم ضد المصالح الحكومية، ويلاحظ أن التقسيم يقوم علي فكرة الغرض النهائي أو المحل النهائي الذي يستهدفه تهديد امن المجتمع، وتعتبر القرصنة الالكترونية*، و أساة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من التهديدات الأمنية الجديدة "تهديدات أمنية غير تقليدية "، ومن أمثلة ذلك يمكن تصنيفها كما يلي:

1- الجرائم التي تستهدف الأشخاص: تضم شقين رئيسين هما:"

أ- الجرائم الغير جنسية والتي تستهدف الأشخاص وتشمل الأتي:

- التحريض علي الانتحار والتحريض ألقصدي، كالقتل والكراهية عبر الانترنت، وهذا النوع من الجرائم قد يؤدي إلي تطبيق جريمة القتل على ارض الواقع، حيث يتم هذا النوع من التحريض عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لمنظمات متهمة بالإرهاب تحرض على كرهيه، وقتل فئة معينة من المجتمع حسب تصنيفها .
- التحرش والمضايقة والتهديد عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- أنشطة اختلاس النظر، أو الاطلاع على البيانات الشخصية .

---

[1] –المرجع نفسه.ص117.

[2] –الراوي بشر: دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير، (مدخل نظري تم استرجاعه بتاريخ2018/02/01،مجلة الباحث الإعلامي العدد18، جامعة بغداد كلية الإعلام،سنة2012م)،ص.35.

- بث المعلومات المظلة أو الزائفة .
- نشر الإشاعات الخاطئة[1] .
- انتهاك الشخصي لخصوصيات الأشخاص عن طريق اختراق الحسابات.
- جرائم الأموال التي تستهدف الملكيات الشخصية .
- جرائم الاحتيال والسرقة،ويشمل سرقة الممتلكات الشخصية والمعلومات الالكترونية.
- جرائم التبديل والتزوير مثل التقاط الرسائل المرسلة بين الأجهزة وتحريفها.

ب- الجرائم الجنسية: وتشمل الأتي:

- تحريض القاصرين على الأنشطة الجنسية الغير مشروعة، والتحرش بالقاصرين عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ونشر الفاحشة والمساس بالأحياء عبر الانترنت، والحصول على الصور والهويات* بطريقة غير مشروعة لاستغلالهم في أنشطة جنسية.

وبإمعان النظر في هذه الأوصاف نجد أنها تجتمع جميعا، تحت صورة واحدة وهي استغلال مواقع التواصل الاجتماعي لتهديد امن المجتمع[2].

2- جرائم الأموال:

ويستغل المجرمون من خلالها القيام بأنشطة الاقتحام، أو الدخول أو التوصل الغير مصرح به، استغلال مواقع التواصل و إيقاع بالضحايا والحصول منهم على معلومات، وأرقام، وذلك بهدف القيام بالتالي:

- تخريب المعطيات والنظم والممتلكات، ضمن مفهوم تخريب النظام والأجهزة.
- خلق البرمجيات الخبيثة، والضارة ونقلها عبر النظم ومواقع التواصل .
- إدخال معطيات خاطئة، ومزورة ونشرها في مواقع التواصل.

3- جرائم التشهير والابتزاز:

[1] – مرجع نفسه.ص123.

[2] – مرجع نفسه.ص123-124.

*للمزيد انظر : مكرم رانيا، **التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجي القاهرة، 2011م،ص94-120.

*للمزيد انظر إلي كتاب:معالي خالد، **اثر الصحافة الالكترونية علي التنمية السياسية الفلسطينية** ،(جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا ،فلسطين، 2008م)،ص83-120.

لم يكن هذا النوع من الجريمة أكثر خطورة، قبل لجوء مستخدميها إلي استخدام الانترنت، ولكن أصبحت بعد ذلك من أكثر الجرائم انتشارا، خاصة مع وجود تقنيات حديثة، باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل اليوتوب، وللأسف فان ضحايا هذا النوع من الجرائم دائما يتم استدرجهم، أحيانا نتيجة لجهلهم للاستخدام الأمن لتلك التقنيات، وخاصة الأجهزة الذكية، ودائما ما يتم استهداف السياسيين وأصحاب القضايا الأخلاقية بهذا النوع من الجرائم.

4- جرائم الاحتيال والسرقة :وتشمل

- استخدام المواقع للحصول على البطاقات المالية للغير دون ترخيص أو تخريبها .
- الاختلاس عبر المواقع أو بواسطتها، ويتمثل ذلك بالتجسس على البيانات الممثلة، للمستحقات المالية و الاداعات المصرفية .

5- جرائم التزوير: وتشمل:

- تزوير البريد الالكتروني، وتزوير الوثائق السجلات .
- تزوير الهوية ويتمثل في الاعتماد على أسماء مستعارة كأسماء سياسيين، ورؤساء أحزاب، وإطارات سامية في الدولة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي .
- تزوير البيانات الشخصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي[1] .

[1] – المرجع نفسه، ص.128

المبحث الثالث: الأطر الأمنية والسياسية لمواقع التواصل الاجتماعي:

لقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دور فعال في المجالات، السياسية والأمنية وحتى الاقتصادية، والاجتماعية فقد ساهمت في حل عدة مشاكل واجهت البشرية، ومناقشة عدة مواضيع (سياسية وأمنية، واجتماعية، واقتصادية) أثرت من خلالها هذه المواقع في اجاد حلول نسبية ومبدئية وتوجيه الرأي العام والنخب السياسية وحتى المؤسسات الأمنية، ويتجلى ذلك فيما وقع مؤخرا في الحفلات التي أقيمت في السعودية [1].

المطلب الأول: التأثيرات السياسية لمواقع التواصل الاجتماعي:

قد تثبت مواقع التواصل الاجتماعي أنها قوى أو وسيلة تغيير أكثر فاعلية من بقية الوسائل الأخرى، مع أن ذلك يقتضي مزيدا من الوقت نظرا للمحدودية النسبية للوصول إلي الانترنت في اغلب دول الخليج على وجه التحديد، حيث أن طبيعة مواقع التواصل الاجتماعي من شانها إيجاد بيئة فكرية تفتح المجال أمام التغيير السياسي في دول الخليج، إذ بإمكان مواقع التواصل الاجتماعي أن تولد ضغوط سياسية، لأنها هي نفسها ذات طبيعة ديمقراطية قادرة علي تحقيق المشاركة الشعبية، حيث لا يوجد قيود أو محددات علي حرية التعبير في هته المواقع، من ناحية بالإضافة إلي أن طرح الآراء السياسية علي مواقع التواصل الاجتماعي، تدفع إعداد كبيرة وهائلة من المتابعين لتبنها من ناحية أخرى، الأمر الذي يدفع الحكومات إلي تغيير سياساتها لتتناسب مع متطلبات الرأي العام من ناحية ثالثة، لذلك فان أنصار التغيير السياسي لا يخاطرون في المشاركة الفعلية في التظاهرات التي تحدث، بل يمكنهم بدل من ذلك أن يحدث ضغط سياسيا افتراضيا لا يستهان به باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يمثل الحصول علي المعلومات، ونشرها دون وساطة أو رقابة، ديمقراطية معلوماتية، وبما أن الحرية متاحة للجميع، بصرف النظر عن نيتهم ومقاصدهم، فان انتهاكها من وجهة نظر أي طرف يظل واردا، وإذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت قد تؤدى دور بارزا في إشعار فتيل الغضب الذي قاد في النهاية إلي أحداث تغيير سياسي في دول مثل مصر وتونس واليمن فانه يستطيع إحداثها في بقية دول الخليج، فان هناك مواقع تواصل اجتماعي أخرى أيضا مثل الهواتف المحمولة الذكية وتكنولوجيا الاتصال قد أثبتت فاعلية استثنائية في حشد نشطأ، عبر مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة تويتروااليوتوبوالفايسبوك، لتنظيم التظاهرات بنوعيها الافتراضي والحقيقي، وإذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي قد أسهمت في جعلنا نعيش ما يمكن تسميته "حياة موثقة" فان من الضروري الإشارة إلي أن

---

[1]– د.جمال السويدي، ، مرجع سابق،ص 87.

كل ما تقدمه مواقع التواصل الاجتماعي ينطوي بالتبعية علي تأثيرها الهائل في الكيفية التي يجري بها التفاعل ، بين الجمهور ذاته من ناحية، وبين الجمهور والسلطة من ناحية ثانية[2].

لقد غيرة المطبعة والصحف طبيعة النقاش السياسي وقت ظهورها ثم أتاح الراديو والتلفاز في وقت لاحق للقادة السياسيين إمكانية التحدث بشكل مباشر وحميمي إلي الجمهور، وعلي نحو مماثل تجري تأثيرات طريقة المعلومات بسرعة هائلة في المجال السياسي، للمرة الأولي أصبح بإمكان السياسيين متابعة ردود الأفعال الفورية علي قراراتهم، ومشاهدة استطلاعات الرأي الآنية حول تصريحاتهم وقد بات الاقتراع في الانتخابات متاحة في مواقع التواصل الاجتماعي دون مخاطرة بحدوث تلاعب أو أخطاء، حيث تظل معادلات الأمان الالكتروني أعلى بمراحل من احتمالات اختراق المواقع الالكترونية المخصصة لهذا الغرض من جانب القراصنة الالكترونيين "الهاكرز"، كما تغيرت وفق لذلك أنماط صناعة القرار السياسي تغيرا جوهريا، وأنتجت مواقع التواصل الاجتماعي معطيات جديدة علي مستوى تكوين جماعات الضغط السياسي، وتشكيل الأحزاب وتحديد شعبيتها وتأثيرها نظرا إلي سهولة التشارك في الأفكار والآراء عبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، والمفارقة في التأثير السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي إنها تعمل عكس ما سبقها من وسائل العلام الفضائي التي يرى بعض الباحثين أنها تسببت في تطوير نوع من المشاركة الجماهيرية السلبية التي دفعت الجمهور إلي الاكتفاء بصب اللعنات علي الوضع العام، وإذا كان بعض الباحثين يشيرون إلي دور الكتاب، على محدودية انتشاره في المجال الجماهيري في نشر ظاهرة الإسلام السياسي في دول مثل مصر والكويت والأردن واليمن والعراق، فقد شهدت في فترة زمنية إقبال نسبيا من الجمهور علي مؤلفات ومرجعيات دينية ارتبطت بالتشدد والتطرف مثل أبو الأعلى المردودي، واليد قطب، فان لنا أن نقول إن مواقع التواصل الاجتماعي قد أثرت وبشكل غير طبيعي في نشر هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر السياسية، ومن بين التأثيرات الملحوظة لمواقع التواصل الاجتماعي سياسيا أيضا، تنامي عدوى التغيير وتناقلها عبر الحدود الجغرافية، وينبغي ألا نتجاهل تأثير التغيير في تونس علي الوضع الداخلي وفي دول عربية أخرى مثل ليبيا واليمن حيث استفاد الشباب الخليجي وتشبع بأفكار الشباب وتجاربهم في دولهم سواء مصر أو تونس أو ليبيا فقد بدا أول ظهور للتغيير في اليمن والبحرين، كما يلاحظ أن التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي قد وفر للكثير من حركات المعارضة في بعض دول الخليج مثل (البحرين واليمن و السعودية) وذلك بين الحوثيين والنظام في اليمن، والشيعة والسنة في السعودية، وقد وفرت لهم مواقع التواصل الاجتماعي فضاء لنشر الأفكار، وساعد هذا التوظيف في الترويج لهذه الحركات شعبيا، حيث بدا بعضها اكبر من حجمها الحقيق وسط المجتمع بفعل نشاطه المكثف في مواقع التواصل الاجتماعي، بل إن بعض هذه الحركات كان كيان افتراضي.

[2]– سلطان خلف الله المطيري، مرجع سابق.ص129.

وفي الأخير بدا القول أن مواقع التواصل الاجتماعي باتت بمنزلة قوة مجتمعية ضاغطة لمصلحة مخططي السياسات، وصانعي القرارات في غالب الوقت ،إذ بمقدور هذه المواقع تهيئة الحشود الجماهيرية الهائلة، تأييدا أو رفضا لأي قرار، وبالتالي أصبحت لاعبا رئيسيا في المعادلات السياسية داخل الدول وخارجها[1].

المطلب الثاني: التأثيرات الأمنية لمواقع التواصل الاجتماعي :

لقد بات من المعروف مدى الارتباط بين مواقع الانترنت، ومن ضمنها مواقع التواصل الاجتماعي، وانتشار ظواهر أمنية سلبية يرقى بعضها إلي حد تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي، مثل الإرهاب والتطرف وغير ذلك، حيث تفضل بعض المجموعات التي تتخذ من مواقع التواصل الاجتماعي ساحة للتشاور والحوار، للإبقاء علي مجتمعاتها الافتراضية مغلقة نسبيا، والاكتفاء باستخدام أدوات التواصل والتفاعل الاجتماعي بين أعضائها في حين ستظل مجموعات أخرى تفضل إقامة دول افتراضية ذات منطلقات عنيفة ومتطرفة، ما يضع الأجهزة المعنية في مواجهة تحديات أمنية صعبة للتعامل مع هذه الدول الافتراضية التي يمكن أن تعزز كثيرا قوة التنظيمات الإرهابية، مثل ما فعلته داعش في دول الخليج، باعتبار إن التواصل يعتبر عنصر أساسي يضمن وحدة أي منظمة أو فعاليتها، وليس هناك برهان علي ذلك أكثر من استخدام تنظيم القاعدة لمواقع التواصل الاجتماعي، في نشر أفكاره وعمليات التجنيد، وتدريب العناصر المتطرفة علي تنفيذ العمليات الإجرامية وإعداد المتفجرات وغير ذلك[1].

ولتأكيد أهمية تأثيرات مواقع التواصل الاجتماعي في المجال الأمني، نرى معظم من انضموا إلي الجماعات المتشددة أو المتطرفة تم تجنيدهم عن طريق الاتصال الشخصي أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في توثيق روابط العقيدة وبناء الثقة ونقل الأفكار بعيدا عن أجهزة الأمن التي كان من الصعب عليها اختراق هذه التجمعات من الداخل وهنا يكمن وجه الشبه من حيث قدرات مواقع التواصل الاجتماعي الفعالة داخل مجموعات ضيقة تتعامل بشكل امن ومباشر، بل إن هذه المجموعات المغلقة قد تكون عابرة للحدود أحيانا، وتتسم في الوقت ذاته بقدرة التأثير والتأثر وتوظيف مهارات افتراضية ولا شك في أن الدولة أو الدول باتت في مواجهة، تحدى امني يتشكل بشكل غامض في مجتمع افتراضي يتكاثر بشكل كبير، وتصعب فرص الإلمام بمفرداته، نهيك عن السيطرة عليه بشكل تام، وإذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي قد أتاحت التواصل الاجتماعي الحضاري والإنساني فإنها قد أفرزت في المقابل العديد من السلبيات كما سوف نذكر في المطلب القادم، فقد أسهمت فيما

[1] – المرجع نفسه،ص.130.

[1] –خالد ذعار بن شفلوت، <u>نحو إستراتيجية إعلامية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السعودي</u>، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإستراتيجية، (جامعة نايف، كلية الدراسات الإستراتيجية، قسم الأمن الإنساني)،ص68-69.

يمكن تسميته عولمة الجريمة، وارتبط بهذه الوسائل العديد من جرائم المعلومات كما ذكرنا سابقا منها انتحال الشخصية والذم والتشهير والنصب والاحتيال والقرصنة[2].

ومن المؤكد أن الحكومات باتت تعي أهمية مواقع التواصل الاجتماعي ونفوذها وتأثيرها في الأمن المجتمعي والاستقرار الداخلي، ولذلك بدت إرهاصات" صراع افتراضي" ساحته شبكة الانترنت، وأدواته مواقع التواصل الاجتماعي، وأطرافه الدولة والأفراد، ما جعل البعد الالكتروني والسيادة الافتراضية ركيزة حيوية ضمن منظومة الأمن القومي للدول، حيث بدأت الدول ألان تسعى إلي فرض السيطرة علي المجال الافتراضي واستخدام وسائل الردع الافتراضية، لمواجهة ما يهدد أمنها الالكتروني، أو كن ضربات وقائية الكترونية ضد مجموعات أو أفراد تشتبه في كونهم يهددون أمنها ومصالحها، ونظرا إلي تنامي القوة الالكترونية للفرد باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي ودوره في حشد الجماهير، سواء للتأييد أو المعارضة لسياسات الحكومة فانه سيصبح جزء من معادلة تكوين الدولة لتتكون من ارض وفرد يمتلك مجال افتراضي وشعب وحكومة بدل من الثلاثية التقليدية الأرض والشعب والحكومة، ولا شك في أن التأثير الأمني لمواقع التواصل الاجتماعي لا يصب في الجانب السلبي فقط بل إن بعض الأجهزة الأمنية انتبهت إلي الأهمية المتزايدة لهذه المواقع ووظفتها في تحسين الأداء المني لذلك سعت أجهزة الأمن والاستخبارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلي عقد اجتماع قمة بين رؤسائها لبحث موقفها ومناقشة ما وصفته بهجمة مواقع التواصل الاجتماعي ، ومن هنا نقول إن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت لها تأثيرات و رؤى جديدة.

المطلب الثالث : سلبيات وايجابيات مواقع التواصل الاجتماعي:

بعد أن أثبتت مواقع التواصل الاجتماعي قدرتها على التأثير في المجتمعات، وأصبحت في مكان لا يمكن الاستغناء عنه أو التصرف في المجتمع دون المشاركة من خلاله، أخذت تظهر تأثيراتها الايجابية والسلبية علي المستخدمين من ناحية، وعلى العلاقات الاجتماعية من ناحية أخرى، وعلى الرغم من حجم الايجابيات الهائلة لاستخدامات مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن هناك سلبيات لبد من ذكرها أيضا وذلك على النحو التالي:

1- أهم الايجابيات في مواقع التواصل الاجتماعي:

لا يستطيع احد إغفال الفوائد التي حصل الناس عليها علي اختلاف مستوياتهم من خدمات هذه المواقع الاجتماعية، إلا أن هناك خصائص عديدة تجعل من مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة ذات ايجابيات مفضلة

[2] –المرجع نفسه،ص 70.

عن غيرها، وتتمتع بجاذبية مرتفعة وهي مرونة استخدامها وسهولة الدخول إلي أي موقع من المواقع المتنوعة بسهولة ويسر، ودون دفع عائد مادي .

- لقد ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي علي توسيع شبكة علاقات الفرد الاجتماعية مع الآخرين، سواء علي المستوى المحلي والإقليمي أو الدولي، بصرف النظر عن خلفياتها السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والعرقية، والجنسية.
- التقنية المرتبطة ويظهر ذلك من خلال قيام المستخدم سواء العربي أو الغربي بمنهجية الانتقاء التي تعتمد على الانفتاح على العالم، وانتقاء ما يتناسب مع الجانب الوظيفي ولقيمي.
- قدمت مواقع التواصل الاجتماعي خدمات جمة وفي شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية منها[1]
- سهلة الحصول علي المعلومات من المكتبات العالمية .
- سهلة الاتصال بمراكز البحوث العالمية .
- سهلة إرسال واستقبال المعلومات بسرعة هائلة، موثقة بالصوت والصورة.
- ساهمة بانخفاض أسعار المكلمات فالكثير من المستخدمين في العالم يستفيدون منها في الاتصال بأقربهم وأصدقائهم .
- ساهمت في نشر الثقافات المحلية والتفاعلية، مع الثقافات العلمية الأخرى ومكنت المستخدم المحلي من تنويع مدارك عقله وثقافته، وتوسيع نطاقه العلمي والمعرفي .
- أسهمت في سهولة الحصول علي الاستشارات العلمية من قبل مختصين يديرون مواقع خاصة بهم على مواقع الواصل الاجتماعي.
- ساعدت على انتشار التجارة عبر الانترنت، والشراء السهل من المواقع المختصة بالبيع، فيمكن الشراء والتسويق واستعراض السلع بسهولة والاطلاع عليها كالكتب وغيرها وأنت في منزلك.
- ساهمة في تسريع التطور التقني وكثرت الاختراعات نتيجة الانتشار المعرفي، وتبادل الخبرات والاستفادة من تجارب الآخرين .[1]

[1] – رضوان احمد فاروق، **استخدام المواقع الالكترونية للمنطقة في دعم الاتصالات المسؤولية الاجتماعية،رؤى إستراتيجية**،(دولة الإمارات العربية المتحدة،العدد 11، ديسمبر)،ص.61.

[1] – المرجع نفسه،ص63.

2- أهم السلبيات في مواقع التواصل الاجتماعي:

علي الرغم من حجم الايجابيات الكبيرة لمواقع التواصل الاجتماعي إلا أن هناك سلبيات عدة نتيجة عنها، أو ربما تنتج عن سوء الاستخدام لها:

- وجود أخطار اجتماعية لاستخدام المواقع التواصل الاجتماعي من قبل الخليجيين تتمثل في العزلة وضعف العلاقات الاجتماعية، وانتشار الثقافات الغربية .
- زيادة مشكلة العزلة النفسية والاجتماعية، الناتجة على الإدمان على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ومن أهم أعراضها انتشار القلق والتوتر والإحباط وتذمر الأفراد، وخلخلة علاقات الشباب الاجتماعية
- تقليص أو تقليل التفاعل الأسري بين الأفراد، ويعد ذلك من المهددات الخطير التي تهدد الأسرة وبالتالي المجتمع .
- صرف الوقت الطويل في التعامل مع تلك المواقع الافتراضية مما يورث التعب والإرهاق، زمن هنا يتم ظهور بعض المشاكل الأخرى والتي تتمثل فيما يلي:
- نشر الثقافة الايباحية .
- نشر ثقافة الشعور بالنقص .
- نشر ثقافة العنف.
- نشر الثقافة المضادة للقيم الإسلامية .
- نشر ثقافة القوة .
- ارتكاب الجرائم وخاصة الالكترونية.
- السهر والتأخر عن العمل والدراسة .
- زيادة عزلة الشباب .[1]

[1]- رضوان احمد فاروق،مرجع سابق، ص 64.

خلاصة:

نستنتج مما سبق ذكره أن مواقع التواصل الاجتماعي هي مواقع لها تأثير على الفرد بالدرجة الأولى والمجتمع بالدرجة الثانية وعلى الدولة بالدرجة الثالثة، وذلك من خلال التقنية الجديدة والحديثة التي تمتلكها ويستعملها رواد هذه المواقع، مما جعلها جزء لا يتجزءا من حياة الفرد اليومية وأصبح التخلي عنها أشبه بالصعب، فقد شكلت هذه المواقع مفهوم جديد للعولمة وساهمت في بناء مفهوم حديث للنضال، انتقلت مضامينه من المجتمع الافتراضي إلي المجتمع الواقعي، لتعلن بذلك نشأة شكل جديد للنضال، ألا وهو النضال الافتراضي، ارتبطت أهدافه بأهداف النضال الواقعي، وقد تأسست على اثر هذا المفهوم منظومة مفاهمية حديثة تتجاوز بذلك الحدود المادية للعمل النضالي ومسقطة بذلك جميع مستويات الممارسة الواقعية .

انتشرت في الآونة الأخيرة، العديد من المواقع الالكترونية الشهيرة، التي تتيح للأشخاص والجماعات من كافة أنحاء العالم التواصل مع بعضهم البعض، ضمن شبكة الكترونية افتراضية تقضي علي كافة المسافات، وتجعل من العالم قرية صغيرة يعيش كافة سكانها، في المحيط نفسه حيث تعمل المواقع ضمن نظام بديهي وضمن تقنيات تكنولوجية عالية، وتتيح للمستخدمين إمكانية التواصل الكتابي، والمرئي والمسموع مع بعضهم البعض، وتسمح لهم بنشر الصور والمقاطع المسجلة والمصورة خلال ثواني معدودات، وبشكل مجاني بحت، وهذا مما اثر على استقرار المجتمعات الخليجية وزعزع أمنهم، إلا أن هذه الظاهرة شانها شان كافة الظواهر الحديثة، تعد سلاح ذو حدين.

المبحث الأول: مواقع التواصل الاجتماعي والتحولات في دول الخليج :

على الرغم من النظرة المحا فضة للمجتمعات الخليجية، فإنها كشفت أنها الأكثر ارتباط بالحداثة دون غيرها في محيطها الإقليمي تأثيرا وتأثرا، وذلك لعدة اعتبارات شكلت تلك الظاهرة، ووضعت حدودها وتفاعلها في بيئة خليجية خاصة، تتميز بالصراع بين الحفاظ علي قيمها، ونظامها السياسي التقليدي، في ظل مجتمع عالمي مفتوح[1].

المطلب الأول: إستراتيجية التحول واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي في دول الخليج :

تحولت التطبيقات الاتصالية- التكنولوجية بدورها كمصة للتغيير العميق والظاهري، وخاصة بعد ما عرف بالربيع العربي (بداية2011م)، تمكنت دول الخليج من السيطرة على موجة المطالب الداخلية بالإصلاح وتحجيم دور المعارضة، إلا أنها لم تنجح في وقف مسارات وأنماط التغيير في المجتمع المحلي، وعلاقته بالدولة، وطبيعة ديناميكيات التفاعل بين الداخل والخارج، وبين الدين والحداثة وبين النخبة والأسر الحاكمة والرأي العام الخليجي، ويأتي ذلك في ظل عديد من التحديات التي تواجه دول الخليج على نحو خاص والمنطقة العربية بشكل عام، وبخاصة مع انهيار أسعار النفط وتدهور عائداتها سنة(2015م-2016م)، والتحديات الأمنية من جراء تمدد النفوذ الإيراني داخل دول الخليج، ومحاولة إيران زعزعة الاستقرار على حساب استقرار المنطقة ومثال ذلك ما حدث ويحدث في اليمن والبحرين الآن[2].

---

[1] – راضي زاهر،**استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية، العدد15،(جامعة عمان الأهلية،2012م)، ص45.

[2] – عبد الباري أسامة، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في انتاج المعرفة**، دراسة تطبيقية على عينة من مستخدمي فايسبوك،الرسالة 408، العدد35، الكويت،12 سبتمبر 2014،ص 78.

أولا: التحول في الركائز: كان احتفاظ منطقة الخليج بطابعها المحافظ لقرون عديدة قد مكنها من النجاة من موجة التغيرات، وذلك عقب انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، والى جانب ذلك تميزت منطقة الخليج بالاستناد إلي البقاء والتلون، والتوافق مع التحديات الداخلية والخارجية.

فجغرافيا تكوينها كشبه جزيرة أتاحا لها الانعزال النسبي عن الجوار الإقليمي، وذلك من المجال المائي في الخليج شرقا والبحر الأحمر غربا، واقتصاديا ساعدت أهمية المنطقة في سوق الطاقة العالمي إلي تمتع دولها بوفرة مالية، مكنتها أولا من الحفاظ على قوة النظم الحاكمة، وإعادة تقسيم الثروة بين موطنيها في مقابل الحفاظ على استقرار الأسر الحاكمة[3].

ثانيا: التحول في ميزان القوى العالمي : أصبحت دول الخليج محل اهتمام القوى العالمية الكبرى والقوى الصاعدة، أتاح لها القيام بسلسلة من التحالفات والاتفاقيات الإستراتيجية معها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بما شكل حماية أمنية للنظم الخليجية من التهديدات الخارجية [1].

ثالثا: المستوى الديني والروحي : أما على المستوى الديني والروحي تم توظيف الدين كأساس لشرعية نظم الحكم، سواء عبر التحالف مع رجال الدين أو بخدمة المقدسات الدينية كحال المملكة العربية السعودية، وهو ما يعطي لها قوة دينية رمزية ناعمة في مخاطبة الغرب وكذلك العالم الإسلامي [2].

رابعا: المستوى السياسي: أما من الناحية السياسية لدول الخليج فتمثلت في قدرة أنظمة الحكم على التعامل، مع التحديات الجيو سياسية على النحو الذي أعطى لها مرونة، في امتصاص الضغوط والمطالب الاجتماعية، والتضخيم من النفوذ القبلي و الديموغرافي للأسر الحاكمة، ومع عدم تقدم دول الخليج في تبنى المؤسسات السياسية، ذات الطابع الغربي باستثناء الكويت مثل (البرلمان، الأحزاب السياسية) فإنها نجحت في توظيف آليات تقليدية مثل الديوانية أو المجلس واستحداث تقدم نيابي، محلى وتوسيع تلك النظم لاختصاصات مجالس الشورى، وفي مجال الاتصالات تم توظيف المحور التكنولوجي كمتنفس، مقبول للشباب والقوى الصاعدة، ومنبرا

---

[3] – حسن المطيري، **الاستخدامات السياسية لمواقع التواصل الاجتماعي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الشرق الأوسط،كلية الحقوق، عمان،2013)،ص .120

[1] –عابد زوهير، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام الفلسطيني نحو التغيير الاجتماعي والسياسي**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث المجلد 26،العدد6،(فلسطين،2012)،ص19.

[2] – المكينزي عادل، **القضايا السعودية على شبكات التواصل الاجتماعي– تويتر نموذجا– دراسة تحليلية**، مجلة الآداب، العدد2،(جامعة الملك سعود،2015م)،ص 111-.112

لمخاطبة الأسر الحاكمة والشعب، وتبرير السياسات المتعلقة بمحولات مقاومة التغريب والحفاظ على بعض القيم الدينية داخل المجتمعات الخليجية [3].

المطلب الثاني: دوافع الانتشار والشعبية للقضايا في دول الخليج:

تأتي دول مجلس التعاون الخليجي ضمن مجموعة أكثر الدول نشاط تكنولوجيا، وذلك بعد أن سجلت تحسنا في تصنيفها على مؤشر تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عام 2014م وفق تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، جاءت كل من البحرين، ودولت الإمارات، وقطر والسعودية، وعمان كأفضل 5 دول عربية ومن بين أفضل 60 دولة عالميا[5].

وكشفت قمة التواصل الاجتماعي عام 2015م عن احتلال الكويت المرتبة الثالثة خليجيا من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وبالأخص الو تساب بعد السعودية والبحرين كما جاءت في المرتبة الثالثة من حيث استخدام انستغرام بعد دولة الإمارات العربية المتحدة ومملة البحرين، واحتلت السعودية كذلك المرتبة الأولى سنة 2016م 2017م واحتلت الكويت المركز الرابع خليجيا من حيث عدد مستخدمي تويتر بعد الإمارات والسعودية والبحرين، واحتل الشباب السعودي المرتبة الأولى عالميا في استخدام الانترنت،بواقع 20 ساعة أسبوعيا، مقابل 13 ساعة للفتيات، وتتصدر دول الخليج معطيات نسب مستخدمي الانترنت بالنسبة إلى عدد سكان الدولة وتأتي دولة قطر في المرتبة الثانية تليها الكويت والبحرين[1].

1) دوافع الانتشار والشعبية:عديدا هي الأسباب التي تقف وراء محاولة تفسير لماذا هذا الدور، لمواقع التواصل الاجتماعي داخل المجتمعات الخليجية؟، والتي تنطلق من عوامل ذاتية ، تخص طبيعة المجتمع الخليجي أو ترجع لخصائص تلك التطبيقات الالكترونية، وأخرى تتعلق بعوامل موضوعية ولعلا أهم تلك الأسباب والدوافع :

---

[3] – المرجع نفسه،ص113.

[5] – فهد الذيابي، **السعودية تدرج مواقع التواصل الاجتماعي ضمن الأدوات الرقابية** ، (الشرق الأوسط، 27 يونيو 2013م)، متاح على الرابط التالي:

[1] –محمد حسن عامر، **دول العالم تراقب شبكات التواصل... والبرر: مواجهة الإرهاب**، الوطن 3 يونيو2014م، متاح على الرابط التالي:

http://www.elwatannews.com/news/details/496671.

تم الدخول للموقع يوم:03 افريل .2018

أولا: تبني دول الخليج عدة استراتيجيات لتطوير البنية التحتية المعلوماتية بما جعلها مؤهلة لاستعاب نسب الانتشار الهائلة، وتنبني مفاهيم الحكومات الذكية، والحرية في قطاع سوق الاتصالات الخليجي.

ثانيا: طبيعة المجتمع الخليجي المحافظ، والقيود علي الحريات الشخصية، جعلت تلك التطبيقات الالكترونية بديلة للممارسة الحرية الفكرية، وبخاصة مع ملاحظة انتشار الأسماء غير الحقيقة للمستخدمين بما يصعب من معرفة الهوية .

ثالثا: ظهور طبقة جديدة من الشباب، تمثل قاعدة عريضة من مكونات المجتمع الخليجي، والتي تتميز بالاطلاع على ما يجري في العالم وتشكيل طموحاتها، والقدرة علي استخدام التواصل الاجتماعي في التعبير عن مشاكلهم اليومية[2].

رابعا: لأول مرة تشعر المرأة الخليجية داخل البنيات الأكثر محافظة، بقدرتها في إن تتساوى مع الرجل في استخدام الهواتف الذكية والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي للتعبير عن الصوت النسائي الغير مسموع داخل المجتمع الخليجي ومثال ذلك ما حدث في الأيام الماضية في مواقع لتواصل الاجتماعي وقضية سياقه المرأة للسيارة حيث إن هذه القضية أخذت مسار سياسي بحت وسببها مواقع التواصل الاجتماعي، وتعد قضية هامة وبارزة من قضايا مواقع التواصل الاجتماعي في دول الخليج وبالأخص دولة السعودية.

خامسا: إن افتقاد اغلب الدول الخليجية إلى ديمقراطية حقيقية، سواء كانت في شكل قيم ليبرالية أو مؤسسات سياسية، أوإجراءات نزيهة ومفتوحة للانتخابات لتداول السلطة بالإضافة إلىأن غياب الأحزاب السياسية جعل التواصل الاجتماعي يلعب دور مؤسسة وسيطة بين الشعب والأسر الحاكمة.

سادسا: حالة الفراغ التي يعاني منها الشباب الخليجي، والبطالة المقننة داخل المؤسسات الحكومية في إطار التوسع في (الخلجنة)، والتي كان من مخطرها التركيز على التعيين الحكومي في مواجهة العمالة الأجنبية*، مع ضعف الكفاءة الوطنية .

سابعا: الطبيعة الذاتية للوسائط الجديدة في حرية الاستخدام وسرعة الانتشار، والرغبة الشديدة للمواطن الخليجي في التواصل الذي يعكس، سعيه النفسي في البحث عن ذاته ومكانته داخل مجتمع محافظ، ويكون السيطرة فيه للقبيلة ورجال الدين والأسر الحاكمة .

---

[2] – د.عبد الله زين الحيدري: **الإعلام الجديد: النظام والفوضى، أبحاث المؤتمر الدولي**(جامعة البحرين من 07-09 افريل 2009م)،ص .128.

وترجع كذلك شعبية مواقع التواصل الاجتماعي في الخليج إلي سهولة ودقة المعطيات بما يعزز من ثقافة الاختصار والسرعة وهو ما يفسر شعبية المحادثة بالفيديو بدل من الكتابة وهنا تظهر سرعة الاتصال وسرعة انتشار المعلومة[1].

2)الحكومات الخليجيةو مواقع التواصل الاجتماعي: في ظل تصاعد الاستخدام والتأثير لمواقع التواصل الاجتماعي، بين الشعب الخليجي والحكومات السائدة، لم تجد الحكومات بديلا علي أن تخاطب هؤلاء المؤثرين الجدد داخل المجتمع، وشرح سياسات وتبريرها والدفاع عن الأهداف الحكومية، فتم تدشين حسابات للوزارات والهيئات الحكومية، إلي جانب الشيوخ والحكام في إطار الاهتمام الخليجي بالحكومة الالكترونية، وتوفير قناة تمكنهم من التواصل مع المواطنين، فقد أطلق نائب الرئيس وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم جوائز لرواد مواقع التواصل الاجتماعي العرب سنة2014م لدعم وتشجيع استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية في المنطقة والتقرب من الأكثر تأثيرا على تلك المواقع، ومن جهة أخرى استطاع الأمير الوليد بن طلال في شراء حصة إستراتيجية أخرى من شركة تويتر ب 50مليون دولار لترفع حصته إلي 5% سنة2016م، واحتلت السعودية المركز الثاني عالميا في أكثر الحسابات الحكومية في تويتر، بينما جاءت الإمارات في المركز 17 عالميا،وفي مجال الوجود الحكومي الخليجي الرسمي علي مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة موقع تويتر، حيث بلغ عدد متتبعي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم 3 مليون و800 ألف متابع، ويمتلك الشيخ خليفة بن زايد 1 مليون و200 ألف متابع لصفحته على تويتر، وحصل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز علي الترتيب 11 عالميا والأول عربيا من خلال متبعيه على تويتر ب عدد 50 مليون متابع، ومما سبق ذكره نلاحظ أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تمثل تهديدا مباشرا بين الشعب والحكومات سواء في الخليج خاصة أو في الدول الأخرى مما أدى بالحكومات، للسباق والتسابق نحو هذه المواقع من اجل تسييسها، وتبرير أنظمتها وسياساتها المنتهجة في هته المواقع[1].

المطلب الثالث: مواقع التواصل وملامح التغيير داخل المجتمعات الخليجية:

---

[1] – د.عبد الله زين الحيدري: ، مرجع سابق، ص 129.

*للمزيد انظر: محمد عبد الوهاب الفقيه: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في امداد الشباب العربي بالمعلومات والاخبار حول ظاهرة الإرهاب**: دراسة مقارنة بين شباب أربعة دول عربية، المجلة العربية للإعلام والاتصال،(الجمعية السعودية للإعلام، السعودية،2017)،ص275.

[1] – د. نهوند القادري،**قراءة في ثقافة الفضائيات العربية الوقوف على تخوم التفكيك**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008م)،ص 34.

لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا فعالا منذ ظهورها، إلي يومنا هذا في دول الخليج، مما جعلها تمتلك شعبية غير مسبوقة، لتحتل تلك الدول(الخليجية) المراكز الأولى والمتقدمة في استخدامها، ومعدل انتشار، وقد حملت هذه المواقع جملة من عناصر التغيير.

أولا: تفاوت الدول الخليجية في درجات التأثير والتبني لهته المواقع، وجعلتها كمنصة لتطوير الخدمات الحكومية والتحول إلي الحكومات الذكية .

ثانيا: على الرغم من انتشار الكثيف لمواقع التواصل الاجتماعي، وسرعة وصول المعلومات في المجتمع الخليجي وهو النحو الذي وضعها في المراكز المتقدمة والأولى، إلا أن تلك التغيرات التكنولوجية لم تنسحب على تحولات سياسية عميقة.

ثالثا: تتميز دول مجلس التعاون بالارتباط الشديد بالتكنولوجيا، وهو ما جعل منها بيئة عالمية مفتوحة بل كان لها الدور في أحداث تغيرات ثقافية اجتماعية اكبر من التغيرات السياسية

رابعا:كشفت الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، لدول الخليج عن الفجوة والتفاوت الظاهري بين ما تتبناه الدولة الرسمية، وما بين المظاهر الغير رسمية داخل المجتمع الخليجي.

خامسا:أصبحت لمواقع التواصل الاجتماعي دور في إحداث فجوة جيليه، تتمدد إما جراء إقبال هؤلاء الشباب على استخدامها، أو من خلال تأثيرات عودتهم من الخارج من الابتعاد الخارجي.

سادسا: تعرضت دول الخليج إلي استخدام سيء لمواقع التواصل الاجتماعي، في التجنيد والتعبئة للمقاتلين والمتطرفين داخل المجتمع الخليجي.

سابعا: جعلت مواقع التواصل الاجتماعي دول الخليج في مرمى الحرب النفسية من جانب إيران ودول أخرى، لزعزعت استقرارها،مثل حالة استخدام حسابات مزيفة لرجال دين أو لتغذية الصراع السني الشيعي في دول الخليج العربي.

ثامنا: تعرضت دول الخليج لأنماط جديدة من مصادر تهديد لأمنها المجتمعي والقومي، من خلال اختراق الجماعات الإرهابية للمجتمع الخليجي، أو ارتباط متطرفي الداخل بالخارج بما جعل تلك الدول تسعى لتبني سياسة خارجية مشتركة لحماية أمنها الالكتروني [1].

---

[1] – حسين محمود هتيمي، **العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي**،(دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان– الأردن،2015م)،ص 84.

تاسعا: فتحت مواقع التواصل الاجتماعي ساحة لتنشيط المعارضة الجديدة، ليست في انتقاد النظام الحاكم مباشرة، بل العمل علي انتقاط سياسات النظم الحاكمة ومحاولة تغيير في السلوك* وتعزيز الرقابة علي الهيئات الحكومية وكشف التجاوزات وهذا ما حدث في الأزمة القطرية مع دول الحصار.

عاشرا: فتحت مواقع التواصل الاجتماعي ثغرة بين علماء الدين ورجال الحكم، والكشف عن حدود التحالف والصراع[2].

ومن خلال ما سبق ذكره نقول بان مواقع التواصل الاجتماعي أدت دور مهم في عمليات التغيير داخل وخارج المجتمعات الخليجية.

المبحث الثاني: مخاطر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي علي المجتمعات الخليجية:

إن القابلية للخطر المتوقع من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ترتبط الارتباط الكبير بالخليج العربي، وتعد عملية اللعب بأوتار الطائفية من اخطر التحديات في دول مجلس التعاون، ودور إيران في دعم الشيعة في الخليج عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومحاولة التأثير على توجهاتهم اتجاه الدول التي يعيشون فيها، وقيام الأجهزة.لقد فتح الاستخدام المتنامي لمواقع التواصل الاجتماعي المتعددة، الباب أمام نشر الأخبار الكاذبة والمضللة من خلال سهولة تبادل المعلومات عبر هذه المواقع، التي أدت إلي جلب مناخ خصب للمغردين لبث الإشاعات التي تضر بأمن المجتمع الخليجي مما يحتم توافر أجهزة رقابية تتمتع بمهارات أمنية، تمكنها من رصد هذه الشائعات وكشفها لأفراد المجتمع، لتوعيتهم امنيا من تلقي الأفكار الدخيلة والغريبة التي يتم بثها خلال هذه الشائعات، والتي تسعى إلي زعزعت الأمن والاستقرار.

المطلب الأول: مواقع التواصل الاجتماعي والأزمات في الخليج:

لقد لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دور كبير وفعال من خلال عدة أزمات في دول الخليج ومن بين هته الأزمات نذكر أزمة حصار قطر وأزمة اللاجئين السوريين إلي الخليج وعاصفة الحزم ضد اليمن:

أولا:أزمة حصار قطر: فمع اندلاع أزمة الحصار ضد قطر، برزت علي الساحة الخليجية، قضية أخرى تمثلت في نشر الكراهية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وأصبح الكل يدافع عن وجهة نظر بلاده علي عن وجهة نظره

---

[2] – المرجع نفسه،ص 85.

*للمزيد انظر: احمد علي كنعان، **الشباب الجامعي والهوية الثقافية**، في ظل العولمة الجديدة،(مجلة دمشق،2008م)،ص85-120.

الشخصية، المتزنة في تقييم هذه الأزمة، حتى غابت الحقيقة عن الجميع وتطورت الأمور إلي التحزب وعدم التكاتف في هذه الأزمة، لكي يعبر أبناء كل دولة عن وجهة نظر الدولة التي يحملون جنسيتها، أو ينتمون إليها بعنصرية صائبة كانت أو خاطئة وهنا ظهر خطر مواقع التواصل الاجتماعي وظهرت توجهات هذه الأزمة، إذ كانت مواقع التواصل الاجتماعي قد صنعت لتنفس الصعداء، والتعبير بكل حرية عن وجهات النظر المتاحة للجميع، إلا أن هذا الهدف قد حول هذه المواقع من منصات لإنشاد المصداقية والموضوعية في العرض والطرح، إلي منصات للفبركة وتلفيق الأخبار الكاذبة ونشر الشائعات بغية الأضرار بالدول والرموز السياسية بالدرجة الأولى كما تحولت هذه المواقع، إلي مواقع لكيل الشتائم بعيدا عن القيم والأخلاق الرفيعة وكان الحرب العالمية الثالثة قد بدأت فقد ساهمت دول الحصار ضد قطر وهي مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، في زرع هذه الفتن فتوسعت الكراهية ضد قطر، حيث لم يعد يثق احد في احد بعد كل هذه الآثار السلبية لهذه الأزمة، فقد أصبح المواطن الخليجي مذبذبا بين أفكاره التقليدية وما يحدث في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أصبحت هذه المواقع تصنع مثلما يصنع الإعلام أو أكثر في دول الحصار التي بالغت في نشر الأكاذيب في هذه المواقع الفيديوهات المفبركة، والتقرير والأنباء التي تنشر الشائعات والصور المركبة بهدف الإساءة إلي قطر في المقام الأول ومن يقف ورائها، وقد صرحت وكالات قطرية وكدت علي وجود الآلاف من الحسابات الوهمية و الاستخباراتية، التي تشن بطريقة همجية بين دول الخليج بلا طائل من ورائها والخاسر الأول والأخير هو المواطن الخليجي الذي أصبح مهمش في هذه الأزمة مثلما حدث للقطريين في السعودية حيث نشرت بعض المنشورات في مواقع التواصل الاجتماعي تصرح بطرد السعودية لجميع الموظفين القطريين، كما نشرت تقرير أما رسمية أو غير رسمية تندد بتواطؤ قطر مع أمريكية وفرنسا في الحرب الأولى على العراق والثانية على ليبيا والذي زاد الطين بله في هذه الأزمة أنها زرعت الأحقاد بين أهل الخليج وأثرت علي ثقفتهم وعاداتهم التقليدية، ومما سبق ذكره نقول أن مواقع التواصل الاجتماعي لعبت دور كبير وفعال في الأزمة القطرية مع دول الحصار[1].

ثانيا: أزمة اللاجئين السوريين: اشتغلت مواقع التواصل الاجتماعي بالقضية السورية حيث نشرت صور ومقاطع فيديو، تروي وتوثق معانات اللاجئين السوريين في رحلتهم عبر بحر ايجة مرورا باليونان ومقدونيا وصربيا وهنغاريا وانتهاء في ألمانيا أو السويد، رافق ذلك صور وشهادات ومقاطع فيديو لمواطنين ألمان ومجريين وغيرهم من أوربا أثناء تقديم الخدمات التطوعية للاجئين الذين وصلوا وتقطعت بهم السبل، هذه المقاطع أثرت علي عواطف مستخدمي الفضاء الافتراضي (مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي) وهزت صور الأطفال السوريين التي حرفتهم أمواج البحر

[1] – د.ربيعة بن صباح الكواري، **شبكات التواصل الاجتماعي ونشر الفتنة في ازمة الحصار**، جريدة رأي الشرق الالكترونية،(27-09-2017م). متاح على الرابط التالي:
https://www.al-sharq.com
تاريخ الدخول: 05 افريل 2018

ورمتهم في الشوطىء التركية الرأي العام العالمي، وثار السخط على سياسات بعض الدول الأوربية الرافضة لاستقبال اللاجئين، وهذه الصور التي نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي دفعت عدد من البريطانيين إلي إطلاق عريضة مفتوحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تطالب رئيس الوزراء دفيد كاميرون وذلك في سنة 2015م بتخفيف القيود المفروضة على استقبال اللاجئين وقد استجابت السلطات لهذا الطلب ومنحت بريطانيا حق اللجوء إلي 5 ألاف سوري فقط منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا، أما في ما يخص الخليج وبالتحديد المملكة العربية السعودية وقطر فلا يخفى تدخلهم الواضح في الحرب الأهلية في سوريا ودعمهم لقوى المعارضة ضد نظام الرئيس بشار الأسد وذلك علي موقع توتير الذي يحض بانتشار واستخدام وسعين في منطقة الخليج فبدأت هذه الحملة في مواقع التواصل الاجتماعي بالعبارة المفتاحية "اللاجئون السوريون لهم مكان في الخليج" وبالانتشار في أوساط المغردين ومعارضي الأنظمة الذي جمع بين الجملة ومقاطع الفيديو الذي يصور انتشال جثة صبي سوري من الشاطئ و اتبع بعض المغردين علي مواقع التوصل الاجتماعي تغريد اتهم برسومات كاريكاتيرية تبين فيها سياسات دول الخليج ودول الاتحاد الأوربي في استقبال اللاجئين ومن جهتها، وبالرغم من عدم وجود موقف رسمي موحد من قضية اللاجئين السوريين، مازلت دول الخليج لا سيام السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، مصرة علي عدم استقبال أي لاجئ سوري، الأمر الذي يثير سخط بعض مواطني تلك الدول، ولكن كانت هناك بعض التغريديات من الساسة وكتاب خليجيين، حاولوا فيها تبرير عدم استقبال اللاجئين، وبقيت التغريدات متواصلة في مواقع التواصل الاجتماعي بشان اللاجئين السوريين إلا أن وافقت بعض الدول الخليجية علي استقبالهم والتبرع بالأموال كما فعلت الكويت وتبرعت ب 1 مليار ونصف دولار لتحسين أوضاع اللاجئين[1] .

ثالثا: الأزمة اليمنية (عاصفة الحزم) : لقد بدأت على مواقع التواصل الاجتماعي عصير الحروب الافتراضية، مع بدايتها في اليمن، من اليمن انطلقت عاصفة الحزم والي مواقع التواصل الاجتماعي وصلت، حدتها القوية جعلت منها إعصار اجتاح تغريدات وتعليقات الناشطين، الذين انقسموا بين مؤيد ومعارض للعملية العسكرية التي أطلقتها السعودية ودول خليجية، إقليمية ضد الحوثيين لمساندة شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، العاصفة التي لم تعد تقتصر علي الأجواء اليمينية قد ساعدتها مواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلي الشعوب العربية والأوربية كاشفتا الطائفية والمذهبية، فقد كانت مواقع التواصل الاجتماعي سلاحا استخدمه الناشطون في ساحة العاصفة، فقد وصل عدد التغريدات المليون ونصف المليون في أول يوم من الحملة العسكرية، كما أنشاء يمنيون تغريدات فحواها" اليمن تشكر الملك" " شكرا للملك سليمان". فالتفاعل في مواقع التواصل الاجتماعي لم يقتصر علي

---

[1] – د كريم الجوهري،**لماذا لا يفر اللاجئون السوريون إلي دول الخليج**، متاح على الرابط:
https://www.bbc.com/arabic
تاريخ الدخول: 04 افريل 2018.

جنسيات محددة فجميع الجنسيات شارت في هذه العاصفة من بينهم سياسيون ومفكرون ومثقفون واقتصاديون ورياضيون، فالبعض اعتبر العملية التي تقودها السعودية تدخل غير شرعي في اليمن في حين اعتبرها الطرف الأخر عملية لبدا منها لإنقاذ الوطن العربي من الهجوم الفارسي، الذي بدا يتمدد في المنطقة الخليجية مهددا أمنها القومي، فقد غيرت مواقع التواصل الاجتماعي هوية الأفراد فأصبح الشيعي اللبناني علي سبيل المثال يمنيا حوثيا فحين انصهر أهل السنة اللبنانيون في هوية أبناء الخليج، فمواقع التواصل الاجتماعي جعلت من القضايا الوطنية قضايا عالمية بل تخطت الحدود سواء كانت تتعلق بالمجال الديني او السياسي [1].

المطلب الثاني: مواقع التواصل وخطر الإرهاب والتطرف في دول الخليج :

من اخطر التحديات في عصر العولمة وفي القرن الواحد والعشرون هي ظاهرة الإرهاب سواء على المجتمعات أو على الدول، حتى القارات، ومن تعريفات الإرهاب عبر الانترنت، انه يهدف إلي استخدام، القوة أو العنف ضد الأفراد، أو الممتلكات، بقصد ترويع، أو إكراه الحكومة، أو المجتمع ككل، لتحقيق وبلوغ أهداف سياسية أو اجتماعية.[2]

1- **أساليب وطرق تكوين التنظيمات الإرهابية الحديثة:**

لقد غاب مصطلح الإرهاب التقليدي، وظهر مصطلح "الإرهاب الالكتروني" الذي عرجت الدول العربية وخاصة الخليجية عن التصدي له،في ظل غياب الوعي والأمن وهو كالتالي :

إنشاء مواقع الالكترونية: يقوم الإرهابيون بتصميم بإنشاء مواقع تواصل الالكترونية لهم عبر الانترنت، لبث أفكارهم، وتوجهاتهم السياسية،الضالة، والدعوة إلي مبادئهم المنحرفة، أو كذلك إبراز مدى قوة التنظيم الإرهابي، وللتبعية الفكرية وتجنيد إرهابيين جدد [3].

وكذلك لتلقين الطرق و التعليمات لشن هجمات الكترونية من مواقع التواصل الاجتماعي، فقد أنشأ هذه المواقع من اجل وبيان كيفية صناعة القنابل والمتفجرات، والأسلحة الكيميائية الفتاكة، وتعليم طرق نشر الفيروسات، ونحو ذلك من الأمور المتطرفة .

2- **مواقع التواصل ونشر الإرهاب والفكر المتطرف:**

---

[1] – مكرم رانيا، **التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي**:(المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة)، سنة 2001،ص45.

[2] –المرجع نفسه،ص 46-47.

[3] – ورقة عمل حول : **دور الإعلام والأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب** (مرحلة الدستور الالكتروني، العدد 17239)، الشركة الأردنية للصحافة والنشر، عمان .

معظم مواقع التواصل حاليا هي عبارة عن صفحات من الويب،تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين، في المحادثة الفورية، والرسائل العاجلة، والفيديوهات، ولقد أحدثت هذه المواقع تغييرا جذريا في كيفية التواصل والمشاركة بين الأفراد والمجتمع وكيفية تبادل المعلومات.[1]

الدوافع الشخصية من وراء تجنيد الإرهاب والتطرف في مواقع التواصل الاجتماعي هي مجملة في عناصر مختصرة:

1- الرغبة في الظهور، وحب الشهرة.
2- الإحباط في تحقيق بعض الأهداف.
3- افتقاد الشخص لأهميته في الأسرة والمجتمع.
4- الإخفاق الحياتي، والفشل المعيشي.
5- غياب الفكر المعتدل.
6- غياب الرقابة الأسرية والمجتمعية.[2]

7- **التجنيد عبر مواقع التواصل الاجتماعي:**

8- تتوافر مواقع التواصل الاجتماعي على غرف دردشة، ومنتديات علي الشبكة، وصفحات، مثل فايسبوك و تويتر، تستخدم هذه الشبكات في التعارف وعرض الخدمات، و كل مجموعة تهتم باختصاص معين وت فيها المنظمات الإرهابية والإجرامية لتتبادل الأخبار والأحداث والتجنيد والتمويل، وما ألي ذلك[3] .

9- **التجنيد عبر، غرف الدردشة:**

10-باستخدام غرف الدردشة المختلفة مثل فايسبوك أو تويتر، يستغل الإرهابيون الحالة المادية لهؤلاء الأفراد ويعيدونهم بالغناء والثراء، في حالة مشاركتهم في الأعمال غير القانونية، كالتجارة بالمخدرات، غسيل الأموال وقد تصل حتىإلي القتل بمقابل مادي مغري،

وعادة ما يتم إيهام هؤلاء الأشخاص باستعمال فتيات لهذا الغرض، وإيهامهم بأنهم فوق القانون وأنهم يريدون التغيير السياسي، أو الاجتماعي، وان علاقتهم ستحول دون توريطهم بأي مسؤولية لقاء تعاونهم معهم[1] .

---

[1] – فرح غريس: **الإعلام المعاصر وسيلة قدرة على تأجيج الإرهاب وتحجيمه** العدد (275) من مجلة الجيش ، الأردن.

[2] – صالح بن بكر: **الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب** (مركز الدراسات العربية الأوربية، باريس 2013)، ص .72

[3] – المكينزي عادل: **القضايا السعودية علي شبكات التواصل الاجتماع– توتر نموذجا–** (مجلة الآداب، المجلة27، العدد2، جامعة الملك سعود، مايو أيار 2015)،ص 72–73.

[1] – د.ايمان رجب: **اشكال التطرف في الخليج** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية العدد 15، سنة 2017)،ص.58

ولقد استعملت المنظمة الإرهابية "داعش" كل السبل في دول الخليج من اجل تجنيد الأفراد من خلال مواقع التواصل وهي الإشكالية التي عانت منها كل الدول الخليجية، وظهر ما يعرف بالانفلات الأمني، وعرفت هذه الظاهرة التحول في إشكال التطرف والإرهاب في الخليج، ويسمى أيضا الإرهاب المنزوع القيادة أو تحت اسم " داعش المحلية" أو الذئاب المنفردة" وقد عانت دول الخليج من هذه المواقع التي أصبحت تصنع الإرهاب في كل بيت وقد فتحت مراكز دول الخليج من اجل محاربة هذه الظاهرة مثل "مركز صواب" في الإمارات الذي تسخير وتصويب الأفكار الهدامة التي تروجها الجماعات الإرهابية داخل الدول الخليجية خاصة[2].

المطلب الثالث: مواقع التواصل الاجتماعي ونشر الشائعات في دول الخليج:

في الوقت الذي أصبحت فيه مواقع التواصل الاجتماعي، إحدى الأدوات المهيمنة على المجتمعات الخليجية، وبالنظر لما تقوم به من ردود متعددة الأبعاد سياسي، واجتماعي وثقافي، فأنها تظل في الوقت ذاته حاملة آو مروجة لأحد مصادر التهديد للآمن المجتمعي و الوطني ككل، للدول والمجتمعات، في ظل لجوء البعض إلي توظيفها، بشكل يسئ في نشر الشائعات والأكاذيب، وهذا ما يؤدي إلي حدوث الفراغ والاستقرار داخل المجتمع أو بين فئاته المختلفة[3].

ولقد عانت دول الخليج من ويلات هذه الشائعات في الفترة الأخيرة، وتعرضت إلي هجمة من رواد مواقع التواصل الاجتماعي فقد مست هذه الشائعات حتى ركائز ورموز الدولة .

واستثار هذه الشائعات تثير بدوره العديد من التساؤلات، حول ماهية الشائعة، وطبيعة تأثيرها على الأمن المجتمعي والوطني، للدولة بمفهومها الشامل؟ كذلك وظيفة الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي في تشير الشائعات[64] ؟.

الشائعة: وهي وسيلة جرد رسالة سريعة الانتقال، الهدف منها إحداث بلبلة، أو فوضى، لتحقيق أهداف في غالبها تكون هدامة، لأنها تلعب على وتر التأثير على الأفراد والمجتمع ككل وتوجيه أرائهم، خاصة في أوقات الأزمات ، وبحسب كتاب سيكولوجية الشائعة ""psychologie of pumor"، فان انتشار الشائعة

---

2 – مكرم رانيا، مرجع سابق،ص46.

3 – د. عبد القادر القنوخ:**الشائعات في المنظور التقني في عصر المعلومات، ورقة عمل منشورة ضمن كتاب** (الإشاعات في عصر العولمة)، (عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2003م)، ص70-71.

4– د. ابراهيم ابو عرتوب:**الإشاعات في عصر المعلومات، بحث منشور ضمن كتاب (الشائعات في عصر المعلومات)**، (عن مركز البحوث والدراسات بجامعة نايف للعلوم الأمنية،2003م)، ص 42.

يساوي أهمية الموضوع المتصل بالشائعة مضروبا في مدى الغموض حوله، الأمر الذي يعني أن الشائعة، تكون أكثر انتشارا كلما كان الموضوع مهما وكبيرا ويشغل حيزا من اهتمامات الأفراد[1].

ويعرف العلماء والباحثون في علم الاجتماع الشائعة أو الإشاعة بأنها خبر أو مجموعة من الأخبار، الزائفة التي تنشر في المجتمع بشكل سريع، وتداولها بين أفراد المجتمع ظنا منهم أنها صحيحة وبالتالي تؤثر عليها وتوجيه رأيهم، وإعادة ما تكون غامضة ومثيرة وتفتقر إلي مصدر موثوق الذي يحمل أدلة على صحتها وعادة ما تكون مفبركة، وتهدف كذلك هذه الأفكار إلي التأثير على الروح المعنوية للأفراد والبلبلة، وزرع بذور الشك والريبة بين الأفراد وعادة ما تكون هذه الشائعة أو الإشاعة ذات طابع، عسكري، وسياسي، اقتصادي وحتى دسني واجتماعي[2].

وتعرف الإشاعة أيضا أنها تروج " لخبر لا أساس له من الواقع" وتعتمد المبالغة والتهويل والتشويه في سرد الخبر،او التعليق عليه بأسلوب مغاير أو فبركة، بقصد التأثير النفسي على الرأي العام المحلي أو العالمي لأهداف سياسية، واقتصادية واجتماعية وعسكرية، ويتفق علماء النفس والمختصون والباحثون في هذا المجال علي أن الأشعة تعد احد أساليب الحرب النفسية، ذلك لان الإشاعة أسلوب من أساليبها، وهي وسيلة من أقوى وسائلها ومثلها مثل الدعاية أو غسل الدماغ، أو افتعال الفتن والأزمات، على الرغم من أن الشائعة لا تعتبر من الظواهر الحديثة في عالمنا المعاصر، لكن كونها ظلت ملازمة لتطوير المجتمعات والدول على مر العصور[3].

إنها في وقتنا الراهن باتت من اخطر الأسلحة التي تهدد المجتمعات، في قيمتها ورموزها، لدرجة أن هناك من يرون أن إخطارها، قد يفوق أحيانا أدوات، القوة والردع الصلبة، التي تستخدم في الصراعات والحروب العسكرية بين الدول، بل أن بعض الدول تستعملها كسلاح فتاك، له مفعول كبير في الحروب المعنوية والنفسية وهذا ما وقع لدول الخليج خلال الأزمات التي مرت بها الدول الخليجية.[1]

أمثلة عن بعض القضايا والشائعات في دول الخليج العربي:

- انتشار في مواقع التواصل الاجتماعي أثناء أزمة الحصار القطرية بقضية تسمى " تسييس الحج" تارة تكون السعودية هي من طردت الحجاج القطريين، وتارة القطريون هم من لم يريدوا الحج لان السعودية منعتهم.

---

[1] – د. إبراهيم أبو عرقوب،مرجع سابق، ص43.

[2] – د. عبد القادر القنوخ ، مرجع سابق، ص78.

[3] – **<u>شائعات شبكات التواصل الاجتماعي، لا تصدق كل شئ</u>** " جريدة الرياض، العدد17121.متاح على الرابط: http://www.olriyadh.com/1046805.
تاريخ الدخول:16 مارس 2018.

[1] –د. ذياب موسى البدانية: **<u>(أساليب مواجهة الشائعات)</u>** عن مركز البحوث والدراسات(بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2001م)، ص90.

- انتشار في مواقع التواصل الاجتماعي فيديو لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يحتفلون بعيد الحب، ويوزعون الورود على المواطنين.
- انتشار فيديو في مواقع التواصل الاجتماعي مفاده أن الرئيس الأمريكي يأخذ الجزية على آل سعود.
- انتشار فيديو لمدير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و هو يقول بان الغناء حلال في رأيه.
- انتشار صور في الآونة الأخيرة للمقرئ الكلباني وهو في صالة قمار في السعودية، وقد تداولها مواقع التواصل الاجتماعي.
- انتشار فيديو لإمام الحرم المكي " السديسي" وهو يثني على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ويصفه بأنه رجل السلام.
- فيديو للأمير سليمان وهو يقول في مواقع التواصل الاجتماعي من حق إسرائيل أن تعيش آمنة ومطمئنة.
- انتشار صور في مواقع التواصل الاجتماعي حول انتشار وانتقال داء كورونا في التمور.
- انتشار مقطع فيديو وصور بكاء رئيس الوزراء اللبناني الأسبق سعد الحريري بعد رفض السعودية تغيير موقفها من حزب الله ولبنان .

ومنه نقول لقد باتت مواقع التواصل الاجتماعي، إحدى الأدوات التي يتم استخدامها بشكل سلبي وغير لائق في دول الخليج. وذلك من خلال نشر الشائعات، حيث يلجأ رواد هذه المواقع إلي التخفي بواسطة أسماء حسابات مستعارة، وهويات غير حقيقية في نشر الأخبار والصور الكاذبة والتي تؤدى بدورها إلي التأثير على الأمن المجتمعي بصفة خاصة والأمن الوطني بصفة عامة[2].

والخطير في الأمرأن الشائعات تنشر هذه الأيام بسهولة، ليس لتنامي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بل لان الأحداث والتطورات الراهنة في الدول الخليجية والتي شاهدتها المنطقة تجعل من الأكاذيب بيئة خصبة للنمو التكاثر أيضا، وخاصة اذا كانت هذه الشائعات تستهدف رجال السياسة وكذلك الشائعات حول الامراض والاوبئة، وغيرها من القضايا التي تنفصل عن الأمور الحياتية لأفراد المجتمع[1].

المطلب الرابع: الإشكاليةالأمنية والقانونية لمواقع التواصل الاجتماعي:

[2] – د.عبد القادر الفنتوخ، مرجع سابق، ص73.

[1] – د.إبراهيم أبو عرقوب، مرجع سابق، ص88.

لم تعد مواقع التواصل الاجتماعي، مجرد أداة للترفيه وتحقيق التواصل بين الأفراد بل باتت لاعبا رئيسيا، وفعالا في المتغيرات الدولية، وأهمها الجانب الأمني والسياسي، والذي جسده ما يعرف بالربيع العربي " أو ثورات الربيع العربي" التي كانت مواقع التواصل الاجتماعي هي المحرك الرئيس لها "فايسبوك" الذي قاد الأفراد والناخبين لهذه الثورات، كما قاده سابقا مرشح الحزب الجمهوري دونالد ترامب ليصبح الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، ما يجعل هذه المواقع أداة لتوظيف الضغط في الساحة السياسية، وساحة خلفية لحروب موازية، ويطرح دورها بذلك إشكاليات عديدة [2].

ولقد كشفت المتغيرات الدولية التي يعيشها العالم، والدول الخليجية علي وجه العموم، عن وجه أخر ومختلف، لمواقع التواصل الاجتماعي، ينبه إلي مدى خطورتها، بعد ان تمكنت من تشكيل الأنظمة السياسية في العالم، لجعلها تتحول بذلك إلي ساحة خلفية لممارسة حروب حقيقية موازية وهو ما تعرض له الباحث إيهاب خليفة في كتابه "حروب مواقع التواصل الاجتماعي" ويحذر الباحث،د.إيهاب خليفة منسق وحدة متابعة التطورات التكنولوجية" ابوظبى" في كتابه من خطورة والإشكاليات الأمنية التي تنطوي تحت مواقع التواصل الاجتماعي، ويرى انه لم تعد مواقع التواصل الاجتماعي مجرد أداة للترفيه وتحقيق التواصل بين الإفراد، بل ظهرت لها أوجه أخرى، مثل حروب الأفكار، واستخدام المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية، وقال بان مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت وسائل تهديد لأمن الدول، ومنها السياسات المتعلقة بضمان حق الإفراد في تحقيق التواصل الأمن، يتم دون اختراق لخصوصياتهم، او تهديد لحريتهم في إبداء الرأي والتعبير، ومنها الثقافية وتتعلق بالحفاظ على الهوية والقيم والمعتقدات التقليدية في عالم مفتوح الثقافات ولا يعرف بالحدود الجغرافية[3].

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي هي الساحة الحربية وأداة القتال فيها هي الفكر والمعلومة والصورة والفيديو برامج التجسس واختراق الخصوصية والخسائر فيها تتنوع بين السياسية والاقتصادية والأمنية، تبدأ بمستوى الفرد وتنتهي بمستوى الدولة، وهو ما دفع ببعض الدول لإنشاء جيوش الكترونية مهمتها الرئيسية الدفاع على امن الدولة، والمساهمة في تحقيق أهدافها ومواجهة أعدائها[1].

---

[2] –**الكويت تراقب" تويتر " بالتنسيق مع المخابرات البريطانية "خشية الدولة الإسلامية"**،(الخليج الجديد،14 أكتوبر 2014م)، متاحة على الرابط :

http://the nrwkhaleej.com/ar/rode/3966.

يوم الدخول للموقع بتاريخ 2018/03/25.

[3] – د ايهاب خليفة، **حروب مواقع التواصل الاجتماعي**،(دار العربي للنشر،ط، الشارقة)،ص.35.

[1] – احمد كامل، **السعودية وتطبيق التقنية الرقابية لمواقع التواصل الاجتماعي**، الوطن 14 افريل 2014م، المتاح على الرابط التالي:

htt:// www.elwatannews.com/news/details/46080.

يوم الدخول للموقع:2018/03/25.

أما من الناحية القانونية فقد عجزت دول الخليج في إيجاد تشريعات ملائمة، فإذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي قد وفرت العديد من المزايا للمستخدمين، فإنها موازاة ذلك أفرزت العديد من الإشكاليات القانونية الناجمة عن سوء الاستخدام، ومنها إشكاليات تحديد المسؤولية الجنائية عن الجرائم النشر الالكتروني، والتي ترتكب عبر الصفحات الموجودة على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، والإشكالية القانونية المفتوحة هنا هي متى تنتهي المسؤولية القانونية لمواقع التواصل الاجتماعي، لتبدأ مسؤولية صاحب المحتوى وبشكل عام فان القواعد القانونية المنظمة لاستخدام شبكة الانترنت ومواقع التواصل عامة مازلت غير مقننة ومنظم في الدول الخليجية، حيث أن الشركات تكون متفاوتة في القضايا الالكترونية، وهنا تظهر لنا بان التشريعات مازلت غير واضحة بشكل دقيق تحي الآن، ولا يزال السؤال المطروح ما لآليات التي تكفل تطبيق تلك القواعد نهائية.

ولا شك في أن هناك قوانين استحدثت في دول الخليج، لتنظيم المحتوى الالكتروني ولكن مع ذلك فلا جدوى من احتوائها بل فقد وجدت عدت ثغرات عجز عنها المشروع الخليجي و تعبت إلي الآن[2].

المبحث الثالث: الردع السبراني لمواقع التواصل الاجتماعي:

يعتبر الأفراد، كما الحكومات، معنيين بأمن الفضاء السيبراني، فالجريمة بكل أشكالها وأحجامها، وأنواعها، استفادت من تقنيات المعلومات والاتصالات، ورافقت انتقال المجتمع إلى الفضاء السيبراني، وطرحت تحديات جد خطيرة، عبر الإرهاب، والتجسس الصناعي، والجريمة المنظمة، وسرقة البيانات الشخصية، والمعلومات السرية، وعرضت استقرار الدول، وعلاقتها، وأمنها، للاهتزاز.

المطلب الأول: الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني:

قد باتت الحاجة ماسة إلي اتخاذ مبادرات وطنية، تضمن امن المجال الذي أوجدته هذه التقنيات، أي الفضاء السيبراني، وتمنع الانعكاسات الكارثية، على المستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمالية، والدفاعية، والأمنية[3].

ولقد ازدادت التحديات القانونية الناتجة عن استخدام وسائل الاتصالات والمعلومات، وبرزت حقوق جديدة، كالحق في النفاذ إلي الشبكة، والحق في الوصول إلي المعلومات، فبات لزاما على الدولة، إيجاد الأطر التشريعية

---

[2] – د. إيهاب خليفة: ، مرجع سابق،ص37.

[3] – حمد فتحي سرور، **المواجهة القانونية للإرهاب**، ط1،(القاهرة، دار النهضة العربية،2008م)،ص.22

والتنظيمية المناسبة، لتعزيز الثقة في الفضاء السيبراني، وتعميم ثقافة الأمن السيبراني، وتحديد المسؤوليات وقواعد ردع الاعتداءات والجرائم، وإنزال العقوبات الخاصة بها، في حال حدوثها[1].

وتسارعت النداءات إلى الدول، كي تؤمن الأطر التشريعية اللازمة، التي تضمن عدم تحولها إلي جنات للجريمة، مثل تلك الجرائم العابرة للحدود، سواء منها الاقتصادية، كغسيل الأموال، والاتجار بالمواد المنوعة والأسلحة، أو الإنسانية كالاتجار بالرقيق، والأعضاء البشرية[2].

ومن هنا، ضرورة المبادرة، إلي إقرار إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني، تتلاءم وموجب ضمان التزام الدول، التي شاركت في القمة العربية لمجتمع المعلومات بشقيها: جنيف وتونس، بمقررات هذه القمة، كما بقرارات الهيئة العامة للأمم المتحدة، الداعية الي نشر ثقافة الأمن في الفضاء السيبراني، والحفاظ على سلامة البيانات، وحماية البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات، ومكافحة الجريمة السيبرانية، ومنع تحول الفضاء السيبراني إلي جنات للجريمة .

إلا انه، وبالإضافة إلى الجهد الوطني، لابد من إرساء قواعد التعاون بين الدول، فلا امن سيبرانيا وطنيا بعيدا عن الأمن السيبراني الدولي، فمع الانترنت، لا منطقة معزولة، ولا جزيرة أمنة، ومستوى الأمن السيبراني في أي بلد، يقاس بمدى ضعف أي حلقة منه، ولو في بلد أخر[3].

اللجوء الى الاتفاقيات الدولية :

أثبتت الدراسات المختلفة، الصادرة عن المنظمات الدولية، مثل الاتحاد الدولي للاتصالات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، واللذين وقعا مذكرة تفاهم، لتنسيق المساعدة في هذا المجال، للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وضرورة الاعتماد على اتفاقات بين الدول بشان الأمن السيبراني، ووضع استراتيجيات خاصة بالأمن السيبراني الوطني.

[1] – جيل برعام، **تأثير تطور الحرب السيرانية على بناء القوة، ترجمة يولا البطل**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2013م)، ص.12

[2] –صباح عبد الصبور عبد الحي، **استخدام القوة الالكترونية في التفاعلات الدولية –تنظيم القاعدة نموذجا–**، (دراسات سياسية المعهد المصري،2016م)،ص.34

[3] – عباس بدران، **الحرب الالكترونية: الاشتباك في عالم المعلومات**،(مركز دراسات الحكومة الالكترونية،بيروت–لبنان،2010م)،ص15.

إن التعاون بين الشعوب والدول، ظاهرة تضرب في التاريخ البعيد للاجتماع الإنساني، وقد اتخذ هذا التعاون أشكالا مختلفة، وشهد أطرا متنوعة منها: الرسائل، والمواثيق، والبروتوكولات، والتشريع، واتفاقات التفاهم، والمعاهدات، والاتفاقات الثنائية، والإقليمية، والدولية[1].

ويعود العمل بالاتفاقيات الدولية، إلي تاريخ بعيد، يترافق مع نشوء الممالك والإمبراطوريات.

وتشكل المعاهدات، لاسيما المتعددة الأطراف، مصدرا أساسيا، إن لم يكن المصدر الأساسي لقواعد القانون الدولي، الذي يحكم العلاقات بين الدول، كما تؤشر إلي مدى الحاجة إلى التعاون فيما بينها، لمواجهة التحديات والأخطار المختلفة، التي تشكل هما مشتركا[2].

وهي إذ تضع قواعد غير ملزمة، في المبدأ، تتحول إلي اتفاقية ملزمة، حين توافق عليها السلطات المختصة في البلدان التي توقعها، بحسب الأصول الوطنية المعتمدة، فترتب حقوقا وتفرض التزامات، لتشكل أداة ناظمة للعلاقات الدولية، ووسيلة ضبط للخلافات، واطر حل لها.

ويلاحظ في هذا المجال، اتجاه الدول إلي الاتفاقيات في كل الحالات، التي تبرز فيها مصالح مشتركة، وتظهر مخاطر وتحديات تعني الدول المتعاقدة، والأمثلة على ذلك عديدة، ومنها:

الاتفاقيات الدولية في المجال البحري، سواء لإدارة العلاقات التجارية، أو لإدارة الثروات البحرية والمجالات الحيوية للدول، أو لحماية البيئة، وامن الملاحة بشكل عام والبنية التحتية للملاحة البحرية، والشيء نفسه يقال في مجال النقل الجوى، حيث نظمت المعاهدات العلاقات بين الشركات، كما نظمت العلاقات بين الدول، وقواعد الملاحة الجوية، وحقوق الأشخاص الثالوثين على الأرض، وامن البنية التحتية للملاحة وغيرها الكثير، ويضاف إلي ما تقدم المعاهدات الخاصة بالتجارة الدولية.

كذلك تكثر المعاهدات الدولية، في المجالات التي تستدعى جهودا مشتركة، لتحقيق السلم والأمن الدوليين، كما هو حال الاتفاقيات الخاصة بالحرب، والصحة، وحقوق الإنسان، والجريمة المنظمة، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود بكل أشكالها، لاسيما منها التي تشكل خطرا على الإنسانية، عبر إرساء قواعد المكافحة المشتركة، أو تبادل المجرمين، أو تحديد الصلاحيات[3].

---

[1] – عزرائيل لوريار،**التكنولوجيا العسكرية وسائل القتال والمخابرات**، عرض: عدنان أبو عامر(الرعوت للنشر،تل الربيع،2012م)،ص31

[2] – حمد فتحي سرور ،مرجع سابق،ص.42

[3] – المرجع نفسه ،.43

وعلى خط مواز، يلاحظ مواكبة الاتفاقيات الدولية لهموم المجتمع الدولي، بشكل كثيف، كما نلاحظ عمق الارتكاز عليها في المجال القانوني، مع نبدأ هرمية القواعد، حيث تتقدم الاتفاقيات الدولية، من حيث قوة التطبيق، على القوانين الوطنية.

الاتفاقيات العربية للأمن السيبراني:

الأسباب الموجبة:

يعتبر إقرار اتفاقية عربية للأمن السيبراني من مستلزمات المواجهة، لان المخاطر، كما الجرائم والاعتداءات السيبرانية، عابرة للحدود، فلا بد لمكافحتها ومواجهتها أن تكون كذلك، ولما كانت أجهزة وسلطات الأمن في أي بلد كان، مرتبطة بحدود صلاحياتها الإقليمية والوطنية، فانه لا يمكن لها تجاوز هذه الحدود والصلاحيات، في سعيها لمكافحة الجريمة وتطبيق القانون، لذا لجأت الدول عامة، إلي استنباط آليات تعاون، تضمن ملاحقة المجرمين عبر الحدود، عبر التعاون مع الدول الأخرى على المستويات التشريعية، والقضائية، والتنفيذية[1].

وتشكل التحقيقات وعمليات جمع الأدلة، كما الملاحقات في مجال الجرائم والاعتداءات السيبرانية، أهم التحديات، في مجال تحقيق الأمن السيبراني، واحد أهم مجالات التعاون التي تضمن حفظ الأدلة وتتبع أثار الاعتداءات، ورصد حركة مرتكبيها، وغالبا ما تفرض طبيعة الجرائم والاعتداءات تعاونا متعدد الأطراف، نظرا للخط الذي تتخذه، والذي يتجاوز حدود أكثر من بلد، ويتم هذا التعاون، على مستويات متعددة ومختلفة، قانونية وتقنية وقضائية، كما يمكن أن يكون عبر مساعدة رسمية متبادلة، او عبر أجهزة التحقيق المتخصصة(مثل مراكز الاستجابة لطوارئ الانترنت) أو حتى بصورة غير رسمية، من محقق إلي أخر، وتقوم هذه الأخيرة، على العلاقات الجيدة بين أجهزة الشرطة والمحققين، وفي الحالات التي لا تستدعى إلزامية وجود مذكرة تفتيش أو طلب رسمي لملاحقة وتسليم مجرمين، بينما تشترط المساعدة الرسمية عددا من الأمور، منها: وجود اتفاقية تعاون، وتبادل الوثائق، ووجود قواعد تجريم مشتركة[2].

---

[1] – عادل عبد الصادق، <u>حروب المستقبل.. الهجوم الالكتروني على برنامج إيران النووي</u>،(مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام،2011م)، ص.34.

[2] – عادل عبد الصادق، <u>حروب المستقبل.. الهجوم الالكتروني على برنامج إيران النووي</u>، مرجع سبق ذكره،ص .35.

المطلب الثاني: ردع الجريمة السيبرانية:

يمكن تحسين الأمن السيبراني في دول الخليج ، ضمن جملة أمور أخرى، عن طريق إنشاء وتحديث القوانين والإجراءات والسياسات الجنائية الداعمة لمنع الجريمة السيبرانية وردعها والرد عليها وتقديم مرتكبيها الي المحاكم وذلك من خلال [3].

1)سن وإنفاذ مجموعة شاملة من القوانين ذات الصلة بالأمن السيبراني والجرائم السيبرانية: يحتاج كل بلد لقوانين تعالج الجرائم السيبرانية في حد ذاتها، وإجراءات التحقيقات الالكترونية وتقديم المساعدات للبلدان الأخرى وقد تكون القوانين، أو لا تكون، في مكان واحد في النظام القضائي، ولأغراض تبسيط الأمور، تفترض هذه الوثيقة انه سيكون لدى كل بلد قانون لمكافحة الجرائم السيبرانية بالإضافة إلي مجموعة من القوانين الإجرائية ونصوص قانونية تتعلق بالمساعدة المتبادلة ذات الصلة [1].

2)تقييم السلطات القانونية الحالية للتأكد من كفايتها، ويتعين على البلد إن يستعرض قانونه الجنائي الحالي، بما في ذلك الإجراءات ذات الصلة لتحديد ما إذا كان كافيا لمعالجة المشاكل في الحاضر والمستقبل، ويقترح اتخاذ الخطوات التالية:

- القيام، حسب الاقتضاء، بوضع التشريعات اللازمة ذات الصلة، على أن تراعى، على الخصوص، المبادرات الإقليمية، التي تشمل، ليس على سبيل الحصر، اتفاقية مجلس أوربا المعنية بالجريمة السيبرانية(2001)، وينبغي لهذه التشريعات أن تتناول، في جملة مسائل أخرى، الإضرار بالبيانات الحاسوبية أوإتلافها، والآليات الإجرائية التي تدعم التحقيقات بما في ذلك القدرة على تتبع مصدر رسائل البريد لالكتروني.
- ينبغي لأي بلد أن ينظر فيما أذا كانت قوانينه تستند الي توقعات تكنولوجية فات أوانها، وعلى سبيل المثال، فربما يكون هناك قانون يناقش تتبع ارسالات الصوت فقط، وقد يحتاج الأمر تغيير مثل هذا القانون بحيث يشمل إرسال البيانات أيضا.
- ينبغي لقانون الجريمة السيبرانيةلأي بلد أن يخضع لتقييم جميع السلطات الحكومية والهيئات التشريعية المعنية التي قد تكون لها مصلحة في هذا القانون، حتى ولو لم تكن لها صلة بموضوع العدالة الاجتماعية، حتى لا تهدر أي فكرة مفيدة.

---

[3] – الاتحاد الدولي للاتصالات، **تامين شبكات المعلومات والاتصالات افضل ممارسة من اجل بناء ثقافة الامن السيبراني**،(قطاع تنمية الاتصالات– لجنة الدراسات 1– فترة الدراسة الرابعة، 2006م–2010م)، المسالة من 1–22.

[1] – د. منى الأشقر جبور ،مرجعسابق،ص 38.

- وبالإضافةإلي ذلك، يوصى بان يخضع القانون الجنائي المعمول به في أي بلد لعملية تقييم مماثلة من جانب بعض او جميع الجهات التالية القطاع الخاص المحلي، وآي فرع محلي من القطاع الخاص الدولي، والمنظمات الغير حكومية، والدوائر الأكاديمية، والخبراء المعترف بهم، وفئات المواطنين.
- يمكن لأي بلد أن يلتمس المشورة بشان هذه المسائل من بلدان أخرى.[2]

3)يوصى بان تقوم البلدان بالمشاركة الفعالة، حسب لاقتضاء، في وضع التشريعات اللازمة، وأخذة في الاعتبار على وجه الخصوص المبادرات الإقليمية، بما في ذلك اتفاقية مجلس أوربا المعنية بالجريمة السيبرانية، ويوصى بان تشارك البلدان في التعاون الإقليمي والدولي لأغراض مكافحة الجريمة السيبرانية وتعزيز الأمنالسيبراني وان تضع آليات لتحسين التعاون في مجال الأمنالسيبراني .

ينبغي ان يخضع مشروع قانون الجريمة السيبرانية في أي بلد لتقييم جميع السلطات الحكومية والهيئات التشريعية، وينبغي ان يتاح هذا المشرع أيضا للجمهور للتعليق عليه بغرض التطرق إليأي تكنولوجيات او اختلالات أوأي مسائل محتملة لم تتم تغطيتهاأصلا

وينبغي ان يتناول أي قانون خاص بالجرائم السيبرانية لا الجرائم السيبرانية التقليدية فحسب، مثل الجرائم الحاسوبية وعمليات الاقتحام الحاسوبية، ولكن أيضا حماية الأدلة الالكترونية على الشبكات والمواقع الاجتماعية فيما يتعلق بالجرائم الأخرى.

ينبغي عدم توسيع أو تفسير قوانين حماية البيانات التي وضعت لخدمة الحياة المدنية والتجارة مما يعيق بصورة غير ملائمة من تدفق الأدلة الجنائية فيما بين البلدان.

يتعين علي البلدان التي تقرر الاستعانة بخبراء استشاريين للقيام بعمليات صياغة، أن تدرس مؤهلاتهم والإشراف على أعمالهم طوال عملية الصياغة، وقد يدرج الأشخاص الذين لم يحصلوا على التدريب بصورة محددة في إطار قانون البلد جميع الأحكام اللازمة بصورة كافية.

يجوز التشاور مع البلدان الأخرى للحصول على اقتراحات تتجاوز ما تحتويه الاتفاقيات، فعلى سبيل المثال قد تطلب البلدان من موردي خدمات الانترنت الاحتفاظ ببعض البيانات التي تنقل عبر أنظمتها لبعض الوقت، لمدة ستة أشهر في اغلب الأحيان، أو قد تحتاج إلي إبلاغ السلطات ببعض حوادث الحاسوب ذات الأهمية المعينة.

يجوز لأي بلد أن يلتمس، إذا سمح الوقت، تعليقات على مشروع قانون الجرائم السيبرانية من البلدان الأخرى والمنظمات المتعددة الأطراف.

يتعين على البلد أن يطلب كذلك في أبكر مرحلة ممكنة (بما يتفق والإجراءات الوطنية) تعليقات من الجهات المعنية ذات الاهتمام المعترف به بالموضوع.

[2] – الاتحاد الدولي للاتصالات،مرجع سابق، المسالة 1-22.

إنشاء أو تحديد وحدات وطنية ومعنية بالجرائم السيبرانية:

من المهم أن يكون لدى كل بلد، بصرف النظر عن مستوى التنمية التي وصل إليها، قدرة أساسية على الأقل على التحري عن الجرائم السيبرانية ، فعلي سبيل المثال، فان استخدام الهواتف الخلوية فد اتسع بقوة حتى في البلدان النامية ويمكن أن تستخدم في ارتكاب أعمال الاحتيال وتحويل الأموال والتأمر وإرسال الفيروسات وإشعال المتفجرات

يتعين على كل بلد انب ختار أو يوفر التدريب لوحدة للتحقيق في الجرائم السيبرانية تختص بالتحريات عن الجرائم السيبرانية على المستوى الوطني وسيكون من الواضح في بعض الأحيان تحديد دائرة أو دوائر إنفاذ القانون التي يتعين أن تضطلع بذلك [1].

تحتاج وحدات التحقيقات في الجرائم السيبرانية إلي الدعم، حتى إذا كانت تتكون من عدد محدود من المحققين، فهي تحتاج إلي معدات حديثة وتوصيلات يعتمد عليها بصورة معقولة بالشبكات واستمرار التدريب، وقد يأتي الدعم من جانب حكومة البلد أو من المنظمة الدولية أو من بلدان أخرى.

من المستصوب حيثما يكون ممكنا أن يكون لدى الوحدات قدرة أساسية، علي الأقل في مجال الطب الشرعي الحاسوبي، وتتطلب هذه بالقدرة توافر أدواة برمجية وتدريبات إضافية[2].

المطلب الثالث: الحرب السيرانية لمواقع التواصل في دول مجلس التعاون:

بات العالم يواجه أنواعا جديدة من الحروب، أضيفت إلي الصراعات العسكرية، التي أرهقت بلدانا عدة، ورغم ما أضحت تقدمه وسائل التكنولوجيا الحديثة، في تسهيل الحياة على الشعب، فتحت في المقابل أنواعا جديدة من الحرب " الحرب الالكترونية"، وهي التي أجبرت بلدان العالم علي التحصين، والبحث في الوسائل للدفاع عن حساباتها مسبقا، ومنها دول الخليج العربي، التي سبق وان تعرضت لعدة هجمات[1].

وما وصلت إليه المخاطر من " الإرهاب الالكتروني" مما دفع بالمسئولين الخليجيين باستحداث " جيش الكتروني" خليجي، يقوم بمواجهة التهديدات، التي وصلت إلي جميع بلدان الخليج بما فيهم المملكة السعودية، والإمارات العربية المتحدة،....الخ، وذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي والعالم " السيبراني".

دول مجلس التعاون الخليجي والإنفاق علي الفضاء السيبراني:

---

[1] – المرجع نفسه، المسالة 1-22.

[2] – المرجع السابق، المسالة 1-.22

[1] – **تعاون خليجي في مكافحة الجريمة الالكترونية**،جريدة اليوم ،(دار اليوم للطباعة والنشر السعودية)،متاحة على الموقع: https://www.alyaum.com

دخول الرابط يوم 10 افريل .2018

في دراسة لبعض الخبراء في تقنية الشركات الرائدة في الأسواق،انه قد وصل الإنفاق في دول مجلس التعاون الخليجي على امن الشبكات إلي مليار دولار وذلك بحلول سنة 2018.

ويصنف احد الخبراء"وائل قباني" وهو نائب الرئيس في شركة "   "بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشرق المتوسط، ان العديد من التوجهات الأساسية في المنطقة، تستثمر في التطور على المدى الطويل، حيث ستصبح تنيات مثل الرقمنة، والأمن، وتقنيات السحابة، والبيانات الضخمة، ففي السعودية ما بين 2013 إلي 2016 ارتفعت البلاغات التي وصلتنا من نحو بلاغ الكتروني إلي خمسة ألاف بلاغ وكانت دول الخليج العربي دشنت في 25 مارس 2015، الشبكة الخليجية، التي تربط بين دول مجلس التعاون، والتي تسمح وتسهل عملية التبادل الأمن من لبيانات الخدمات الحكومية الالكترونية، بوصفها حلقة وصل للشبكات الوطنية لدى دول مجلس التعاون.

ولان البنوك والمصارف هي أكثر المؤسسات التي تتعرض للهجمات فقد قامت "دبي" بإقامة مؤتمر الشرق الأوسط من 29 إلي 31 جانفي 2017 مع جمعية مكتشفي الاحتيال وجمعية مصارف الإمارات[1].

وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة الأولى عالميا في حث وتوجيه الشباب على العمل في مجال " الأمن السيبراني" بحسب ما نقله وكشفه استطلاع للرأي نظمته شركة " ريتيون الأمريكية".ونظمت الإمارات ملتقى الأمريكي الإماراتي للأمن الالكتروني لتحقيق التواصل بين الشركات الأمريكية والخبراء والقادة في الأمن الالكتروني بدولة الإمارات العربية المتحدة، لمواجهة ما قالوا عنه " انطلاق جيل جديد من المجرمين الالكترونيين المحترفين واسعي الحياة" ومن جهته أعلن بنك انسفست كورب البحريني (المؤسسة المالية المتخصصة في الاستثمارات البديلة) في جانفي 2016 على استحواذه علي شركة (نيبولاسسوليو شنر)، احد اكبر المزودين المستقلين في بريطانيا لخدمة الأمن الالكتروني.

وفي قطر أعلنت الشركة الرائدة عالميا في مجال " التكنولوجيا" "لوكهيد مارتن" في 15 جانفي 2016، تعاونها مع كل من جامعة حمد بن خليفة في قطر، وجامعة باتراس باليونان" من اجل تطوير القدرات الوطنية القطرية في مجال الأمن الالكتروني، وفي 1 جوان 2016، دشنت رسميا مشروع " الدرع الأمنية الالكترونية" وسبقها الكويت في 20 سبتمبر 2015 إطلاق " الجيش الالكتروني" لإدراكها حجم التهديد الالكتروني الذي تعرض له، من مواقع التواصل الاجتماعي.

وتشكل إيران التهديد* الالكتروني الأبرز علي دول الخليج، حيث تسعى منذ عقود، على ترسيخ فكرة أنها المتزعمة وإنها لها اكبر الجيوش الالكترونية في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، وذلك فان المنطقة الخليجية تسعى للإنفاق ولو بالنفس من اجل سد المنع الشيعي في المنطقة الخليجية[2].

---

[1] – تعاون خليجي في مكافحة الجريمة الالكترونية،جريدة اليوم ،مرجع سابق. متاحة على الموقع:
https://www.alyaum.com
دخول الرابط يوم 10 افريل 2018.

المبحث الرابع : الإستراتيجية الشاملة لمواجهة مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي :

في ظل تزايد الاهتمام ,بالعولمة والتقنيات الحديثة وسيطرة الانترنيت علي كافة مفاصل الحياة ,اليومية للناس وتشابك ما يطرح في مواقع التواصل الاجتماعي مع الحياة الواقعية للأفراد تزايدت مخاطر هذه المواقع علي الأمن المجتمعي , وهذا ما يؤكد علي وجود علاقة بين هذه المواقع والأمن المجتمعي , ومن هذا المنطلق تزداد الحاجة إلي وجود استراتيجيات واليات تضبط هذه المواقع ,لكي تنعكس إيجاب علي الأمن المجتمعي [3].

المطلب الأول: وسائل الحد من سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي:

في منظور الحد من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وتهديدها للأمن المجتمعي، نذكر أهم الوسائل للحد من هذه التهديدات:

العمل علي تنمية الإحساس بالمسؤولية الدينية والوطنية لدى شرائح المجتمع كافة لكي يكون المتلقي ذا مناعة قوية أمام كل ما من شأنه إن يجرده من انتمائه وأصوله، ويخدش في عقيدته ودينه إضافة إلي توظيف الجانب الديني ولقيمي، بوصفه احد العوامل المهمة في دعم الرقابة الذاتية لدى مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

- نشر التوعية بين جميع فئات المجتمع بالأخطار التي قد تنشأ عن سوء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والعقوبات المترتبة عن الأفعال الإجرامية التي تنتج عن ارتكابها في هذه المواقع في الأنظمة الخليجية، من خلال مناهج التعليم والبرامج الإعلامية والمحاضرات.
- تبصير أولياء الأمور لأهمية متابعة أبنائهم في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ، وتوجيههم إلي الاستخدام الأمثل لهذه المواقع، ومراقبتهم وتعريفهم بالأخطار التي قد يوجهونها عبر هذه المواقع الاجتماعية، كمشكلات الابتزاز أو اختراق المواقع، وكيفية الوقاية منها، وزيادة الوعي لديهم بقضايا الخصوصية والملكية الفكرية.
- ينبغي على الجهات الرسمية ذات العلاقة، التوعية بين حرية التعبير عن الرأي وبين القيام بأفعال إجرامية، كالسب، أو التهديد، أو التعاطف مع الجماعات الإرهابية*، أو التحريض علي العنف أو الإرهاب أو نشر المحتويات الغير لائقة

---

[2] – المرجع نفسه.

[3] – إسماعيل وصفي غانم أغا، **سوء استخدام تقنية الانترنت والجوال ودوهما في انحراف الأحداث بدول مجلس التعاون الخليجي،** رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه(جامعة نايف العربية، كلية العلوم الأمنية 1430هـ)،ص94.

*للمزيد حول الظاهرة الإرهابية انظر إلي .محمد عبد الوهاب **الفقيه دور شبكات التواصل الاجتماعي في إمداد الشباب العربي بالمعلومات حول ظاهرة الإرهاب** .دراسة مقارنة بين أربعة دول عربية،(المجلة العربية للإعلام والاتصال الجمعية السعودية للإعلام السعودية 2017)ص 110...175.

- توعية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بان اختراق حسابات مستخدميها الخاصة هو تعدي على خصوصية الآخرين، وحرمة معلوماتهم وبياناتهم.
- تحديث وإعلان الأنظمة، التي تجرم وتعاقب مرتكبي الجرائم على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل مستمر، وخصوصا نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، لكي يكون النظام مواكبا وقادرا علي التصدي للأنشطة الإجرامية علي الانترنت، ولاسيما المرتبطة منها بمواقع التواصل الاجتماعي.
- الاستفادة من تجارب الدول والمجتمعات الأخرى المتقدمة في مجال بناء حلول وطنية لخدمات التواصل الاجتماعي، وبناء نماذج مماثلة [1].

المطلب الثاني: المقاربة الأمنية الشاملة :

إن أهم التحديات الأمنية المعاصرة،ومن أبرزها تعاظم تأثير شبكة "الانترنت" ومواقع التواصل الاجتماعي، الدخول إلي عصر انتقال الإخبار بلا حدود، وبلا قيود، ترسيخ المفاهيم الديمقراطية، ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرارات لمواجهة الأزمات المجتمعية، كثرة المتغيرات وتعدد المؤثرات على الأوضاع الأمنية، وتنوعها، وظهور مشكلات أمنية مستحدثة لا عهد لأجهزة الأمن بها، تزايد تأثير المتغيرات الخارجية في الأوضاع الداخلية، اتساع نطاق التأثيرات السلبية للأخطاء السياسية والأمنية، جسامة المسؤولية الناجمة عن القرارات الخاطئة، بخصوصية مفهوم الرشد الأمني، ارتفاع نسبة عدم التأكد والمخاطرة في الأزمات الآنية، اختلاف القرارات التي تتخذ لمواجهة الأزمات والمواقف الأمنية المتشابهة، ضرورة الحفاظ على حد ادني من التوازن والتوافقات المجتمعية، إلي جانب انخفاض إمكانية الاستعانة بالأساليب الكمية الحديثة في المفاضلة بين البدائل الأمنية المتاحة[1].

فأهم الأفكار الهدامة التي يتم نشرها عبر هذه الشبكات، ومن أهمها: ازدراء الأديان والتشكيك فيها، إثارة النعارات الإقليمية، والدينية، والعرقية، والعقائدية، والطبقية، ونشر الشائعات المغرضة، تحريف الحقائق بسوء نية، وتلفيق التهم، التشهير والإساءة للسمعة، السخرية المهنية والإذاعة، القذف والسب والشتم، واستخدام الألفاظ النابية والعبارات الجارحة، الدعوة للخروج على الحاكم، وعلى الثوابت المجتمعية، تشجيع التطرف، والعنف والتمرد، الحشد للتظاهر والاعتصام، والإضراب غير القانوني، الإباحية والانحلال، والفسق والفجور، التعريف بطرق تصنيع المتفجرات، وبتكتيكات الاعتداء، وإثارة القلاقل، وأعمال الشغب، والدعوة للتطبيع مع الأعداء، والالتفاف على إستراتيجية الدولة في هذا الخصوص، تصيد الزلات وتتبع العورات، واجتزاء كلام من سياقه، للإساءة لمن صرح به، نشر الخرافات، إضافة إلي الادعاء بحدوث معجزات كهذه المخاطر التي تبثها مواقع التوصل

[1]– مصطفى خالد حامد، **المسؤولية البنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي**، رؤى إستراتيجية، العدد 15، (دولة الإمارات العربية المتحدة،مارس).

[1] – طارق بن عبد الله الشدي، **مقدمة في الحاسب الآلي وتقنية المعلومات**،(دار الوطن للنشر ،ط2، 1416هــ)،ص32.

الاجتماعي و تعديتها على امن الوطني يلزم الدول النامية على تبنى إستراتيجية شاملة وفعالة في محاربة هذه الظاهرة المتعددة المخاطر والرهانات للدول والبحث عن بدائل تكتيكية عدة وحلولا واقعية، وتوصيات فعالة[2].

وفي الأخير لقد أدت مواقع لتواصل الاجتماعي إلي إثارة عدة خور وقات , سواء علي المستوي الأمني, أو المستوي القانوني, أو المستوي الديني ,والثقافي ومن هنا وجب وضع مقاربة أمنية شاملة للتصدي إلي تأثيرات هذه المواقع التي تعتبر تأثيرات هدامة وهي علي عدة مستويات

المستوي الأمني :وذلك من خلال تشديد الجهات الأمنية المعينة علي ملاحقة مروجي هذه التأثيرات,مثل: الشائعات والابتزاز والجريمة الالكترونية ,عبر مواقع التواصل الاجتماعي ,لان تركهم دون محاسبة يؤدي بإطلاق شائعات جديدة تهدد امن المجتمع واستقراره ,ومن هنا وجب علي الدول الخليجية وضع إستراتيجية أمنية إعلامية من اجل توعية المواطنين والأفراد من اجل تحقيق الأمن المجتمعي والوطني ككل ,ويمكن القول أن الإعلام والتوجيه الأمني من قبل السلطات المعنية يعني نموذجا في الوجود علي الساحة الأمنية عامة .

المستوي القانوني والتشريعي :ويكون ذلك من خلال الحزم في تطبيق أقصي العقوبات التي يقررها القانون ,علي مروجي الإشاعات والمتهمين به ,أو بسن ووضع قوانين ردعية تعمل علي تسليط أقصى العقوبات علي المجرمين الإلكترونيين سواء بقصد أو بغير قصد, وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمس امن واستقرار الدولة ,أو الدول ,وقد سعت دول مجلس التعاون إلي الاجتهاد في سن ووضع أقصي العقوبات على هؤلاء المجرمين الالكترونيين .

المستوي الديني والثقافي والأخلاقي :وذلك من خلال مزيد من التوعية الدينية للأفراد ,وذلك من منطلق أن هذه التأثيرات أمر مناف لما جاء به الدين الإسلامي جملة وتفصيلا ,لان الدين يحرص علي سلامة المجتمع من كل ما يصيب أفراده من أخلاق فاسدة ,وعقائد باطلة ,أو سلوك سلبي .ومن خلال هذه المستويات نقترح عدة مقترحات منها :

- إنشاء أجهزة شرطة مختصة بملاحقة ومتابعة معتمدي الإرهاب ألمعلوماتي والجريمة السيبرانية.
- انجاز ملفات خاصة بكل مؤسسة عمومية كانت أو خاصة أي مزودة بخدمات الانترنت من اجل ردع الجريمة السيبرانية.
- تعقب وتحليل مواقع التواصل الاجتماعي المثيرة للشكوك عن طريق برامج إعلام إلي ذكية تقوم بعملية مسح ومتابعة المواقع الالكترونية.
- إنشاء مواقع استعلامية رسمية من اجل مساعدة المستخدمين وتفنيد الإشاعات والأكاذيب المفبرك والمزورة.

المطلب الثالث:مستقبل الأمن المجتمعي الخليجي في ظل انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي:

[2] – طارق بن عبد الله الشدي، مرجع سابق، ص33.

ربما يكون الثابت الوحيد عند مناقشتنا للتوقعات المستقبلية, علي صعيد مواقع التواصل الاجتماعي , هو إن هذه المواقع ستمضي في مسارها وتكريس موقعها الذي شغلته باعتبارها هي السلطة الخامسة ,التي أزاحت السلطة الرابعة من طريقها فقد تحول ميزان القوي إلي مواقع التواصل الاجتماعي .

وبالرغم من اتفاق بعض الباحثين علي ,علي أن المستقبل سيشهد تطورات نوعية فارقة ,سواء علي صعيد مواقع التواصل الاجتماعي ,أو علي صعيد التأثيرات التي تفرزها هذه المواقع علي مختلف المستويات ,سوءا الأمنية أو القانونية أو السياسية أو الاجتماعية .

كما يتوقع تبدل مفاهيم عدة , ومن بينها الهجرة ,حيث ستظهر أنماط جديدة للهجرة مثل الهجرة الالكترونية ,التي قد تستمد شرعية وجودها ,من طغيان العولمة الاقتصادية ,وسيطرة الاعتماد علي جهة ثالثة محلية وأجنبية ,وزيادة هجرة العقول مما يتيح للدول المتقدمة الاستفادة من العمالة الماهرة في أي مكان بالعالم , دون الحاجة إلي التنقل , الآمر الذي سيفتح المجال أمام المواطنة الافتراضية , ولا سيما أمام الجدل الدائر بين الباحثين حاليا حول مفهوم المواطنة ,مثل التصورات المختلفة للمواطنة حيث يري بعض الباحثين عدم ملائمة مفاهيم المواطنة التقليدية القائمة حصريا علي الدولة, مشيرين إلي ظهور أنماط جديدة مثل المواطنة العالمية والمواطنة العبر وطنية[1] .

وتعتبر مواقع التواصل الاجتماعي قد دعمت مقدرة جمهور المستخدمين ,علي التمرد والبحث عن بديل يلبي حاجته,للمشاركة السياسية والاجتماعية والتفاعل مع الآخرين ,ليس داخل المجتمع المحلي فقط,بل في كل بقعة في العالم أيضا ,وللتعرف علي طبيعة التغير والتحولات الناتجة عن مواقع التواصل الاجتماعي ,يشير توماس ماكفيل في حديثه عن نظرية الاستعمار الالكتروني , إلي أن ثورة المعلومات تسعي

علي التركيز علي الدور و التداعيات المرتبطة بالذهن وسلوك المستهلك العالمي .

حيث تبدوا كما لو كنا نتحرك إلي التمدين في مجتمع القبيلة ,أي التحول من القبيلة إلي مواقع التواصل الاجتماعي ,فالقبيلة تضم جماعة من الناس تنتمي في الغالب إلي نسب واحد وتتكون من بطون وعشائر عدة , وغالبا ما يسكن أفرادها إقليما مشتركا ,ويتحدثون لهجة مميزة ولهم ثقافة متجانسة ,وتضامن يسمي العصبية ضد العناصر الخارجية ,ولكل قبيلة عاداتها وطرق اتصالها وهذا هو حال مواقع التواصل الاجتماعي ,فهي تضم مواقع وشبكات مختلفة لكل منها سماتها وأنظمتها وتقاليدها ومكانها في الفضاء الالكتروني,لذا نجد أن الثقافة تأخذ موقعها من إطار منطقة ,أو دولة ,أو حالة ذهنية وسيطة .

وفي ضوء المتابعة الدقيقة للتأثيرات التي تفرزها مواقع التواصل الاجتماعي,في المجالات كافة ,يمكن القول إن تطور هذا السؤال ,علي صعيد المحتوي والتقنية لا يعني بالضرورة ,حصول تغيرات انقلابية في المستقبل فمواقع التواصل الاجتماعي لا تصنع التغير بمفردها ,بل هي رافعة وأداة للتغير ,لكنها لا تصنع التغيير بل تساعد في انتشار أفكار التغيير

[1] – د. جمال سند السويدي، ، مرجع سابق، ص113-114.

وهنا تصبح قوة مؤثرة ,علي سبيل المثال إن تحدث مواقع التواصل الاجتماعي ,تحولا سياسيا في الحياة الأمريكية والحياة الخليجية فالنقطة الفارقة بين الحالتين أن مواقع التواصل مطلوبة كأداة للتغيير, مطلوبة وبإلحاح في الحالة الخليجية ,وذلك ف ظل محدودية مناخ الحريات أو ربما غيابها وذلك من خلال ضعف المعارضة السياسية والحزبية ,في حين أن الحاجة إلي هذا الدور في النموذج الغربي تظل محدودة ,بالنظر إلي منا الحريات واتساع مساحات التعبير ,وتجذر ركائز الديمقراطية , ولذلك فمن الوارد أن يزيد الاهتمام بالنشاط السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي في دول الخليج ,وذلك خلال المدى المنظور .

كما يمكن القول أنإذا كانت مواقع التواصل الاجتماعي ,بمنزلة أداة أو رافعة جديدة بين أيدي التغيير من الأفراد ,فأنها بالمقابل وفرت نافذة واسعة للسلطات والحكومات, لاكتشاف حدود المواجهة ومساحات المعارضة وساحاتها, كما بات بإمكان بعض الحكومات الخليجية أيضا انتهاج إستراتيجية التريث ,في مواجهة موجات المعارضة الانترنيتية ,حيث تمنحها المدى الزمني من اجل امتصاص غضبها وتنفيس موجات الاحتقان , وبمعني أخرأن تنظر الحكومات إلي قوة الدفع الذي توفره مواقع التواصل الاجتماعي .

وفي الأخير فان مسارات المستقبل تظل رهن طريقة توظيف المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي ,وبموازاة ذلك في كيفية تعامل الحكومات مع هذه المواقع, أو ما تعتبره تهديدا لها .

خلاصة :

نستنتج مما سبق إن مواقع التواصل الاجتماعي،قد شكلت خطر ومخاطر علي المجتمعات الخليجية وذلك من خلال عدة أسباب نذكر منها

1-الترويج لثقافة النضال الافتراضي وهي ظاهرة خطيرة في المجتمعات الخليجية .

2-نشر الشائعات الكاذبة مما يؤدي إلي عدم إلا استقرا وسط المجتمعات الخليجية .

3-استغلال الجماعات الإرهابية لهذه المواقع ونشر الأفكار المتطرفة ،وخاصة بين الفئة الشبابية وبالتالي تتم زعزعة الاستقرار المجتمعي مما تعود بالسلب علي الأمن القومي .

4-الترويج لثقافة التغيير بواسطة هذه المواقع داخل المجتمعات الخليجية ،وبالتالي زعزعة أنظمة الحكم .

5-مساهمة هذه المواقع بنشر الديمقراطية الافتراضية في عقول المجتمعات الخليجية وهذا ما يؤثر بالسلب علي النظم الحاكمة .

وفي الأخير وضعنا إستراتيجية شاملة للحد من أضرار هذه المواقع والتي تعتبر مواقع هدامة للهوية والثقافة الخليجية وسط هذه القرية الكونية .

ملحق

ملحق: الترويج لثقافة وطنية للأمن السيبراني:

نظرا لما أصبحت عليه الحواسيب الشخصية من قوة تتزايد باطراد، وان التكنولوجيا تتقارب في سماتها، وان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتزايد انتشاره باطراد، وان التوصيلات عبر الحدود الوطنية أخذا في التزايد، يتعين علي جميع المشاركين الذين يقومون بوضع وملكية وتوريد وإدارة الخدمات ويستخدمون شبكات المعلومات فهم قضايا الأمن السيبراني، وان يتخذوا من الإجراءات ما يتناسب وأدوارها في حماية الشبكات، وينبغي للحكومات ان تمسك بزمام القيادة في نشر ثقافة الأمن السيبراني ودعم جهود المشاركين الآخرين، خاصة بالنسبة لما يحدث في مواقع التواصل الاجتماعي من قرصنة وابتزاز واحتيال ومن خلال ما ذكرنا سابقا وجب على الدول القيام بالتعاون فيما بينها بوضع استراتيجيات شاملة لردع الجرائم الالكترونية[1].

عرض عام حول الأمن السبراني:

الترويج لثقافة وطنية للأمن بما يتسق مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 57/239، وإرساء ثقافة عالمية للأمن السيبراني، والقرار 58/199، وإرساء ثقافة عالمية لأمن الفضاء الحاسوبي وحماية البني التحتية الحيوية للمعلومات[2].

أ- تتطرق مسالة الترويج لثقافة وطنية للأمن ليس فقط لدور الحكومة في تامين تشغيل واستخدام البنية التحتية للمعلومات، بما في ذلك الأنظمة التي تديرها الحكومة، ولكن أيضا لتوعية القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والافراد بالمثل، فان هذا العنصر يشمل تدريب مستعملي الأنظمة الحكومية والخاصة، وإدخال تحسينات في المستقبل علي الجوانب الأمنية، ومسائل أخرى هامة تشمل الخصوصية، والرسائل الاقتحامية، والبرمجيات الضارة ومواقع التواصل الاجتماعي [3].

ب-ووفقا لما أوردته تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فان القوى الدافعة الرئيسية لأي ثقافة للأمن على المستوى الوطني تتمثل في تطبيقات الحكومة الالكترونية وخدماتها، وحماية البنية التحتية الحيوية للمعلومات. ونتيجة لذلك، ينبغي للإدارات الوطنية تنفيذ تطبيقات وخدمات الحكومة الالكترونية من اجل تحسين عملياتها الداخلية وتوفير الخدمات الأفضل للقطاع الخاص والمواطنين، ولا

---

[1]– سعد عطوة الزنط، **الإرهاب الالكتروني، إعادة صياغة إستراتيجيةالأمن القومي**،(المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،2010م) ،ص.16.

[2]– منى الاشقر جبور، **السيبرانية هاجس العصر**، (المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية،2012م)،ص.24.

[3]– ربيع محمد يحيا ،**إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السبراني في الشرق**الأوسط (رووى استراتيجية، جويلية 2013م)،ص52.

ينبغي تناول مسالة امن أنظمة وشبكات المعلومات من منظور تكنولوجي فحسب، ولكن ينبغي أن تشمل هذا المنظور عناصر من قبيل تلافي المخاطر، والدارة المخاطر، وتوعية المستخدمين، ورأت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إن التأثير المفيد لأنشطة الحكومة الالكترونية ويتمثل في الانتقال إلي ما يتجاوز الإدارة العامة صوب القطاع الخاص والأفراد.

ج- ينبغي للبلدان من خلال أنشطتها التعاونية، والأفضل من خلال نوع الاتفاقات أن تعتمد نهج متعدد التخصصات ومتعدد أصحاب المصلحة إزاء الأمن السيبراني، ويقوم بعضها بإنشاء هيكل إدارة رفيع المستوى لتنفيذ السياسات الوطنية، وتعتبر مبادرات استشارة الوعي والتوعية على جانب كبير من الأهمية، تقاسم أفضل الممارسات وإقامة الشراكات فيما بين المشاركين واستخدام المعايير الدولية.

د- ويكتسي التعاون الدولي أهمية بالغة في تعزيز ثقافة للأمن، جنبا إلي جنب مع دور المنظمات الإقليمية في تسيير التفاعلات والتبادلات[1].

2 الخطوات المحددة لتحقيق الأمن السبراني :

أ-تنفيذ الخطة الأمنية للأنظمة التي تديرها الحكومة:

تتضمن الخطوة الأولية للإجراء الحكومي الرامي إلي تامين الأنظمة التي تديرها وضع وتنفيذ خطة أمنية وطنية. وينبغي أن يتطرق إعداد هذه الخطة إلي إدارة المخاطر، فضلا عن تصميم مخطط للآمن وتنفيذه، وينبغي من آن لأخر إعادة تقييم كل من الخطة وتنفيذها لقياس ما تحقق من تقدم وتحديد المجالات التي تحتاج إلي تحسينات في الخطة أو في تنفيذها، كما ينبغي ان تتضمن الخطة أحكاما تتعلق بإدارة الحوادث، بما في ذلك الاستجابة والمراقبة والإنذار والانتعاش والصلات المتعلقة بتقاسم المعلومات. كما ينبغي أن تعالج الخطة الأمنية الإجراءات التي طلبت في الفقرة 2.B.V لتدريب مستخدمي هذه الأنظمة الحكومية والتعاون فيما بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشان التدريبات والمبادرات الأمنية ، وتعتبر توعية المستخدمين ومسؤوليتهم القضايا الرئيسية التي يتعين علي التدريب إن يعالجها[2].

ب-تنفيذ برامج ومبادرات التوعية الأمنية لمستخدمي الأنظمة والشبكات الحكومية:

ينبغي لأي برنامج وطني فعال للتوعية بالأمن السيبراني إن يعزز من التوعية بالآمن السيبراني فيما بين عامة الجمهور والمجتمعات الرئيسية وداخل هذه المجتمعات ، وإقامة روابط مع المتخصصين الحكوميين في

1- ربيع محمد يحيا ، ، مرجع سابق، ص 53.

2- د. جنان الخوري، مؤتمر الأمنالسيبراني والدفاع السيبراني "تحديات وافاق" الجامعة الفرنكفونيةf،(الجامعة ألبنانية 2015)،ص.59.

مجال الآمن السيبراني من اجل نقاسم المعلومات بشان مبادرات الأمن السيبراني، وتنمية التعاون وتعزيزه في مجال المسائل المتصلة بالأمن السيبراني، وهناك ثلاثة عناصر وظيفية يتعين النظر فيها لدى وضع برنامج للتوعية في هذا المجال:

1- توعية وإشراك أصحاب المصلحة مما يؤدى إلي بناء وتعزيز روابط تسودها الثقة فيما بين القطاع الخاص والحكومة والأوساط الأكاديمية من اجل زيادة الوعي بالأمن السيبراني وتحقيق الأمن الفعلي للفضاء السيبراني.

2- التنسيق الذي من شانه أن يكفل التعاون بشان الحوادث والأنشطة المتصلة بالأمن السيبراني بين مختلف القطاعات الحكومية.

3- تبادل الاتصالات والرسائل، مع التركيز علي تنمية الاتصالات الداخلية (داخل الوكالة الحكومية المسئولة علي هذا البرنامج)، والاتصالات الخارجية (الوكالات الحكومية الأخرى، ودوائر الصناعة، والمؤسسات التعليمية، ومستعملي الحواسيب المنزلية، وعامة الجمهور).

ج-التشجيع علي إيجاد ثقافة للأمن داخل المؤسسات:

يمكن إيجاد ثقافة للأمن داخل مؤسسات الأعمال التجارية عن طريق عدد من السبل المبتكرة، فقد وجه الكثير من المبادرات الحكومية نحو استثارة الوعي لدى المنشات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويمكن إن يساعد الحوار الحكومي، مع روابط دوائر الأعمال أو الشركات بين القطاعين العام والخاص والناس، الرادارات علي تصميم وتنفيذ مبادرات للتوعية والتدريب، ومن بين الأمثلة علي هذه المبادرات: إتاحة المعلومات (على الخط مباشرة وبطريقة غير مباشرة)، مثل الكتيبات والأدلة والكتيبات والإرشادات والسياسات النموذجية والمفاهيم[1].

د-دعم الخدمات الإرشادية التي تقدم للمجتمع المدني مع توجيه اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وفرادى المستعملين:

تعاونت بعض الحكومات مع قطاع الأعمال لاستشارة وعى المواطنين بالأخطار الناشئة والتدبير التي ينبغي استخدامها لمواجهتها، وتنظم بعض البلدان مناسبات محددة مثل يوم أو أسبوع امن المعلومات مع تدبير مكررة لتعزيز امن المعلومات لدى الجمهور العام، وتهدف معظم المبادرات إلي توعية الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والطلاب سواء من خلال المدرسين أو الأساتذة أو الآباء و من خلال التوزيع لمواد التوجيه، وتتباين مصادر المواد المعاونة المستخدمة، بدءا من مواقع شبكة الويب أو الألعاب أو

[1] - د. جنان الخوري، مرجع سابق،ص 60.

الأدوات على الخط مباشرة إلي البطاقات البريدية أو الكتب الدراسية أو منح الدبلومات مقابل اجتياز الامتحانات، ومن الأمثلة علي هذه المبادرات تنظيم الدورات التدريبية للآباء لتزويدهم بالمعلومات عن المخاطر الأمنية.

بوسع الحكومة والقطاع الخاص إن يتبادل الدروس التي اكتسباها من وضع الخطط الأمنية وتدريب المستعملين، والتعلم من قصص النجاح والابتكارات التي حققها الآخرون، والعمل على تحسين امن البني التحتية المحلية للمعلومات[1].

ه-الترويج لبرنامج وطني شامل للتوعية حتى يتمكن الجميع المشاركين من تامين أدوارهم في الفضاء السيبراني:

يوجد الكثير من مواطن الضعف في أنظمة المعلومات نتيجة لنقص الوعي بالأمن السيبراني من جانب المستعملين ومديري الأنظمة وواضعي التكنولوجيا وموظفي التوريد والمدققين وكبار موظفي المعلومات ومجالس المؤسسات، ويمكن إن تشكل مواطن الضعف هذه مخاطر جسيمة على الهياكل الأساسية حتى إذا لم تكن هذه جزءا فعليا من الهياكل ذاتها، وعلى سبيل المثال، فان نقص الوعي الأمني لدى مديري الأنظمة كثيرا ما يشكل نقطة ضعف للخطة الأمنية للمؤسسة، ولذا فان تعزيز جهود القطاع الخاص في تدريب الموظفين واعتماد شهادات أمنية مقبولة على نطاق واسع للموظفين سوف تساعد في الحد من مواطن الضعف هذه، ومن ناحية أخرى، فان التنسيق الحكومي للأنشطة الوطنية للإرشاد والتوعية للتمكين من ثقافة الأمن سوف يبني أيضا الثقة مع القطاع الخاص، فلآمن السيبراني عبارة عن مسؤولية مشتركة، ويمكن لإنشاء منافذ ومواقع على الويب أن يشكل آلية مفيدة لوضع برنامج وطني للتوعية لتمكين الوكالات الحكومية ودوائر الأعمال وفرادى المستهلكين من الحصول على معلومات ذات الصلة والقيام بالتدبير التي تحمي الأجزاء الخاصة بهم في الفضاء السيبراني.

و- تعزيز الأنشطة المعنية بالعلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير:

بالقدر الذي تدعم به الحكومات العلم والتكنولوجيا والبحث والتطور، ويتعين توجيه بعض جهودها صوب امن البنية التحتية للمعلومات، فبوسع البلدان أن تساعد، من خلال تحديدها اولويات البحوث والتطور في المجال السيبراني، في تطوير المنتجات ذات الخواص الأمنية الذاتية، فضلا عن معالجة التحديات التقنية

---

[1] – المرجع نفسه،ص 61-62.

الصعبة، وبالقدر الذي يتم به الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير في المؤسسات الأكاديمية، قد تتاح الفرص لإشراك الطلاب في مبادرات الأمن السيبراني.

ح استعراض نظام الخصوصية السائد وتحديثه ليلائم بيئة الخط المباشر:

ينبغي إن ينظر هذا الاستعراض في آليات الخصوصية التي تعتمدها مختلف البلدان والمنظمات الدولية، مثل التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وما زالت الخطوط التوجيهية التي وضعتها هذه المنظمة بشان حماية الخصوصية وتدفق البيانات الشخصية عبر الحدود ولها جهود عبر الخطوط التي اعتمدت في 23 سبتمبر 1980 وهي تلعب دور رئيسي في مساعدة الحكومات ودوائر الأعمال وممثلي المستهلكين في جهودهم لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية وفي إلغاء القيود غير الضرورية علي تدفق البيانات عبر الحدود سواء الخط مباشرة او بصورة غير مباشرة .

خ- تنمية الوعي بالمخاطر السيبرانية والحلول المتاحة:

- يقتضي تناول القضايا التقنية تكاتف الحكومات والعمال التجارية والمجتمع المدني وفرادى المستعملين في العمل معا لوضع وتنفيذ التدابير التي تندمج بين عنصر العملية (التكنولوجية) (أي المعايير) (مثل المبادئ التوجيهية الاختيارية أو اللوائح الإلزامية) وعنصر الأفراد (أي أفضل الممارسات).
- أوحد الأمثلة علي المخاطر*السيبرانية الرسائل الاقتحامية وما يرتبط بها من مخاطر مثل البرمجيات الضارة، وهناك عدد من المنظمات، بما فيها لجنة الدراسات 17 بقطاع تقيس الاتصالات المسئولة عن المسالة 17، تعمل جنبا إلي جنب في مجال القضايا المتعلقة بالرسائل الاقتحامية.
- إدارة الهوية هي احد الأمثلة على وجود أداة تكنولوجية لمعالجة مختلف احتياجات الأمن السيبراني[1].

[1] – المرجع السابق،ص62-64.

*للمزيد انظر: معتز محي الدين، **لارهاب وتجديد الفكر الامني**،(دار زهران لنشر والتوزيع، عمان ، 2014م)،ص43.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب:

1- صادق عباس مصطفى، **الصحافة والكمبيوتر**، (دار العربية للعلوم،بيروت،ط1 ،2009م).

2- يحي يحياوي،**في العولمة والتكنولوجيا والثقافة-مدخل الي تكنولوجيا المعرفة،** (بيروت لبنان ، الطليعة للطباعة والنشر،ط1، 2002م).

3- عبد الحميد محمد، **الاتصال والإعلام علي شبكة الانترنت**،(عالم الكتب، ط1، 2005م).

4- السيد رشاد غنيم، **دراسات في علم الاجتماع المعاصر**، بيروت-لبنان، دار النهضة العربية،

5- عثمانية لخميسي، **عولمة التجريم والعقاب**، (دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر،2006م).

6- محمد سيد فهمي ،**العولمة من المنظور الاجتماعي** ،(دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،ط1 ،2009م).

7- يامين محمد بودهان، **الشباب والانترنت**، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012م).

8- منى الاشقر جبور، **السيبرانية هاجس العصر**، (المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية،2012م).

9- طارق بن عبد الله الشدي، **مقدمة في الحاسب الآلي وتقنية المعلومات**،(دار الوطن للنشر،ط2، 1416ه).

10- معتز محي الدين، **لارهاب وتجديد الفكر الامني**،(دار زهران لنشر والتوزيع، عمان ، 2014م).

11- عزرائيل لوريار،التكنولوجيا العسكرية وسائل القتال والمخابرات، عرض: عدنان ابو عامر(الرعوتللنشر،تل الربيع،2012م).

-12 منال محمد عباس،**القيم الاجتماعية في عالم متغير،**(الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية).

-13 عباس بدران، **الحرب الالكترونية: الاشتباك في عالم المعلومات**،(مركز دراسات الحكومة الالكترونية،بيروت-لبنان،2010م).

-14 صباح عبد الصبور عبد الحي، **استخدام القوة الالكترونية في التفاعلات الدولية – تنظيم القاعدة نموذجا-**، (دراسات سياسية المعهد المصري،2016م).

-15 جيل برعام، **تأثير تطور الحرب السبرانية على بناء القوة، ترجمة يولا البطل**، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2013م).

-16 حمد فتحي سرور، **المواجهة القانونية للإرهاب**، ط1،(القاهرة، دار النهضة العربية،2008م).

-17 د إيهاب خليفة، **حروب مواقع التواصل الاجتماعي**،(دار العربي للنشر،ط، الشارقة).

-18 د. إبراهيمأبوعرتوب:**الإشاعات في عصر المعلومات، بحث منشور ضمن كتاب** (الشائعات في عصر المعلومات)، عن مركز البحوث والدراسات بجامعة نايف للعلوم الأمنية،2003م.

-19 حسين محمود هتيمي، **العلاقات العامة وشبكات التواصل الاجتماعي**،(دار أسامة للنشر والتوزيع،عمان- الأردن،2015م).

-20 .جمال السويدي، **وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية** ،من القبيلة إلي الفايسبوك (دولة الإمارات)، ط2،سنة ،2013.

-21 عبد النور بن عنتر:**البعد المتوسطي للأمن الجزائري(الجزائر واوربا والحلف الأطلسي)**،(الجزائر،المكتبة العصرية،2005م،ط2.

-22 عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات**، (دار الشروق عمان،ط1، 2008م).

-23 مراد شلباية،ماهر جابر، **مقدمة إلي الانترنت**،(دار المسيرة،ط1، 2010م).

ثانيا:الرسائلوالأطروحات:

-24 بنان الدخيل و مشاعل البشير، **بحث المواقع الاجتماعية وتأثيرها علي المجتمع السعودي**،(الرياض ،2009م-1429هـ).

25- نادية بن ورقلة، **شبكة التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي**، (رسالة ماجستير، جامعة الجلفة،د.ت).

26- د. حسني عوض، **اثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب**، (جامعة القدس المفتوحة،2011م).

27- معمري خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة- دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2008).

28- سلطان خلف المطيري،**شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بتحقيق الأمن المجتمعي،رسالة ماجستير في العلوم الإستراتيجية**(جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية).

29- قوجلي سيد احمد: **الحوارات المنظورية وإشكالية البناء المعرفي في الدراسات الامنية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام ،سنة 2011.

30- حجار عمار، **السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوربي، إستراتيجية جديدة تحتوي جهوي شامل، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**(جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم سياسية،2002م).

31- جرار ليلي احمد،**المشاركة بموقع الفايسبوك وعلاقته باتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو العلاقة الأسرية**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الشرق الأوسط ، كلية الإعلام، عمان، 2011م).

32- الرعود عبد الله ممدوح مبارك، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في مصر وتونس**، رسالة ماجستير (جامعة الشرق الأوسط كلية الإعلام، عمان،2011م).

33- معالي خالد، **اثر الصحافة الالكترونية علي التنمية السياسية الفلسطينية** ،(جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا ،فلسطين، 2008م).

34- / خالد ذعار بن شفلوت، **نحو إستراتيجية إعلامية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع السعودي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الإستراتيجية**، (جامعة نايف، كلية الدراسات الإستراتيجية، قسم الأمن الإنساني).

35- حسن المطيري، **الاستخدامات السياسية لمواقع التواصل الاجتماعي**، رسالة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الشرق الأوسط،كلية الحقوق، عمان،2013).

36- إسماعيل وصفي غانم أغا، **سوء استخدام تقنية الانترنت والجوال ودوهما في انحراف الأحداث بدول مجلس التعاون الخليجي**، رسالة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه(جامعة نايف العربية، كلية العلوم الأمنية 1430هـ).

ثالثا: الجرائد والمجلات:

37- راضي زاهر، **استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**،(، مجلة التربية،العدد15، جامعة عمان الأهلية).

38- نحو مجتمع المعرفة، **المعرفة وشبكات التواصل الالكتروني** ،سلسلة دراسات يصدرها مركز الدراسات الإستراتيجية، (جامعة الملك عبد العزيز، الإصدار39، ، 2012م-1433هـ).

39- قسوم سليم،**دراسات الأمن البيئي المسالة البيئية ضمن حوار المنظرات في الدارسات الأمنية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، (جامعة قالمة، الجزائر).

40- هيدلي بول، **المجتمع الفوضوي: دراسة في نظام السياسة العالمية، مركز الخليج للدارسات والأبحاث**: (الإمارات العربية المتحدة،2002م).

41- الطيب البكزش**: الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان**، المجلة العربية لحقوق الإنسان،ع10،(المعهد العربي لحقوق الإنسان، جوان 2003م).

42- زقاغ عادل، **المعضلة الأمنية المجتمعية، خطاب الامننة وصناعة السياسة العامة** ، دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، (الجزائر، جوان 2011).

43- الراوي بشر: **دور مواقع التواصل الاجتماعي في التغيير**، مدخل نظري تم استرجاعه بتاريخ2018/02/01،مجلة الباحث الإعلامي العدد18،(جامعة بغداد كلية الإعلام،سنة2012م**)**.

44- رضوان احمد فاروق، **استخدام المواقع الالكترونية للمنطقة في دعم الاتصالات المسؤولية الاجتماعية،رؤبإستراتيجية**،(دولة الإمارات العربية المتحدة،العدد 11، ديسمبر).

45- راضي زاهر،**استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي**، مجلة التربية،

العدد15،(جامعة عمان الأهلية،2012م).

46- عبد الباري اسامة، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في انتاج المعرفة**، دراسة تطبيقية على عينة من مستخدمي فايسبوك،الرسالة 408، العدد35،(الكويت،12 سبتمبر 2014).

47- عابد زوهير، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعبئة الراي العام الفلسطيني نحو التغيير الاجتماعي والسياسي**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث المجلد 26،العدد6،(فلسطين،2012).

48- المكينزي عادل، **القضايا السعودية على شبكات التواصل الاجتماعي- تويتر نموذجا- دراسة تحليلية**، مجلة الآداب، العدد2،(جامعة الملك سعود،2015م).

49- فهد الذيابي، **السعودية تدرج مواقع التواصل الاجتماعي ضمن الأدوات الرقابية** ،(الشرق الأوسط، 27 يونيو 2013م).

50- محمد عبد الوهاب الفقيه: **دور شبكات التواصل الاجتماعي في إمداد الشباب العربي بالمعلومات والاخبار حول ظاهرة الارهاب**: دراسة مقارنة بين شباب أربعة دول عربية، المجلة العربية للإعلام والاتصال،(الجمعية السعودية للإعلام، السعودية،2017).

51- احمد علي كنعان، **الشباب الجامعي والهوية الثقافية**، في ظل العولمة الجديدة،(مجلة دمشق،2008م).

52- ورقة عمل حول : **دور الاعلام والاجهزة الامنية في مكافحة الارهاب** (مرحلة الدستور الالكتروني، العدد 17239)، (الشركة الاردنية للصحافة والنشر، عمان).

53- فرح غريس: **الإعلام المعاصر وسيلة قدرة على تأجيجالإرهاب وتحجيمه** العدد (275) من م(جلة الجيش ، الأردن).

54- المكينزي عادل: **القضايا السعودية علي شبكات التواصل الاجتماع- توتر نموذجا**- (مجلة الآداب، المجلة27، العدد2، جامعة الملك سعود، مايو أيار 2015).

55- د.ايمان رجب: **إشكال التطرف في الخليج** (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية العدد 15) سنة 2017.

56- د. ذياب موسى البدانية: (أساليب مواجهة الشائعات) عن مركز البحوث والدراسات بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2001م.

57- عادل عبد الصادق، **حروب المستقبل.. الهجوم الالكتروني على برنامج إيران النووي**،(مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام،2011م).

58- مصطفى خالد حامد، **المسؤولية البنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي**، رؤى إستراتيجية، العدد 15، (دولة الإمارات العربية المتحدة،مارس).

59- الاتحاد الدولي للاتصالات، **تامين شبكات المعلومات والاتصالات أفضل ممارسة من اجل بناء ثقافة الأمنالسيبراني**،(قطاع تنمية الاتصالات- لجنة الدراسات 1- فترة الدراسة الرابعة، 2006م-2010م).

60- ربيع محمد يحيا ،**إسرائيل وخطوات الهيمنة على ساحة الفضاء السبراني في الشرق**الأوسط (روؤىإستراتيجية، جويلية 2013م).

61- سعد عطوة الزنط، **الإرهاب الالكتروني، إعادة صياغة إستراتيجية الأمن القومي**،(المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية،2010م).

62- مكرم رانيا، التوظيف السياسي لمواقع التواصل الاجتماعي، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجي القاهرة، 2011م.

رابعا: الندوات والملتقيات:

63- عبد الجليل موسي ادم،**كيف ساهمت وسائل التواصل في أضعاف العادات والتقاليد وتقليص العلاقات الاجتماعية** مؤتمر الدوحة التاسع لحوار الأديان خلال الفترة 24.26 أكتوبر سنة2011. (الدوحة قطر).

64- د.عبد الله زين الحيدري: **الإعلام الجديد: النظام والفوضى**، أبحاث المؤتمر الدولي(جامعة البحرين من 07-09 افريل 2009م).

65- د.نهوندالقادري،**قراءة في ثقافة الفضائيات العربية الوقوف على تخوم التفكيك**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2008م).

66- صالح بن بكر: **الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب** (مركز الدراسات العربية الأوربية، باريس 2013).

67- د. جنان الخوري، **مؤتمر الأمنالسيبراني والدفاع السيبراني "تحديات وأفاق"** الجامعة

الفرنكفونيةauf،(الجامعة اللبنانية 2015).

-68 د. عبد القادر القنوخ:الشائعات في المنظور التقني في عصر المعلومات، ورقة عمل منشورة ضمن كتاب (الإشاعات في عصر العولمة)، عن مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،2003م.

خامسا:المواقع الالكترونية:

-69 موقع ويكيبيديا الموسوعة الحرة، خدمة الشبكة الاجتماعية، تاريخ التصفح 05 مارس 2018م .

-70 محمد حسن عامر، دول العالم تراقب شبكات التواصل... والبرر: مواجهة الارهاب، الوطن 3 يونيو2014م، متاح على الرابط التالي:

http://www.elwatannews.com/news/details/496671

-71 ميدل ايست اون لاين،شبكات التواصل الاجتماعي عصى سحرية لخدمة امن السعودية- الرياض تعتبر أن الشبكات الاجتماعية وسيلة إضافية لتقييم الأداء الأمني،والاتجاه نحو حجبها على السعوديين، 29 مارس 2013م، متاح على الرابط التالي:

http://www.middle-east-online.com/?id=152152

-72 د.ربيعة بن صباح الكواري، شبكات التواصل الاجتماعي ونشر الفتنة في ازمة الحصار، جريدة رأي الشرق الالكترونية،27-09-2017م. متاح على الرابط التالي:

https://www.al-sharq.com

-73 د كريم الجوهري،لماذا لا يفر اللجئون السوريون إلي دول الخليج، متاح على الرابط:

https://www.bbc.com/arabic

-74 شائعات شبكات التواصل الاجتماعي، لا تصدق كل شئ " جريدة الرياض، العدد http://www.olriyadh.com/1046805.17121

-75 الكويت تراقب" تويتر " بالتنسيق مع المخابرات البريطانية "خشية الدولة الإسلامية"، الخليج الجديد،14 أكتوبر 2014م، متاحة على الرابط :

http://the nrwkhaleej.com/ar/rode/3966.

-76 احمد كامل، السعودية وتطبيق التقنية الرقابية لمواقع التواصل الاجتماعي، الوطن 14 افريل 2014م، المتاح على الرابط التالي:

https:// www.elwatannews.com/news/details/46080

-77 تعاون خليجي في مكافحة الجريمة الالكترونية،جريدة اليوم ، دار اليوم للطباعة والنشر السعودية،متاحة على الموقع:

https://www.alyaum.com

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

barryBuzan and Ole Waever, Regions and Powers:The Structure Of International Security,(Cambridge university press,new york,2003).

Oliver P. Richmond,Human security and its subjects,(Inter nationaljournal,Vol 68,no,1,The international politics of the F-35 Joint Strike Fighter (Winter 2012-2013).

Thecopenhagen school(international relation):=http://www.wikipedia**/widening security/the copenhagenscoul**(international relation),html.

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا له في الدراسة ولوا بالقسط القليل نوضح أهم الجوانب المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي وتأثيراتها على الأمن المجتمعي في دول الخليج وهي كما يلي :

1- الثورة التقنية التي أحدثتها ظاهرة العولمة ،واهم إفرازاتها وهي مواقع التواصل الاجتماعي،والعلاقة الوطيدة بين الأفراد وهذه المواقع وخاصة المجتمعات الخليجية التي تأثرت بهذه المواقع إلي حد أنها أدمنت عليها ..

2- . أهمية مواقع التواصل الاجتماعي : فقد أصبحت لها أهمية كبيرة في الربط بين مختلف الثقافات والحضارات،حيث سهلت الترابط والتواصل ،والتعارف بين المجتمعات والشعوب في مختلف أنحاء العالم دون أية قيود ولا قوانين فأصبح العالم عبارة عن قرية كونية.

3- تأثير مواقع التواصل الاجتماعي علي الأمن المجتمعي في دول الخليج وذلك من خلال نقل وتبادل الثقافات والأيديولوجيات بين الأفراد والمجتمعات والشعوب ،حيث أنها سهلت التواصل بينهم دون أية عوائق مما أديإلي إيجاد قاعدة تأثير وتأثر بين هذه المجتمعات ومواقع التواصل الاجتماعي.

4- ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في التأثير علي الفرد بالدرجة الأولي والمجتمع بالدرجة الثانية والدولة أو الدول بالدرجة الثالثة وذلك من خلال مصطلح النضال الذي أصبح بشكل جديد يسمي النضال الافتراضي والذي ارتبطت أهدافه بالنضال الواقعي وهذا ما حصل في الدول الخليجية والمثال علي ذلك "السعودية "والتي تمثل بيت ومنبع الإسلامي كما تدعي ا ذبها تتحول إلي دولة مؤسسات وراعي رسمي للحريات والثقافات كما تزعم في بعض تصريحاتها الرسمية في مواقع التواصل الاجتماعي .

5- ومن خلال ما تقدمنا وجب القيام ب:

أ)-العمل علي توجيه الأفراد والمجتمع لأهمية مواقع التواصل الاجتماعي .

ب)-العمل علي رفع مستوي الوعي الاجتماعي بطرق ووسائل ضبط مواقع التواصل الاجتماعي ،عن طريق الهيئات والجمعيات التعليمية والتوعية في وسائل الإعلام .

ج)-دور المؤسسات الحكومية في تطوير وتوظيف مواقع التواصل الاجتماعي ل:

-مواجهة الشائعات الكاذبة والرد عليها من خلال نشر مواد توعية لمواجهة ومعالجة الظواهر الأمنية،وتعزيز الحس الأمني .

-تحقيق الأمن المجتمعي.

د) -استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في قطاع العمل الإنساني والسياسي ،وتعظيم الاستفادة منها في إدارةالأزمات والكوارث.

ه)-ضرورة وضع قوانين وتشريعات تحمي مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من الاعتداءات والانتهاكات والأفضلأن تكون هذه القوانين منتقاة من القيم المحلية والعالمية .